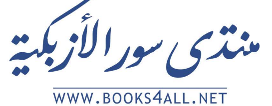
معين أحمد محمود

إسرائيل و اختراق جبهة آسيا

رؤية جيو . ستراتيجية



باحث للدراسات
Baheth for Studies


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

"إسرائيل" واختراق جبهة آسيا

رؤية جيو-ستراتيجية



بيروت - لبنان
www.bahethcenter.net
فاكس: 01/843882
information@bahethcenter.net
هاتف: 01/842882
isdarat@bahethcenter.net
النسخة الإلكترونية
www.ArabiceBook.com

"اسرائيل" واختراق جبهة اسيا
رؤية جيو-ستراتيجية

المؤلف:
معين أحمد محمود

﴿إصدار باحث للدراسات﴾

فهرس المحتويات

الإهداء

إلى أبي، الصابر المكافح الذي علمني حبّ فلسطين، وأنار لي الطريق إليها

إلى أمّي، القلب الكبير المعطاء، واليد المباركة التي كانت بلسماً لآلامي

إلى زوجتي، رفيقة عمري والجناح المحلق مع جناحي

إلى أبنائي الأحبّاء، أحمد وهالة وإيهاب

إلى الجيل الذي ورث حبّ فلسطين مغروساً بالعرق والدم والدموع

إلى الجيل الذي جعلته منه القضية أكثر أقرانه علماً وثقافة.

واعتزازاً بانتمائه الوطني

إليهم جميعاً ...أقدّم هذه الصفحات... أملٌ ومحبـةٌ ورجـاء...

معين أحمد محمود

المقدمة

بعد أن نجح اليهود الصهاينة في اغتصاب فلسطين في أيار 1948، وضع ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني، في مطلع الخمسينيات، بعض ثوابت السياسة الخارجية التي اعتبرها ضرورية لتجاوز "الطوق العربي" والحصار الدولي على كيانه. واعتمد في سبيل تخطّي الصعوبة الأولى ما عرف "بسياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية"؛ أي أنه ربط الدولة العبرية الجديدة بأوثق العلاقات مع إيران وتركيا وإثيوبيا، كثلاث محطّاتٍ رئيسيةٍ يمكن بواسطتها إقامة جسورٍ أمنيّةٍ واقتصاديةٍ وسياسية، تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي!

ولمّا كانت "الدولة اليهودية" تحتاج دائماً إلى تثبيت "شرعيّتها" وحماية وجودها، فقد اعتمد بن غوريون على ضمانات الولايات المتحدة الأميركية، كقوّةٍ بديلةٍ قادرةٍ على ملء الفراغ الذي تركته الإمبراطورية البريطانية المنهارة. وهكذا نشط "اللوبي اليهودي"، خصوصاً بعد موقف أيزنهاور من الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956، لتأسيس كتلةٍ ضاغطةٍ في الكونغرس الأميركي تمنع سيّد البيت الأبيض من تكرار قرار أيزنهاور القاضي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

وكان من الصّعب على هذه السياسة مواجهة التحديات التي خلقتها كتلة عدم الإنحياز بعد مؤتمري باندونغ وبلغراد، الأمر الذي أوجد طوقاً عالمياً من الدول الإفريقية والآسيوية. ولم يلبث الاتحاد السوفياتي أن دعم هذه الكتلة بعد عدوان حزيران/يونيو 1967.

وبسبب تنامي تلك القوّة الثالثة، استطاعت الدول العربية إظهار بعض الصمود السياسي في الأمم المتحدة. ولكن غياب "شوان لاي" و"تيتو" و"نهرو" عن المسرح الدولي، عرّض كتلة عدم الإنحياز للتفسّخ والتشرذم. وكان من الطبيعي أن تستثمر الدولتان الكبريان هذا الوضع المتردّي لتجري عملية استقطابٍ واسعة، وتدفع دول عدم الانحياز باتجاهين متناقضين. ومع أن التغيير الذي حدث في إيران وإثيوبيا وتركيا حطّم سياسة القفز فوق الحواجز، إلاّ أن الانعطاف الذي أحدثته ثورة ميخائيل غورباتشوف فتح ثغرة في جدار العلاقات العربية -السوفييتية، وأعطى الدولة العبرية فرصة تاريخية لولوجِ بابٍ ظلّ موصداً في وجهها طوال ربع قرن. ولقد دخلت من هذا الباب لتستغلّ تفكك الاتحاد السوفياتي، وتوظّف الضغوط

الأميركية لتمرير حركة انفتاحٍ قادت، في النهاية، إلى توسيع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أغلب دول العالم. وفي ظلّ هذه المتغيّرات، وفي ظلّ نظام القطب الواحد الملتزم ضمان التفوّق المطلق للدولة العبرية، تأسست أرضيّة صالحة للانطلاق الصهيوني للتغلغل في قارّة آسيا، التي كانت معظم دولها، وبخاصّة الكبرى منها، مغلقة عليها إلى وقتٍ قريب، من منطلق أن هذه القارّة كانت محلاً لصراع القوى الكبرى وموطناً للحرب الباردة، ويميّزها عن غيرها وجود دولٍ إسلاميةٍ وقوىً وجالياتٍ إسلاميةٍ كبيرةٍ في بعضها.

والواقع أن التوجّهات الخارجية الصهيونية تؤكّد أن دول هذه القارّة -إذا اعتبرنا أن الدولة العبرية من الناحية الجغرافية المكانيّة هي جزءٌ منها، فإنها حسب الجغرافيا السياسية عضوٌ غريبٌ على جسم آسيا العربية- كانت تحتلّ مكانة مهمّة منذ قيام هذا الكيان الذي كتبت شهادة ميلاده في بريطانيا عام 1917، وتعهّدت بحضانته ورعايته الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1948، ثمّ أخذت معه تحاول التسلّل إلى آسيا. وممّا ساعد الدولة اليهودية على اختراق تلك الدول الأسيوية هو استغلالها للعلاقة القائمة بينها وبين العالم الغربي، وبالأخصّ الولايات المتحدة الأميركية، استغلالاً كاملاً، مع ما تقدّمه لها الحركة الصهيونية في العالم من مساعداتٍ وتسهيلات، واهتمامها بالدول التي تقيم معها علاقات، عبر تزويدها بالخبراء والفنّيين في كلّ الميادين لنشرهم في أنحاء البلاد، ليزاولوا في الظاهر مهمّة التدريب، بينما هم يقومون بنشر الدعاية الصهيونية على نطاقٍ واسعٍ في البلدان التي يقيمون فيها، بأسلوبٍ دعائيٍ مدروسٍ يهدف إلى كسب ثقة وعطف هذه الدول.

أما دوافع الكيان للتواجد في دول آسيا فهي عديدة، ولا تحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ لتبيان حقيقتها وأهدافها، ويمكن إيجازها في الآتي:

أوّلاً: تعتبر "إسرائيل" أن وجودها في القارّة الأسيوية يكسبها عاملاً من عوامل القوّة في المجال الدولي، ويساعدها على نيل تأييد وتعاطف ومساندة هذه الدول لمواقفها السلبية ضدّ الحقوق العربية الشرعية في فلسطين، وحاجتها الماسّة إلى أصواتها في المنظمات الدولية، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة.

ثانياً: إن نجاح العدوّ الإسرائيلي في اختراق جبهة آسيا يكسبه ميداناً مهماً لنشاطٍ متعدّد الوجوه، لا يقتصر على مسألة العلاقات الدبلوماسية فقط بل لتكون مسرحاً يمكن أن تلعب فيه "إسرائيل" أدواراً اقتصادية وسياسية وعسكرية.

ثالثاً: تسعى الدولة العبرية من خلال اختراقها لجبهة آسيا إلى تفتيت أو إضعاف علاقات تلك الدول الأسيوية بالعالم العربي، بحيث تشلّ من فاعليتها إلى أقصى حدٍ ممكنٍ، إنطلاقاً من مبدأ حرمان العرب من أيّ مكسبٍ معنويٍ سياسيٍ أو ماديّ، في أيّة بقعةٍ من بقاع العالم!

وإذا كان الواقع السياسي لدول آسيا، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، قد ساعد على دخول "إسرائيل" إلى تلك الدول التي لم تكتمل علاقاتها معها، ولاختراقها والتغلغل فيها، فلا شكّ في أن العالم العربي، هو الآخر، قد ساعد في ذلك من خلال قبوله بعملية التسوية مع الكيان الصهيوني، ممّا جعل مواقف تلك الدول الأسيوية تتأثّر بهذه العملية، وتستشعر الارتخاء في السياسة العربية حيال الدولة العبرية، مدركة حجم ومغزى الدخول العربي في مفاوضاتٍ مع "إسرائيل" وعقد الاتفاقيات معها. هذه الخطوات الرسمية العربية ساعدت العدوّ على اختراق الجبهة الأسيوية والتغلغل فيها، الأمر الذي دعا شيمون بيريز إلى القول "إن الدول العربية أصبحت محاصرة دولياً"، فيما بلاده "أمّنت أفضل العلاقات وأقواها مع 120 دولة"!

هذه الدراسة سوف تتناول الإختراق "الإسرائيلي" لجبهة آسيا، ونجاح "إسرائيل" في محاصرة الواقع العربي بأضخم مجموعةٍ بشريةٍ أسيوية، من خلال الحديث عن العلاقات المتنامية بين "إسرائيل" والهند، وتعاونهما الواسع في المجالات العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية، وحتى في المجال النووي!

كذلك نستقرئ العلاقات الصينية -"الإسرائيلية"، والعلاقات التركية -"الإسرائيلية"، على مختلف الصّعد العسكرية والسياسية والاقتصادية.

كما تتناول الدراسة مراحل علاقات "إسرائيل" مع دول آسيا الوسطى: أوزبكستان، طاجكستان، كازاخستان، تركمانستان وأذربيجان، وهي الدول التي فتحت أبوابها على مصراعيها للكيان الصهيوني في ظلّ التوجّهات التسووية العربية واتفاقيات التطبيع معها! وإننا إذ نقدّم هذه الدراسة الشاملة، فبهدف دقّ ناقوس الخطر وتحذير العرب والمسلمين من خطورة اختراق العدوّ الصهيوني لجبهة آسيا، التي كانت حتى الأمس القريب تشكّل سنداً قوياً للعرب وقضاياهم، ولنضع نصب أعيننا أن "إسرائيل" تضع في مقدّمة اهتماماتها الإضرار بمصالح العالم العربي والاسلامي في أيّ مكانٍ من هذا العالم المترامي الأطراف.

معين أحمد محمود

الفصل الأول

العلاقات الهندية - الإسرائيلية

لمحة تاريخية

في 29 كانون الثاني/يناير 1992، تمّ الإعلان في كلٍ من تل أبيب ونيودلهي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين. وجاء القرار عشيّة الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الهندية إلى الولايات المتحدة الأميركية من أجل بحث المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية للهند.

وفي أعقاب التطوّرات التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، نجحت الدولة العبرية في الخروج من عزلتها السياسية، وتمكّنت من توسيع دائرة علاقاتها مع العديد من الدول. وكانت الهند، وهي من الدول الكبيرة في العالم "عدد سكانها يبلغ 1000مليون نسمة"، هدفاً رئيسياً للتحركات الصهيونية في آسيا.

وإذا ما أردنا إلقاء الضوء على العلاقات "الإسرائيلية" -الهندية التي دخلت مرحلة متقدّمة من التطوّر، يجب علينا معرفة "قصّة" محاولات قادة "إسرائيل" التغلغل في هذه الدولة الآسيوية الكبرى، منذ عهد زعيمها المهاتما غاندي الذي أبدى عدم تفهّمه للحركة الصهيونية وتطلّعاتها لإقامة دولة يهودية في فلسطين؛ فهو اعتبر المشروع طعناً بالحقوق العربية، وكان موقفه واضحاً من خلال خطابه التاريخي المشهور الذي ألقاه في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1938 والذي أعلن فيه: "إن فلسطين ملكٌ للعرب مثلما هي بريطانيا ملك للبريطانيين.. وإنه من الخطأ واللاإنسانية فرض اليهود على العرب، وما يدور الآن في فلسطين لا يبرّره أيّ قانون".

ولقد قام الصهيونيّون، بأربع محاولاتٍ منفصلةٍ لإقناع غاندي بوجهة نظرهم:

المحاولة الأولى: قام بها هيرمان كالنباخ، وهو صهيوني، ومن زملاء غاندي في جنوب أفريقيا. كانت تلك المحاولة في العام 1937. وقد كتب غاندي مقالاً في مجلة "هاريجان" بتاريخ 26 تشرين الثاني "نوفمبر" 1938، أشار فيه إلى المحاولة، وأكّد أن عطفه على اليهود لا يعميه عن رؤية الحقّ العربي في فلسطين.

المحاولة الثانية: تمّت في نهاية الثلاثينات، حين حاول داعية السلام الأمريكي جون هينز هولمز، بناء على طلبٍ من ستيفن وايز (الصهيوني)، إقناع غاندي بتأييد الصهيونية. إلاّ أن هذه المحاولة فشلت أيضاً.

أما **المحاولة الثالثة**، فقد قام بها سيدني سيلفرمان، العضو في البرلمان البريطاني وأحد

كبار مؤيّدي استقلال الهند. وكانت هذه المحاولة في شهر مارس/آذار 1946. إلاّ أن غاندي عرض أسباب عدم تأييده للصهيونية عبر حوارٍ طويلٍ خاضه مع سيلفرمان.

المحاولة الرابعة والأخيرة قام بها لويس فيشر. وقد أشاع الصهيونيون بعدها أن غاندي يؤيّد الدعوى الصهيونية في فلسطين.إلاّ أن غاندي أعلن في مجلّته في أغسطس/آب 1947، وبشكلٍ أعنف من أيّ مرّة سابقة، رفضه للادعاء الصهيوني. وكان ممّا قاله:

"لقد أخطأ اليهود كثيراً في محاولاتهم فرض أنفسهم على فلسطين بمساعدةٍ أمريكيةٍ وبريطانيةٍ أولاً، وبالاعتماد على الإرهاب المفضوح ثانياً. لماذا يعتمدون (أي الصهاينة) على أموالٍ أمريكيةٍ لفرض أنفسهم في أرضٍ غير مرغوب بهم فيها؟".

وممّا لا شكّ فيه أن رفض غاندي للدعوى الصهيونية كان نابعاً من المبدأ. فبالرغم من أن هيرمان كالنباخ، و. س. ل. بولاك (وهما يهوديان مغاليان في صهيونيّتهما) كانا أقرب الزملاء إليه في أفريقيا الجنوبية أثناء نضاله السياسي هناك، وبالرغم من أن العلاقة بينه وبين اليهود كانت وطيدة لدرجة قال معها: " إنني نصف يهودي "؛ بالرغم من ذلك كلّه، فقد كان رفضه لادعاءاتهم رفضاً قاطعاً.

وقد بذل الصهاينة جهوداً مضنية لإقناع الرجل من خلال اتصالاتهم به. لكن غاندي الذي يملك حساسية فريدة تجاه الغرباء عن آسيا، والحركات الاستعمارية، أبلغ هؤلاء إن "الصهيونية في مخطّطها تفرض استبدال شعبٍ آسيوي أصيل، بجماعةٍ من المهاجرين الأجانب"، الأمر الذي رآه "خطأ وعملاً غير إنساني".

في العام 1947، كانت الهند عضواً في اللجنة الخاصّة التابعة للأمم المتحدة التي قدّمت مشروعين حول فلسطين. وكانت الهند ضمن مجموعة الدول (الأقلّية) التي اقترحت إقامة اتحادٍ فيدرالي في فلسطين دون تقسيمها إلى دولتين. وفي 29 نوفمبر / تشرين الثاني من ذلك العام، عارضت الهند تقسيم فلسطين. وقبل ذلك، وفي " مؤتمر العلاقات الآسيوية " المنعقد في الهند في 23 مارس / آذار 1947، رفض نهرو السماح لرئيس وفد يهود فلسطين بالكلام، وأعلن في نهاية إحدى الجلسات أن سياسة الهند هي " أن فلسطين عربية، وليس بالإمكان اتخاذ أيّ قرارٍ دون موافقة العرب عليه".

الهند على خطى غاندي

تابع الهنود سياسة زعيمهم جواهر لال نهرو في "مؤتمر العلاقات الآسيوي" المنعقد في الهند في 23 مارس/ آذار 1947، بالتأكيد أن "سياسة الهند هي أن فلسطين عربية". لكن في أعقاب جهودٍ وضغوطٍ ووساطاتٍ عالميةٍ كثيرة، اعترفت الهند رسمياً بإسرائيل، وذلك في 17 أيلول/سبتمبر من عام 1950، إلاّ أنها رفضت إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ معها. وقد جاء الاعتراف "بحقيقةٍ قائمة"، حيث أوضح "بيان الاعتراف" الهندي "بأن اعتراف الهند بإسرائيل يماثل الاعتراف بالصين الشعبية التي هي حقيقة قائمة"!

في عام 1951، سمح للكيان بتعيين ممثّلٍ تجاريٍ له في بومباي. وبعد فترةٍ قصيرة، اتفق على تعيين قنصل شرف. وفي آذار/مارس من العام 1952، قام المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ولتر إيتان بزيارةٍ خاصّةٍ للهند، واجتمع مع نهرو وزعماء آخرين. وبعد المحادثات، تمّ الاتفاق على إنشاء بعثةٍ دبلوماسيةٍ هنديةٍ في الكيان الصهيوني؛ إلاّ أن الهند أعلنت في وقتٍ لاحقٍ أن نهرو لم يحصل على موافقة حكومته بسبب معارضة بعض الوزراء المسلمين.

وفي هذا الإطار، اكتفت الهند بفتح وكالة قنصليّة لإسرائيل في بومباي، تمّ رفعها في كانون الثاني/يناير 1953 إلى قنصليةٍ عامة. ولعبت العلاقات العربية-الهندية المتطوّرة خلال عقدي الخمسينيات والستّينيات دوراً مهماً في تحجيم العلاقات الهندية–الإسرائيلية، وذلك في إطار الأفكار الخاصّة بالتحرّر الوطني ومواجهة الاستعمار وحركة عدم الإنحياز.

لكنّ تل أبيب واصلت التودّد للهند. ففي عام 1956، التقى وزير الخارجية موشي شاريت مع نهرو؛ وصادف يوم لقائهما وقوع العدوان الثلاثيّ على مصر. وقام نهرو ردّاً على مواقف شاريت الذي تحدّث فيها عن نوايا "إسرائيل" السّلمية، بإطلاعه على الصحف الصادرة في اليوم نفسه، والتي تتحدّث عن العدوان الغادر على مصر. وعاد شاريت من الهند وقتئذٍ صفر اليدين.

وعلى مدى زمنٍ طويل، اتبعت الهند سياسة مؤيّدة للعرب في الصراع العربي–الإسرائيلي. فعلى إثر العدوان الثلاثيّ على مصر، ندّدت الهند بإسرائيل تنديداً شديداً، وشرعت بتشديد القيود على النشاطات الصهيونية في الهند، وعلى زيارة الهنود للكيان

الصهيوني، وعلى إجراء أيّة اتصالاتٍ معه. وفي الدورة الطارئة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1956، صرّح مندوب الهند بأن "قانون الغاب قد سلّط على مصر وشعبها بدلاً من قانون السلام وقانون الشعوب، كما عبّر عنه ميثاق هيئة الأمم المتحدة".

وفي مؤتمر بلغراد 1961، على سبيل المثال، أعلن نهرو في مؤتمرٍ صحفي، استمرار رفض الهند إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع "إسرائيل".

في 4 يناير/كانون الثاني 1964، وفي أوج التصدّي الإعلامي العربي لمحاولة "إسرائيل" تحويل نهر الأردن، أبدى نهرو لممثّل الجامعة العربية في الهند، تأييد بلاده التام للموقف العربي من تلك المسألة. وأوضح نهرو الموقف نفسه في بيانين مشتركين صدرا في الأوّل من أبريل/نيسان 1964 وفي 25 مايو/أيار 1964، بين الهند والعراق والسودان على التوالي. وفي البيان: "... وأعرب رئيس وزراء الهند عن تأييده لمطالب الدول العربية بخصوص مياه نهر الأردن وحقّ اللاجئين العرب في العودة إلى بلادهم فلسطين".

بعد وفاة نهرو، استمرّت الهند في سياستها المؤيّدة للعرب. وقد أعلن لال بهادور شاستري، رئيس وزراء الهند آنذاك، أثناء زيارةٍ له للجمهورية العربية المتحدة، عن تأييد بلاده للقضايا العربية، مثل قضية فلسطين وتحويل نهر الأردن. وفي بيانٍ مشتركٍ بين الهند والكويت صدر في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1964، أعربت الهند " عن استمرار عطفها ودعمها لآمال العرب العادلة في فلسطين. وفي الخامس عشر من فبراير/شباط من العام 1965، قال شاستري في خطابٍ افتتح فيه "الندوة الهندية-العربية": "إن الهند تؤيّد كلّياً حقوق العرب في فلسطين. إنها تفهم آمال العرب العادلة في المنطقة وتدعمها كلّياً".

وفي 15مارس/آذار 1966، رفضت الهند السماح لطائرة زالمان شازار، رئيس "إسرائيل"، بالهبوط في مطار دلهي الدولي. وحين هبطت طائرته في كلكوتا، لم يستقبله أيّ من الرسميين الهنود. وكانت النتيجة أن قطع شازار 1200 كلم إضافية، ناهيك عن عدم استقباله كرئيسٍ لدولة.

وقد أصبحت مواقف الهند الرسمية أكثر سلبية تجاه الدولة العبرية، بعد وفاة نهرو عام 1964، خصوصاً خلال فترة عمل أنديرا غاندي كرئيسةٍ للحكومة ٠ وجاء عدوان

حزيران/يونيو 1967 ليثير جدلاً واسعاً في الشارع الهندي، استغلّته الأطراف المؤيّدة للكيان الصهيوني، والمعادية للعرب والمسلمين، في الضغط على الحكومة الهندية من أجل تغيير سياستها، الأمر الذي لم يحدث عملياً. ولكنّه فتح أمام الصهاينة بوّابة إقامة علاقاتٍ أنشط مع مؤيّديهم، وتكثيف الدعاية حول "القوّة العسكرية الإسرائيلية" ومدى العون الكبير الذي يمكن أن تقدّمه تل أبيب للهند في المجال العسكري؛ وذلك في ظلّ الدعاية الضخمة التي رافقت نكسة حزيران/يونيو 1967، على الصعيد العالمي.

فيما بعد، عاد التوازن إلى الشارع الهندي، وعادت الهند لتمارس سياستها التقليدية. فقد تكفّل "العون العسكري السوفييتي" بالتخفيف من ضغط الحاجة إلى المساعدات العسكرية الأخرى، وجرى استبعاد الدولة العبرية من قائمة الأطراف المحتملة لتقديم مثل هذه المساعدة.

والملاحظ هنا أن العلاقات الاقتصادية بين الهند والدول العربية النفطية قد تطوّرت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بشكلٍ بارز، حيث شكّلت الواردات العربية من الهند نحو 7,10 في المائة من إجمالي الصادرات الهندية عام 1983. كما شكّلت الواردات الهندية من الدول العربية نحو 9,17 في المائة من إجماليّ قيمة الواردات الهندية في نفس العام. وفي هذا الإطار، تدرّجت المواقف الهندية من الصراع العربي-الصهيوني حتى صارت أقرب إلى مواقف الدول العربية المتشدّدة ضمن إطار "جبهة الصمود والتصدّي". وتبلور ذلك في شجب الحكومة الهندية اتفاقية كامب ديفيد ومجاراة "جبهة الصمود والتصدّي" في محاصرة مصر داخل حركة عدم الإنحياز. وفي هذا الإطار، جاء قرار الحكومة الهندية عام 1980 بمنح منظمة التحرير الفلسطينية درجة التمثيل الدبلوماسي الكامل وتحويل مكتب المنظمة إلى سفارة، وهو وضع لم تمنحه الهند لإسرائيل حتى عام 1992. وعادت الحكومة الهندية لتطرد القنصل الصهيوني المقيم في بومباي، وذلك ردّاً على إعلان القنصل عن استيائه من التطوّر الإيجابي في العلاقات العربية -الهندية.

ومع بداية شهر تموز/ يوليو من عام 1988، ونتيجة للضغوط الدولية، رفعت الهند مستوى العلاقات مع تل أبيب من مستوى نائب قنصلٍ إلى مستوى قنصلٍ عام، ووسّعت من نطاق نشاطاته.

وكانت الهند خلال المراحل الأولى من الصراع العربي-الإسرائيلي تتحدّث، وباستمرار

ضدّ "إسرائيل" في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية. وفي كثيرٍ من الأحيان، حظّر دخول المندوبين الصهاينة إلى المؤتمرات الدولية التي كانت تُعقد في الهند.

ويعود موقف الهند السلبي هذا من الدولة العبرية إلى أسبابٍ عدّة، أهمّها:

أولاً: كونها دولة رائدة في كتلة عدم الانحياز، التي تحتلّ الدول العربية مكاناً محترماً فيها، ولانتهاج الكتلة سياسة مناهضة للامبريالية والصهيونية.

ثانياً: تحييد التهديد الباكستاني عن طريق تطوير العلاقات مع الدول العربية ونصرة قضايا العرب المصيرية، وذلك من خلال الاعتقاد بأن الضغوط العربية ستساعد على تليين الموقف الباكستاني.

ثالثاً: المصلحة الحيويّة تقضي بالحفاظ على ولاء السكّان المسلمين، خصوصاً في مقاطعة كشمير المتنازع عليها مع باكستان، الذين يشكّلون حوالي 11 في المائة من عدد السكّان.

رابعاً: تأثير المسلمين المستمرّ على الصعيد السياسي والحزبي في الهند، دفع السلطات في نيودلهي إلى اتخاذ مواقف متشدّدةٍ ومواليةٍ للعرب.

خامساً: العلاقات التجارية المهمّة مع الدول العربية، ولاحتياجات الهند الكبيرة للنفط العربي.

سادساً: الجالية الهندية الكبيرة المنتشرة في منطقة الخليج.

تحوّل الموقف الهندي من "إسرائيل"

لكلّ ما سلف، كانت الفرصة ضئيلة أمام تطوّر العلاقات العادية بين الهند وكيان العدوّ. إلا أنه، ونتيجة لعوامل أفرزتها المتغيّرات الدولية خلال عامي 1991 و1992، جرى تحوّلٌ دراماتيكيّ في الموقف الهندي، وذلك نتيجة لعوامل داخليةٍ وخارجيةٍ متعدّدة، في مقدّمتها:

أولاً: الأزمة الاقتصادية الحادّة التي اجتاحت الهند، فدفعتها إلى طرق أبواب الولايات المتحدة الأميركية. والهنود، مثل الصينيين، صدّقوا الخرافة القائلة بأن الطريق إلى بورصة نيويورك يمرّ عبر تل أبيب وعن طريق اللّوبي الصهيوني.

ثانياً: مواجهة جهود باكستان النووية، وأنه من مصلحة الهند والكيان مواجهة هذا الخطر (الإسلامي) النووي!

ثالثاً: الوضع العربي العام وبدء العملية السلمية في المنطقة.

رابعاً: وضع الهند في القارة الأسيوية "الخلافات مع الصين وباكستان"، يحتّم عليها أن تكون أحد رموز المعادلة الصعبة في النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة.

خامساً: سقوط الاتحاد السوفييتي الذي كان يشكّل السند الأساسي للهند، أحدث تغييراً أساسياً في سياستها الخارجية بشكلٍ عام.

وفي هذا السّياق، لابدّ من التذكير بالجالية اليهودية في الهند، والتي تقدّر بحوالي 50 ألف يهودي هندي لعبوا دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين نيودلهي وتل أبيب.

وتتشكّل طائفة اليهود في الهند من ثلاث فئات:

أ - طائفة بني إسرائيل: وهم يسكنون مدينة بومباي العاصمة التجارية للهند، وهم أصحاب نفوذٍ تجاريٍ واقتصادي، ويمتلكون مؤسّساتٍ وشركاتٍ كبيرة. وبالرّغم من قلّتهم، إلاّ أنهم يتمتّعون بنفوذٍ سياسيٍ قويٍ في هذه المدينة، علاوة على نفوذهم الاقتصادي . وتشير مصادر موثوقٌ بها إلى أن عمليات القتل والتعذيب وحرق المنازل والمتاجر التي شهدتها العاصمة التجارية بومباي في شهر كانون الثاني/يناير 1993، والتي نتج عنها مقتل أكثر من خمسة آلاف هندي مسلم، وسمّيت بمجزرة بومباي، كانت بالتنسيق مع عددٍ كبيرٍ من هؤلاء اليهود الهنود، الذين تعاونوا مع الأحزاب الهندوسية المتطرّفة، مثل بهاراتا جاناتا پارتي.

ب - يهود كوستين: وهم يقيمون في المنطقة الجبلية الخضراء بولاية تاميل نادو، التي تعتبر أحد المراكز الرئيسية لصناعة وزراعة الشاي الهندي.

جـ - اليهود البغداديون: وهم الذين قدِموا من بغداد واستوطنوا مدينة كلكوتا الهندية، ومدينة سورات في ولاية مهاراشتر.

ويتمتّع اليهود الهنود بكافّة الحقوق والضمانات التي تكفل لهم حريّة العبادة والمشاركة السياسية. ولاحقاً، تقلّص عدد هؤلاء بعد "هجرة" عدّة آلافٍ منهم إلى "إسرائيل".

لقد جاءت المساعي الصهيونية للتقارب مع الهند لتحقيق ثلاثة أهدافٍ رئيسية:

الهدف الأوّل: إنشاء تحالفٍ هنديٍ -"إسرائيليٍ" في مواجهة باكستان التي تعتبرها تل أبيب دولةَ مواجهةٍ مثل إيران، وتعتقد أن مجالها الحيوي يمتدّ حتى الحدود الباكستانية، وتخشى ممّا تسمّيه بـ"القنبلة النووية الإسلامية"؛ وتقصد بذلك السلاح النووي الباكستاني، حيث تحرص الدولة العبرية على منع أيّ دولةٍ عربيةٍ أو إسلاميةٍ لها علاقة بالصراع العربي -الإسرائيلي

من امتلاك السلاح النووي، كي لا يؤدّي إلى معادلة السلاح النووي الإسرائيلي، الذي ترى "إسرائيل" أنه الضمانة الأولى لبقائها مقابل التفوّق البشري -الاقتصادي، العربي والإسلامي!

الهدف الثاني: الحصول على دعم الهند للموقف التفاوضي الصهيوني بالحدّ من تأثير العلاقات العربية -الهندية، وهو نفس ما تأمله الدولة العبرية من تطوير علاقاتها بالصين، حيث تسعى إلى تحييد "الفيتو" الصيني، لتكون بذلك قد ضمنت دعم الدول الخمس دائمة العضويّة في مجلس الأمن، لتغطية إرهابها وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني.

الهدف الثالث: هو الحصول على دعم الهند للدور الصهيوني الآسيوي وتقوية علاقات "إسرائيل" بعددٍ من الدول الآسيوية، والأهمّ من ذلك الحصول على موافقة الهند وعددٍ آخر من الدول الآسيوية الفاعلة على انضمام الكيان إلى المجموعة الآسيوية في الأمم المتحدة كي يحظى في المستقبل بعضوية مجلس الأمن· فإسرائيل ليست عضواً في أيّ تجمعٍ جغرافي حتى اليوم؛ فقد رفضتها الدول الآسيوية منذ نشأتها، كما رفضتها الدول الأوروبية.

ومن السهل تخمين الأهداف الإسرائيلية من هذا التعاون الواسع مع الهند. لكن الأهمّ من ذلك هو معرفة أهداف الهند من هذا التقارب، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1 - الاستفادة من التقدّم الذي حقّقته الدولة العبرية في المجالات والميادين العلمية والعسكرية المختلفة، وذلك بإقامة مشاريع مشتركة أو شراء منتجات، أو نقل التكنولوجيا التي تساعد في تطوير البرامج الهندية المشابهة، وبصفةٍ خاصّة، برامج توجيه الصواريخ وتطوير السلاح البحري والجوّي.

2 - الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدول الأوروبية والولايات المتحدة للكيان، بحيث يمكن تمرير المنتجات الهندية المصنّعة في "إسرائيل" إلى أسواق تلك الدول دون قيودٍ تُذكر.

3 - تحقيق استفادةٍ متبادلةٍ نتيجة التعاون في مجالات الأمن، بما يتيح للهند وإسرائيل معاً التعرّف على الأنشطة النووية والتسليحية الباكستانية، ويوفّر للهند الوسائل الفنّية للتعامل مع الجماعات المسلّحة في كشمير ومناطق الشمال الشرقي.

4 - ما تمثّله "إسرائيل" في المنظور القريب كسوقٍ مهمٍ لجذب العمالة الآسيوية كتعويض - بصفةٍ عامة – للهند عن فقد بعض أسواقها للعمالة في بعض الدول الخليجية.

تطبيع العلاقات بين البلدين

لكلّ الأسباب التي سبق ذكرها، سعت الدولة العبرية إلى إقامة أوثق العلاقات مع الهند. فقامت يوم 6 كانون الأول/ديسمبر عام 1991 بإرسال وفدٍ رفيعِ المستوى إلى نيودلهي، لاستكشاف إمكانية تعزيز التجارة بينها وبين الهند. وزار الوفد نيودلهي، وأجرى محادثاتٍ مع ثلاث شركاتٍ هندية، لتوقيع عقودٍ مشتركةٍ حول إنشاء مصانع حامض الفوسفور. كما اجتمع الوفد مع مسؤولين في شركة تجارة المعادن "متس" الحكومية، لتسهيل بيع صخور الفوسفات التي تستوردها الهند بشكلٍ رئيسيٍ من الأردن ومصر والمغرب.

وقد أبرمت شركة "متس" اتفاقية مع الوفد الصهيوني، تقضي باستيراد الآليات الصناعية ومعدّات الحفر وشاحنات ومركبات تجارية وضواغط الغاز ومعدّات السكك الحديدية وسيّارات وغيرها من "إسرائيل".

وقام وفد من وزارة الخارجية الصهيونية بالاجتماع مع وزير الخارجية الهندي يوم 23 آذار/مارس 1992، في ديوان وزارة الخارجية الهندية في نيودلهي. وقال متحدثٌ رسميٌ باسم الوزارة إن البحث خلال الاجتماع تناول سُبل التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية والزراعية.

في نهاية شهر أيلول/سبتمبر 1992، وقّع في الكيان الصهيوني على أول اتفاقيةٍ صناعيةٍ تنصّ على إقامة نظامٍ دائمٍ لتبادل المعلومات بين اتحادي أرباب الصناعة في البلدين، من أجل توسيع التعاون التجاري والتكنولوجي بينهما. وأكّد رئيس اتحاد الصناعات الهندية أن الاتفاقية ستشجّع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، مشيراً إلى أن الهند تهتمّ بالخبرة الإسرائيلية في مجالات الطّاقة وإزالة ملوحة المياه والصناعات الكيماوية. ومن جهةٍ أخرى، فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لعام 1991 حوالي 95 مليون دولار، احتلّت الصادرات الماسيّة أعلى نسبة فيها، وتلتها المنتجات الكيميائية.

أمّا في مجال السياحة والطيران، فقد تمّ في نيودلهي بتاريخ 29 أيار/مايو 1992 التوقيع على اتفاقيةٍ للطيران بين البلدين، تتيح لكلٍ من شركة "إلعال" الصهيونية والخطوط الجوّية الهندية تسيير رحلتين جوّيتين أسبوعياً. وكذلك صادق الطرفان في 17 حزيران/يونيو 1992 على مذكّرة تفاهمٍ حول المسائل السياحية؛ صادق على هذه المذكرة كلٌ من نائب وزير

السياحة الهندي مانيش باهل، ومدير عام وزارة السياحة الإسرائيلية أبراهام روزنتال. وقـام شيمون بيريز، وزير الخارجية الصهيوني السابق، بزيارة الهند، وذلك في إطار جولةٍ آسيويةٍ شملت الهند والصين، في أيار/مايو 1993. وكان بيريز واضحاً في مباحثاته مع المسؤولين في نيودلهي، مدركاً لما يريدونه وما هم في حاجةٍ ماسّةٍ إليه.

فقد أدرك بيريز حاجة الهند للمساندة السياسية في الأزمة الكشميرية. لذلك، أعلن دعـم كيانه للموقف الهندي في قضية كشمير بقوله: "إننا نؤيّد الحفاظ على وحدة الهنـد، وإن كـلّ محاولةٍ لانتهاك هذه الوحدة ستؤدّي إلى إحداث اضطرابات. وكلّ محاولة لرسم خارطةٍ جديدةٍ لن تؤدّي إلاّ إلى إراقة الدماء"!

كما أكّد حرص الكيان الصهيوني على مساندة الهند ودعمها فـي "محاربـة الإرهـاب ومواجهة التطرّف الإسلامي"، زاعماً أن "مخاطر الإرهاب والحرب الأهلية حقيقية ووشـيكة أكثر من مخاطر الحرب التقليدية، وأن الأصوليّة تشكّل التهديد الأكبر. وعلينا أن نتّخذ التدابير الممكنة لاحتوائها"!

وهكذا، يُعتبر الجهاد الكشميري تطرّفاً وأصوليّة في نظر الهند و"إسرائيل"، لأنه يستهدف الانضمام إلى باكستان، ما من شأنه زيادة رقعة باكستان الجغرافية وكثافتها السكانية.

وقد أبدى بيريز استعداداً للقيام بدورٍ ملحوظٍ في مجال تشجيع الاستثمارات الغربية فـي الهند. وذكر راديو العدوّ أن الهند وافقت على مساعدة الدولة العبرية في إقامة علاقاتٍ مـع دول آسيا الوسطى، فيما وعد بيريز وعد بأن تبذل تل أبيب جهوداً للحصول على تمويلٍ من البنك الدولي لتنفيذ مشروعاتٍ مشتركةٍ في الهند.

وتمشّياً مع هذا الاتجاه، فقد تمّ التوقيع في الأوّل من حزيران/يونيو 1993 في نيـودلهي على مذكّرة تفاهمٍ بين الهند "وإسرائيل" لتسهيل الاتصال بين رجال الأعمال وغرف التجـارة في الجانبين. وفي 17 نيسان/أبريل 1997، وقّعت الهند والدولة العبرية على عدّة اتفاقيـاتٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ جديدة، وذلك بهدف تسهيل التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين.

وأوضحت وكالة أنباء "يونيتدنيوز" الهندية أن قائمة الاتفاقيات تتـضمّن واحـدة لتبـادل المعلومات المتعلّقة بالتجارة البيْنية.

كما وقّعت الهند والكيان يوم 12 شباط/فبراير 2000 عدّة اتفاقياتٍ في مجالات الطيران

والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والازدواج الضريبي لتوسيع نطاق التعاون بينهما. وكان التبادل التجاري بين الهند والكيان الصهيوني قد شهد نمواً سريعاً، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في العام 1999 حوالي 2,2 بليون دولار.

وقام مستشار الأمن القومي الصهيوني الجنرال عوزي دايان بزيارة نيودلهي يوم الرابع من أيلول/سبتمبر 2001، حيث أجرى حواراً مع نظيره الهندي السكرتير الأول لرئيس الوزراء باجيش ميشرا فيما ذكرت صحيفة "هندوستان تايمز" يوم الخامس من أيلول/سبتمبر 2001 أن دايان زار الهند على رأس وفدٍ رفيعِ المستوى من المسؤولين في مجال الدفاع والأمن، وأنه التقى خلال زيارته رؤساء الهيئات الأمنيّة في الهند.

وأشارت صحيفة " هآرتس " إلى الزيارات الدّورية المتبادلة لوفودٍ عسكريةٍ على مستوياتٍ مختلفة، حيث عقِد اجتماع يوم 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2001 في مبنى وزارة الدفاع الهندية في نيودلهي. وقد ضمّ الوفد الإسرائيلي، إضافة إلى عاموس يارون، رئيس إدارة تطوير وسائل القتال والبُنية التحتيّة (مباط) في وزارة الحرب، اللواء الدكتور إسحق بن إسرائيل، ورئيس شعبة دعم الصادرات الأمنيّة (سيباط)، اللواء احتياط يوسي بن حنان، ونائب المدير العام للعلاقات الخارجية، العميد احتياط يكوتيئيل مور.

وأوضح يارون للمدير العام لوزارة الدفاع الهندية أن "إسرائيل مستعدّة لتزويد الهند بكلّ المعلومات والتكنولوجيا التي طوّرت فيها.

وزير الخارجية الكيان السابق، شمعون بيريز، قام بزيارةٍ أخرى إلى الهند يوم 11 يناير/كانون الأول 2002، ليضيف لبنة أخرى من لبنات التقارب المتنامي مع نيودلهي، حيث بدأت العلاقات ترقى إلى مستوى المجاهرة بالتحالف. وتنامت هذه العلاقات لتصل إلى مستوى التناغم السياسي والعسكري لاحقاً!

وقد مثّلت زيارة رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، أريئيل شارون، للهند يوم التاسع من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003، خطوة متقدّمة على طريق تمتين التعاون وتوسيعه، خصوصاً في المجالين العسكري والأمني.

وقالت صحيفة " وول ستريت جورنال " في مقالٍ لإيلان برمان نشر يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 2003، إن التحالف الاستراتيجي الهندي-الإسرائيلي مهمّ للغاية

لإدارة آسيا أمنياً...! وقد سبق لمستشار الأمن القومي الهندي براجيش ميشرا أن طرح فكرة إقامة محورٍ أمني يضمّ الولايات المتحدة والهند و"إسرائيل". ومن المعتقد أن إنشاء هذا المحور كان على رأس الموضوعات التي بحثها الطرفان. ولكن البيان الختامي لم يشر إليه مطلقاً، نظراً لمخاوف الهند من تأثيره السلبي على علاقاتها مع الدول العربية، حيث يعمل ثلاثة ملايين ونصف المليون هندي؛ وتستورد الهند معظم نفطها الطبيعي من دول الخليج. وكذلك، لم يكن هناك أيّ حديثٍ علني عن بيع الأسلحة الإسرائيلية التي تُعتبر أهمّ بندٍ في العلاقات الهندية -الإسرائيلية من وجهة نظر تل أبيب؛ وقد تمّ الاتفاق بالفعل على شراء ثلاث طائرات إنذارٍ مبكر، من طراز" فالكون "، بعد موافقة الولايات المتحدة على الصفقة.

وقد وقّع شارون والوفد المرافق له، بعد عقد المباحثات الرسمية مع الجانب الهندي، على ستّة معاهداتٍ تتعلّق بحماية البيئة، ومكافحة تجارة المخدّرات، والسماح للدبلوماسيين من البلدين بالدخول بدون تأشيرة، والتعاون الأمنيّ والصحيّ والتعليميّ والثقافيّ. إلاّ أن الاتفاقيات المعلنة (أو البيان الختامي) لم تتحدث عن عمدٍ عن التعاون الأمنيّ والاستخباراتيّ والدفاعيّ، خصوصاً بيع الأسلحة الإسرائيلية للهند، والتي فاقت كلّ الحدود، حيث وصلت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند إلى 2100 مليون دولار، بما يمثّل نصف صادرات الكيان من الأسلحة إلى الخارج، ويقلّ قليلاً عن حصّة روسيا، التي هي بصورةٍ تقليديةٍ المورّد الرئيسي للأسلحة إلى الهند.

وقام وزير الخارجية الإسرائيلي (السابق)، سيلفان شالوم، بزيارةٍ للهند يوم العاشر من شهر فبراير/شباط 2004، وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء الهندي (الأسبق) أتال بيهاري فاجباي ووزير دفاعه جورج فرنانديز.

كما قام وفدٌ أمنيٌ هنديٌ رفيع المستوى بزيارةٍ سرّيةٍ للكيان الصهيوني يوم 20 كانون الأول/ديسمبر 2004، بحثت خلالها شؤون تجارة السلاح بين البلدين. والتقى الوفد الذي ترأسه وزير الدفاع الهندي بوزير الحرب الصهيوني ومدير عام الوزارة، إضافةً إلى مسؤولين آخرين. وتُعتبر " "إسرائيل" " ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى الهند بعد روسيا؛ وقد أعلنت مصانعها في أعقاب هذه الزيارة عن عزمها تزويد الجيش الهندي بطائرات استطلاعٍ من دون طيّار، بقيمة 250 مليون دولار.

وتمخضت زيارة ايهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء الصهيوني (الأسبق)، للهند يوم 22 ديسمبر / كانون الأول 2004، عن تطوّرٍ جديدٍ للعلاقات الهندية –" الإسرائيلية "، التي كانت تقتصر إلى حدٍ كبيرٍ على التعاون الدفاعيّ والاستخباراتيّ. فتمّ الاتفاق على بدء مشاريع مشتركة في البلدين. وقد وقّع الطرفان على " بيان النوايا" الذي يقول ببدء مبادرةٍ مشتركةٍ للقيام بالبحوث والتطوير العلمي المشترك بين البلدين.

فيما أكّدت زيارة الوفد الهندي العسكري، برئاسة سكرتير وزارة الدفاع الهندية، التي انتهت يوم 24 كانون الأول/ديسمبر 2004، للكيان استمرار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، والهند، رغم التحوّل الذي طرأ في الهند مع تولّي حزب المؤتمر الهندي، المؤيّد للحقوق الفلسطينية وللحقّ العربي بصفةٍ عامّة. لكن المصالح العليا للهند، كما تراها النخبة الحاكمة، لا تتغيّر بتغيّر الحكومات. وقد أسفرت زيارة الوفد الهندي للكيان الصهيوني عن نتائج استراتيجيةٍ مهمّة.

معاهدة هندية – إسرائيلية!

وقّع وزير التجارة والصناعة الهندي كمَـل نـاث - خلال زيارته لإسرائيل يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 - معاهدة مع نظيره الإسرائيلي ايهود أولمرت، لتوسيع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين. وتشمل المعاهدة إنشاء صندوق مشتركٍ خاصٍ بالتعاون في مجالات تكنولوجيا الأحياء وتكنولوجيا التصغير (نانو تكنولوجي) وإدارة المياه والطاقة القابلة للتجديد. واتفق الطرفان أيضاً على بدء المفاوضات لتخفيض الجمارك بين البلدين على سلعٍ متّفقٍ عليها، وعقد معاهدةٍ حول المعايير، وبرتوكول مالي، وتسهيل دخول الشركات الإسرائيلية في المناقصات الهندية الحكومية، والاستثمار في الهند بشروطٍ تشجيعية، وتوطيد العلاقات بين البنوك في البلدين، إلى جانب قضايا أخرى. وجاءت هذه المعاهدة بعد أن درست لجانٌ مشتركة قضايا التعاون بين البلدين، وخصوصاً لإزالة عوائق التجارية أمام الشركات الإسرائيلية الراغبة بالعمل في الهند. وقال أولمرت إن تحسين العلاقات الإسرائيلية -الهندية في المجال الاقتصادي سيؤدّي إلى ارتفاع التبادل التجاري بين البلدين إلى 5 مليارات دولار سنة 2007. والجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري (غير العسكري) بين البلدين وصل إلى 2,7 مليار دولار مع نهاية العام 2005.

وقبل زيارة وزير التجارة الهندي، زار "إسرائيل" وزير الزراعة الهندي شاراد باوار في الرابع من نيسان/أبريل 2006. وهو الآخر عقد معاهدة مع نظيره الإسرائيلي يسرائيل كـاتز لإنشاء مجموعة عملٍ مشتركةٍ لتنشيط التعاون بين البلدين في مجال الزراعة. ومن المجالات التي حدّدتها المعاهدة للتعاون: تكنولوجيا الحصاد والريّ بالتنقيط والألبان وتعبئـة الأغذيـة والتسويق المشترك للمنتجات الغذائية.

وتكتّمت الحكومة الهندية على زيارة وفد عسكري صهيوني رفيع المستوى برئاسة نائـب رئيس الأركان العامة، الجنرال موشي كابلينسكي، إلى جامو وكشمير، طبقاً لـصحيفة " ذي تايمز أوف إنديا " في 14يونيو / حزيران 2007.

تعدّ "إسرائيل" إحدى الدول القليلة التي تجري الهند معها مناقشاتٍ ومشاوراتٍ منتظمة في مجال ما يسمّى (مكافحة الإرهاب الدولي) من خلال وجود لجان عملٍ مشتركةٍ بين البلـدين. ويشكّل هذا التعاون جزءاً من العلاقات الاستراتيجية المستمرّة بين المؤسستين الأمنيّتين فـي البلدين. وضمن هذا الإطار، عقد في مدينة القدس يومي 10 و11 آذار/مارس 2008، اللقاء السابع لمجموعة العمل الإسرائيلية-الهندية المشتركة لمكافحة الإرهاب واللقاء الرابـع فـي مجال تفكيك السلاح والحدّ من انتشاره.

إن التحالف بين "إسرائيل" والهند يُبنى –على الغالب- على أساس التعاون المخـابراتي والعسكري، حيث زوّدت "إسرائيل" الهند براداراتٍ لاعتراض الـصواريخ، ونُظـمٍ أخـرى متطوّرة، منها: الآليات والمعدّات التي تعمل بالرؤية الليلية، بالإضافة إلى تطوير طائرة هندية من العهد السوفياتي.

وقد وصلت "إسرائيل" إلى مستوى روسيا في تزويد الهند بالأسلحة والمعدّات العـسكرية. وعلى سبيل المثال، فإن نصف مبيعات الأسلحة الإسرائيلية العام 2007، كانـت مخصّـصة للهند، والتي بلغت قيمتها 4.2 بليون دولار.

مخاطر العلاقة الهندية-الإسرائيلية على العالم العربي والإسلامي

تعتبر أيّة علاقة تعاون بين "إسرائيل" ودولٍ أخرى خطراً على العالم العربي والإسلامي، إذ تمثّل فرصة للكيان الصهيوني لمزيدٍ من التعدّي على الحقوق العربية والإسـلامية، كمـا تشكّل فرصة لخروج الدولة العبرية من عزلتها في المنطقة، حيث تحيط بها شعوبٌ عربيـة ومسلمة تدرك طبيعتها العدوانية.

وهكذا، فإن تطوّر العلاقة بين الهند وإسرائيل يعتبر خطراً حقيقياً على الدول العربية والإسلامية. لكن هذه المخاطر تختلف باختلاف أنواعها.

وإذا كان من الضروري تحديد الأولويّات، فإن المخاطر الناجمة عن العلاقات الإستراتيجية الأمنية، والتي تتمثّل أساساً في استخدام "إسرائيل" لمياه المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي، هي الأكبر، حيث يشكّل الوجود البحري الإسرائيلي تهديداً مباشراً لجنوب شرق الوطن العربي، وخاصّة دول الخليج والعراق، وللدول الإسلامية جنوب غرب آسيا، وخاصّة إيران وباكستان، حيث يصبح التهديد للوجود ذاته.

أما مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند، فإنها تزيد من قدرات "إسرائيل" على تطوير صناعتها العسكرية على نحوٍ يزيد من قدرتها على تهديد الوطن العربي والإسلامي، كما أنها تساعد "إسرائيل" على مواجهة الأعباء الاقتصادية الناجمة عن عمليات المقاومة؛ وبالتالي، تساعدها على الاستمرار في تهديد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة.

ورغم أن التعاون الهندي-الإسرائيلي في المجال النووي ليست له أهمّية كبيرة نتيجة لإجراء الهند أول تفجيرٍ نوويٍ قبل تعاونها مع "إسرائيل"، فإن هذا التعاون في حدّ ذاته يجعل من الهند قوّة نووية مهدّدة للوطن العربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى كلٍ من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولا يمكن إغفال أهمّية التعاون الهندي-الإسرائيلي في باقي المجالات، إذ إنه يوفّر فرصة لإفلات "إسرائيل" من الإدانة الدولية في المحافل المختلفة، كما يفتح السوق الهندية الكبيرة أمام المنتجات الإسرائيلية، مما يمكّنها من الصمود في مواجهة المقاطعة العربية.

وسائل تعزيز العلاقات الهندية-العربية

أدّى تنامي العلاقات الهندية-"الإسرائيلية على هذا النحو إلى استياء العديد من الدول العربية التي أبدت تخوّفها من تداعيات هذا التنامي على التعاون الاستراتيجي على الأمن القوميّ العربيّ. وهنا يبرز السؤال: ما هي الوسائل والإجراءات التي يجب أن تتّبعها الدول العربية لمواجهة تحركات الدولة العبرية تجاه الهند؟

لا شكّ أن العلاقات الهندية-الإسرائيلية قد وصلت نقطة اللاّعودة في نموّها وتنوّع مجالاتها، خاصّة في المجالات الأمنية والعسكرية والتكنولوجية وصناعة السلاح.

فـ"إسرائيل" أصبحت المورّد الثاني للسلاح للهند، والعرب ليس لديهم بديلٌ يقدّمونه في هذا الصدّد؛ بل إنه يمكن أن يكون العالم العربي سوقاً للسلاح الهندي، ومن ثمّ يكون سوقاً للسلاح الصهيوني، وهنا مكمن الخطر.. والتعامل مع ذلك يكون بوجود خطّةٍ استراتيجيةٍ عربيةٍ حقيقيةٍ لصناعة السلاح، بما يحقّق بعض المتطلّبات الأساسية على الأقلّ.

أما الشروط، فأوّلها وجود موقفٍ عربيٍ موحّدٍ يربط المواقف السياسية بالمصالح الاقتصادية، سواء بالنسبة للهند أو غيرها من الدول. وهذا الشرط، رغم صعوبة تحقيقه في الظروف الراهنة، نتيجة حالة التجزئة واختلاف الأولويّات لدى كلّ بلدٍ عربي، نقول إن هذا الشرط هو المعمول به بين جميع أطراف المجتمع الدولي التي تحدّد سياستها وفقاً لمصالحها.

يبقى أن نشير إلى أهمّية تكثيف الاتصالات بين الطرفين العربي والهندي في مجالاتٍ عديدةٍ منها:

أ - السعي السياسي والدبلوماسي للحفاظ على التأييد الهندي للمواقف العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي، مع إيضاح التأثيرات السلبية لسياسات الحكومات الإسرائيلية على العملية السلمية ومناخ الاستقرار الإقليمي.

ب - التحسّب، عند صياغة حركة الجانب العربي من مشكلة كشمير، للخروج بمواقف متوازنة ترعى علاقات العرب بكلٍ من الهند وباكستان «عدم الانحياز لأيٍ منهما»، مع تشجيع التوصّل إلى حلٍ سلمي لتلك المشكلة.

جـ - تنسيق المواقف إزاء الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك «مستقبل نشاط مجموعة دول عدم الانحياز -عملية تطوير وإصلاح الأمم المتحدة - توسيع عضوية مجلس الأمن»، وذلك بالأسلوب الذي يتوافق ومصالحها ويخدم دول العالم الثالث عموماً.

د - بحث سبل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال:

- حثّ الجانب الهندي على التعاون مع هيئات البترول الخليجية، والعمل على تلبية احتياجات مؤسسة البترول الهندية I.O.C من البترول الخام.
- تخطيط جولاتٍ تسويقيةٍ لرجال الأعمال العرب الخليجيّين في المدن الهندية الرئيسية، بالتعاون بين الحكومات ورجال الأعمال الهنود، مع النظر في إنشاء آلية لتنظيم وتنسيق التعاون بين رجال الأعمال والمستثمرين.

- العمل على توقيع عقودٍ طويلة الأجل لتصدير الفوسفات والأسمدة العربية إلى الهند، خاصّة أنها من أكبر الدول المستورِدة للأسمدة في العالم.

هـ - رغم أن الهند ليست عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلاّ أن فيها أكبر عددٍ من المسلمين في العالم، بعد إندونيسيا. وهذا يمثّل رصيداً للعمل المشترك، إذا أُحسِن التعامل معه. ومن الضروري التأكيد في العلاقات العربية -الهندية على احترام المسلمين وتراثهم ودورهم في حركة تحرّر الهند، والحفاظ على الطابع العلمانيّ الديمقراطيّ للهند كدولةٍ متعدّدة الأديان والأعراق. وهذا يقتضي تأكيد خطر الأصولية الهندوسية المتصاعد، والتي تشوّه دور المسلمين، وتعمل على تدمير المساجد؛ وهي تتشابه في ذلك مع سياسة "إسرائيل" ومواقفها، خاصّة في ظلّ حساسية الهند تجاه باكستان واستمرار مشكلة كشمير بلا حل.

و - من الضروري في مجال العمل السياسي العربي المشترك، أن تتحاور الدول العربية مع الهند حول المخاطر التي تنتج عن علاقاتها مع "إسرائيل"، ليس بهدف وقف تلك العلاقات، وإنما كي تكون الهند مدركةً للمصالح العربية، وعلى بيّنةٍ من أن أيّ مساسٍ بهذه المصالح سيكون له أثرٌ سلبيٌ على العلاقات العربية -الهندية.

الفصل الثاني

التعاون الاستراتيجي بين "اسرائيل" والهند

علاقات عسكرية متنامية

اتجهت العلاقات بين الهند و"إسرائيل" إلى التعاون العسكري بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث شعرت الهند أنها في حاجةٍ إلى تجديد معدّاتها العسكرية السوفييتية التي سبق أن استوردتها. ووجدت لدى الدولة العبرية جهة يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، بعد أن أصبحت المؤسسات الروسية غير قادرةٍ على الوفاء بتوقيتات إنهاء أعمالها نتيجة لما تعانيه من صعوبات مالية وإدارية. وهذا كان المدخل الصهيوني إلى المؤسسة العسكرية الهندية مثلها في ذلك الصين وتركيا.

تطوّرت العلاقات بين البلدين بحيث أصبحت الصناعات العسكرية "الإسرائيلية" إحدى الجهات التي تعتمد عليها الهند في الحصول على بعض أنواع المعدّات العسكرية. وتشير بيانات المراجع الدولية إلى أن الهند وقّعت عقوداً مع الدولة اليهودية لمدّها بمركباتٍ طائرةٍ بدون طيّار، وكذا بمدّ البحرية الهندية بزوارق سريعةٍ من طراز "سوبر ديبور" المصنّعة في الكيان الصهيوني.

وقد أدّت هذه العلاقة إلى نشوء نوعٍ من العلاقات العسكرية بين الهند والدولة العبرية، انعكست في تبادل الزيارات بين المسؤولين العسكريين. وقد بدأت رويداً رويداً الصلات العسكرية بين الهند و"إسرائيل"، حتى أن الباكستان اتهمت الهند بمساعدة عملاء صهاينة على محاولة تفجير مفاعل "كاهوتا"، الأمر الذي أُحبط في كشمير ضفاف بحيرة دال . وقد فتحت تلك العملية الفاشلة ملفّ التعاون العسكري الهندي – الصهيوني؛ ويشار إلى أن هذا التعاون سجّل محطة هامّة في عام 1980، عندما أشرف "سانجاي" (إبن أنديرا غاندي)، على عقد صفقةٍ مع شركةٍ كنديةٍ تعمل لصالح "إسرائيل"، تضمّنت تزويد الهند بقطع غيار دبابات بقيمة مليون دولار؛ بالإضافة إلى أشكالٍ أخرى من التعاون، لا تتوفّر إمكانية نفيها، خاصّة بعد التسارع الذي شهده التعاون العسكري في أعقاب إعادة العلاقات بين البلدين.

وقد كشفت صحيفة "معاريف" يوم 15 آذار/مارس 1988 عن سرٍ عسكري، حيث ذكرت أن كتاباً جديداً حول سباق التسلح الذرّي في الشرق الأوسط، كشف أن الدولة العبرية كانت قد اقترحت على الحكومة الهندية ثلاث مرّات القيام بعمليةٍ مشتركةٍ لتدمير المفاعل النووي الباكستاني!

وأوضحت الصحيفة أن الكتاب من تأليف الصحفي الهندي شهيام بهاتيا، وهو صديق رئيس الوزراء الهندي الراحل راجيف غاندي. وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أن تل أبيب لم تكفّ عن محاولاتها إقناع الهند بالعملية، على أمل أن تغيّر الهند موقفها في المستقبل.

ويؤكّد المراقبون السياسيون أن هناك وجوداً مكثّفاً لعناصر المخابرات الصهيونية "الموساد"، الذين تربطهم علاقات وثيقة مع زعماء الهندوس المتطرّفين. وما عملية هدم مسجد "البابري" إلاّ محاولة لجسّ النبض حول معرفة ردود فعل شعوب وحكومات الدول الإسلامية.

وبالرغم من نفي المسؤولين الهنود وجود خبراء عسكريين صهاينة في الهند، وبصفةٍ خاصّةٍ في منطقة كشمير التي تشهد اضطرابات وأعمال عنف، يؤكّد المراقبون وجود هؤلاء، مشيرين إلى حادثة بحيرة كشمير التي وقعت عام 1991، حيث هاجم عدد من المسلّحين الكشميريين عدداً من عناصر الكوماندوز "الإسرائيليين" واحتجزوا بعضهم.

هذه العلاقات العسكرية الوثيقة دفعت الشركات العسكرية الإسرائيلية إلى محاولة استكشاف السوق الهندية الجديدة التي كانت تواجه صعوبات في تأمين احتياجاتها من الاتحاد السوفييتي سابقاً، مع قيام خبراء ومسؤولين هنود بزيارة الدولة اليهودية للاطّلاع على ما يمكن أن يُستقدم إلى بلادهم. ففي شباط/فبراير 1992، زار وفدٌ هندي يضمّ موظفين في وزارة الدفاع وضباط الاستخبارات "إسرائيل"؛ وفي آذار/مارس من العام نفسه، وحسبما أعلنت صحيفة "حداشوت"، أجرى عددٌ من الصهاينة الذين يمثّلون الشركات المنتجة في مجال التكنولوجيا الأمنية المتطوّرة، مثل الحرب الإلكترونية والصواريخ والاتصالات، مباحثاتٍ مع جهاتٍ هنديةٍ معنيّة، لدراسة احتياجات الهند. كما عقد وفدٌ هندي وصل إلى الكيان الصهيوني في نيسان/أبريل من العام نفسه، إتفاقاتٍ لإبرام صفقةٍ في مجال التكنولوجيا الأمنية، حسبما ذكرت الصحف الإسرائيلية.

هذه المعلومات أكّدتها المصادر الهندية. فقد صرّح الناطق بلسان وزارة الخارجية الهندية في أيار/مايو 1992، بأن عدداً من مسؤولي وزارة الدفاع الإسرائيلية زاروا الهند لمناقشة التعاون بين البلدين؛ وأضاف: إن الوفد الإسرائيلي التقى مسؤولين في وزارة الدفاع الهندية، ومن قسم التسليح فيها.

وفي حزيران/يونيو 1992، ذكرت صحيفة "إيكونوميك تايم" الهندية أن نيودلهي اشترت

من الكيان الصهيوني تكنولوجيا يتمّ استخدامها بشكلٍ متطوّر، واتفقت معه بشأن التعاون على تطوير طائراتٍ مقاتلةٍ وصواريخ. وأوضحت الصحيفة أن هذا التحديث يتعلق بتطوير 300 طائرة من طراز ميغ-21 تمّ بناؤها في الهند بناء على اتفاق مع السوفييت، إضافة إلى 120 طائرة "ميغ-27"، وبتحديث 800 دبابة قديمة من طراز "ت-35". على أن النقطة الأهمّ تتعلّق باتفاقاتٍ على تطوير صواريخ بعيدة المدى، وتبادل خبراتٍ تدريبية، الأمر الذي شرع به فعلاً من خلال إرسال ضبّاطٍ هنود للتدرّب في الكيان الصهيوني.

كما تمّ يوم 24 أيلول/سبتمبر 1993 التوقيع على إنشاء صندوق إسرائيلي - هندي مشترك للبحوث العلمية والتكنولوجية، بمبلغ ثلاثة ملايين دولار.

وذكرت إذاعة العدوّ أن رئيس الوفد الهندي وقّع هذا الاتفاق، فيما وقّعه عن الجانب الإسرائيلي مدير عام وزارة العلوم والفنون.

وبعد عشرات التقارير والدراسات والأنباء المنشورة في الغرب، وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية أيضاً، حول مجالات التعاون العسكري الهندي - "الإسرائيلي" وخطواته، كشفت الحكومة الهندية عن سياسة التجاهل والغموض والنّفي. فقد اعترفت وزارة الخارجية الهندية للمرّة الأولى في أيلول/سبتمبر 1993 بعقد صفقاتٍ لشراء أسلحة من الكيان الصهيوني. وذكر مسؤول في هذه الوزارة أن الهند اشترت قنابل موجّهة بالليزر من إنتاج مصانع "مفلط" التابعة لمؤسسة الصناعات الجويّة الإسرائيلية. ومن المعروف أن هذه المصانع تنتج نوعين من القنابل الموجّهة بأشعة الليزر، هما: "جريفين"، وهي قذيفة تصل دقّة إصابتها إلى ثمانية أمتارٍ عن موقع الهدف المقصود؛ و"إي.إل.جي.بي" التي تبلغ دقّة إصابتها متراً واحداً عن الهدف. كما تنتج هذه المصانع صاروخ "نمرود" جوّ - أرض الموجّه بأشعة الليزر، والذي يصل مداه إلى ستّة وعشرين كيلومتراً.

بعدها توالت الصفقات، وتمّ الإعلان الرسمي عن صفقةٍ اشترت الهند بموجبها في العام 1994، ست عشرة طائرة بدون طيّار "LIAV"، من طراز "هنتر" و"سيكركلاس"، ومحطّتي تحكّم من صنعٍ إسرائيلي؛ وذلك من أصل خمسمائة وستّين طائرة بلا طيّار وستّين محطّة تحكّم، شكّلت مجمل الاحتياجات الهندية من هذه الطائرات والمحطّات في ذلك الوقت.

وفي أوائل عام 1997، وقّع تافوشي نبراجي، مدير عام وزارة الدفاع الهندية، عقداً لشراء

طائرات بدون طيّار، من طراز "سيرتشر"، بقيمة 18 مليون دولار أميركي، على هامش الزيارة التي قام بها للكيان الصهيوني.

والجدير بالذكر أن هذه الزيارة استهدفت أساساً تفقّد مصانع الطيران الإسرائيلي "IAI"، للتفاهم على صفقةٍ أكثر أهمية تتعلّق باستفادة الهند من تكنولوجيا الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية على ضوء التجارب والأبحاث الإسرائيلية-الأميركية المشتركة، حيث تفقّد نبراجي الاختبارات الجارية على صواريخ "آرو" في معهد "التخنيون" في حيفا، وهي الصواريخ التي التزمت الولايات المتحدة بتمويل 80 في المائة من تكاليف تطويرها وبتقديم أحدث الخبرات والتقنيّات الأميركية اللازمة لها.

إتفاقات وصفقات متتالية

في معرض الهند الجوّي في مدينة بنغالور، في كانون الأول/ديسمبر 1998، تبيّن أن قسم "Lahav" في مصانع الطائرات الإسرائيلية "IAI"، قد زوّد الطائرات العمودية الروسية " Ka 50-2"، والتابعة لسلاح الجوّ الهندي، بافيونكس ونُظم تهديف ومراقبة بالأشعة تحت الحمراء، ونظام كشف ليزري، وتتبّع مدمج بخوذة الطيّار، ونظم تسليحية إسرائيلية.

وفي مطلع العام 1999، وقّعت الهند عقداً مع شركة "إلتا" Elta الإسرائيلية للإلكترونيات لشراء 56 راداراً من طراز "EL/M-2129" الخاصّ بالاستطلاع الميداني، والذي يستطيع كشف الطائرات العمودية والمركبات لمسافة عشرة كيلومترات، ويرصد ستّين هدفاً في آنٍ واحدٍ تلقائياً، وهو يُنشر مع وحدات المدفعيّة. كما تضمّنت الصفقة شراء الهند لـ200 رادار نقّال يحمله الأفراد، وشملت الصفقة أيضاً نقل التقنيّات الخاصّة بهذه الرادارات إلى شركة "بهارات" للتكنولوجيا.

كما تضمّنت الصفقة شراء رادارات استطلاعٍ بحريٍ إسرائيلي من طراز "2022EL-M"، قدّر الخبراء أنها ملائمة بشكلٍ خاصٍ لمواجهة طائرات "بي 3 سي أوريون" الأميركية التي تستخدمها باكستان. ويزن هذا الرادار مئة كيلوغرام، وهو يرصد أهدافاً جوّية على بعد 30 ميلاً بحرياً، كما يرصد أهدافاً بحرية صغيرة على بعد 80 ميلاً بحرياً.

وفي مجال التعاون البحري، اشترت البحرية الهندية أجهزة استشعار إلكترونية عالية القدرة تنتجها مصانع الإلكترونيات الإسرائيلية. وقد تمّ تركيب هذه الأجهزة على حاملة

الطائرات الهندية "نيرات"؛ كما بدأت البحرية الهندية مشروعاً مشتركاً مع القوّات البحرية الإسرائيلية لتطوير قدرات المعدات الإلكترونية المضادّة للحرب الإلكترونية لدى سلاح البحرية الهندي. وأعلنت مصادر رسمية إسرائيلية أيضاً عن تزويد البحرية الهندية بصواريخ "توسرا" وتركيب مدفع وجهاز رؤية ليلية لكلّ زورق من زوارق البحرية الهندية.

وإضافة إلى هذه الصفقات العديدة والبرامج الخاصّة بتعاونٍ عسكريٍ صهيوني -هندي في كافّة المجالات العسكرية، وخصوصاً مجال الصواريخ والإلكترونيات والطيران والبحرية، فقد تسرّبت معلومات حول تكليف المصانع الحربية الإسرائيلية بالقيام بتحديث الدبابات الروسية من طراز "T-72" التي بحوزة الجيش الهندي. وتستهدف عملية التحديث إعادة تدريع هذه الدبابات من أجل تعزيزها في مواجهة أحدث القذائف المضادّة للدروع.

وأعلنت الاذاعة الإسرائيلية العامة يوم الخامس من فبراير/شباط 2001، أن الهند وقّعت عقداً لشراء صواريخ بحر/بحر إسرائيلية من طراز " باراك " بقيمة 270 مليون دولار.

في 29 مايو/أيار 2000، نشرت مجلة " ديفنس نيوز " الأمريكية أن الهند تسعى لشراء أنظمةٍ دفاعيةٍ مضادّةٍ للصواريخ من "إسرائيل"، وأن سلاح البحرية الهندي يتفاوض على شراء أنظمةٍ مضادّةٍ للصواريخ من مؤسسة الصناعة الحربية الإسرائيلية " رفاييل ". كما أن وزارة الدفاع الهندية مهتمّة بشراء سبعة أنظمةٍ من طراز "باراك" المضادّة للصواريخ بتكلفة 25 مليون دولار لكلٍ منها، على أن يتمّ تسليمها في غضون عامين.

وقد تكثّفت الزيارات بين المسؤولين الهنود و" الإسرائيليين "، حتى بلغت ذروتها بزيارة وزير الخارجية الهندية إلى تل أبيب في أوائل شهر يوليو / تموز 2001، والتي رفعت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية. وعكست هذه العلاقة حصول الهند على تقنية الصاروخ الإسرائيلي " آرو " (السهم).

كما زوّدت الدولة العبرية الهند بصواريخ بحر / بحر من طراز " باراك "، قيمتها 300 مليون دولار. وباعت بقيمةٍ مماثلةٍ أيضاً طائرات من دون طيّار من طراز "سرتشر ". كما رمّمت "إسرائيل" طوّافات هجومية من نوع "م– 17" بعشرة ملايين دولار. وفي أحواض بناء السفن في الهند، بنت " "إسرائيل" " مراكب استكشاف " دبورا–2 " لصالح سلاح البحرية الهندي.

وباعت الصناعة العسكرية الإسرائيلية خلال الأعوام 2000 و 2001 إلى الجيش الهندي أسلحة بقيمة 100 مليون دولار.

إضافة إلى ذلك، شاركت أربع شركاتٍ من بينها " البيط معراخوف " و"تاديران كيشر" في ترميم دبابات " ت – 72 " بقيمة مليار دولار. كما زوّدت هيئة تطوير وسائل القتال "رافـال" الهند بصواريخ مضادةٍ للدبابات من طراز "غيل".

وفي شهر تموز/يوليو 2001، وقّع سكرتير الصناعة الأمنيّة في وزارة الدفاع الهنديـة، سوبير دوطا، إتفاقاً لم يسبق له مثيل، للتعاون بين الصناعة الجويّة الهندية والصناعة الجويّة الإسرائيلية، لنقل التكنولوجيا إلى الهند بقيمة ملياري دولار. وأحد أهداف هذا الاتفاق تنفيـذ ترميم مئات الطائرات الحربية القديمة من طراز"ميغ–21 " و" ميغ–29 "، بـشكلٍ مـشترك. وقامت الدولة العبرية بتزويد الهند بموجبه بمعـدّاتٍ عـسكريةٍ متطـوّرةٍ تـشمل رادارات وصواريخ.

وقد أعلن مدير وكالة الفضاء الإسرائيلية، آفي هارفن، يوم العاشر من كانون الثاني/يناير 2003 أن "إسرائيل" والهند تعملان على برنامجٍ مشتركٍ لإطـلاق قمـرٍ صـناعيٍ مـزوّدٍ بتيليسكوب. وأشار إلى أن الدولة العبرية تتعاون في مجال الأبحاث الفضائية، ليس فقط مـع الولايات المتحدة، ولكن أيضاً مع الهند وفرنسا وهولندا وأوكرانيا.

كما قامت الهند و"إسرائيل" بتوقيع اتفاقٍ لتدريب آلالاف من القوّات الخاصّة الهندية فـي الكيان الصهيوني. وقالت وكالة " برس أوف إنديا "، يوم 23 فبرايـر / شـباط 2003، أن الجيش الهندي بادر بإرسال ثلاثة آلآف من القوّات الخاصّة إلى " "إسـرائيل" " حيـث تـمّ تزويدهم بالرشاش الإسرائيلي " بتور".

كما وقّعت الهند و " "إسرائيل" " وروسيا، يوم العاشر من تـشرين الأول/أكتـوبر 2003، إتفاقاً تقوم الدولة العبرية بموجبه ببيع ثلاثة أنظمة إنذارٍ مبكر من طراز "فالكون " المحمولة جوّاً إلى الهند، في صفقةٍ وصلت قيمتها إلى مليار دولار.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الهندية "أمتيانا تشاكر أفارتي" أن الهند وقّعـت علـى الصفقة، حيث تقوم موسكو بتزويد الهند بطائراتٍ تجهّز بأنظمة الرادار "الإسرائيلية". وأضاف أن "الصفقة تنصّ على وضع أجهزة الرادار الإسـرائيلية "فـالكون" علـى مـتن طـائرات

"آي إل–76 " الروسية؛ ووقّعها رئيس الوزراء الهندي آجاي باراساد مـــع مـــسؤولين مـــن البلدين، أي " إسرائيل" وروسيا.

وتمّ التوقيع على الصفقة بعد موافقة الولايات المتحدة التي كانت أرغمت "إسرائيل " على إلغاء صفقةٍ مماثلةٍ مع الصين العام 2002.

وذكرت السفارة الإسرائيلية في نيودلهي يوم 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2003 أن الهنـــد والدولة العبرية وقّعتا اتفاقاً من أجل تجهيز القمر الاصطناعي الهندي "جي سات – 4" بثلاثة تلسكوبات إسرائيلية من برنامج "توفكس".

وكشفت مجلّة " ديفنس نيوز " الأمريكية المتخصّصة في الـــشؤون العـــسكرية يـــوم 20 فبراير/شباط 2004، أن "إسرائيل" بدأت في إنتاج صواريخ بعيدة المـــدى لـــصالح الجـــيش الهندي يبلغ مداها 500 كيلو متر، وفي استطاعتها حمل رأسٍ يزيد وزنه علـــى 570 كيلـــو غراماً.

وذكرت المجلة نقلاً عن مسؤولٍ هنديٍ قوله: " إن "إســـرائيل" بـــدأت فـــي إنتـــاج هـــذه الصواريخ، ويُطلق عليها إسم لورا ".

التعاون في المجالات الأمنية

كشفت صحيفة "هآرتس"، يوم 25 أبريل / نيسان 2004، عن زيارةٍ سرّيةٍ إلـــى الكيـــان الصهيوني قام بها وفدٌ رفيع المستوى من وزارة الدفاع الهندية. وترأس هذا الوفد مدير عـــام وزارة الدفاع الهندية، أجاي ديكستان سينغ، بالإضافة إلى ثمانية ضـــبّاط ومـــوظّفين كبـــار. والتقى أعضاء الوفد وزير " الحرب" الصهيوني السابق الإرهابي شاؤول موفاز، ومدير عام الوزارة، عاموس يارون، وموظّفين كباراً آخرين.

وقالت " هآرتس " إن الوفد الهندي ناقش مع وزارة " الدفاع " الإســـرائيلية فـــي مـــسألة المكافحة المشتركة لـ" الإرهاب الدولي" والتعاون في مجال الأسلحة.

في هذا السياق، جاء في نشرة "Foreign Report " البريطانية الخاصّة أن الدولة العبرية تقوم بتزويد الهند بكافّة المعلومات العسكرية عن باكستان وإيران، التـــي تجمعهـــا الأقمـــار الاصطناعية الإسرائيلية "أفق -2" و"أفق -3"، والخاصّة بالتجسّس، وذلك في مقابل سماح الهند

للأجهزة الاستخباراتية الصهيونية بالتمركز على الأراضي الهندية وتنفيذ مهام استخباراتية فيها وانطلاقاً منها!

أوضحت النشرة البريطانية أن العلاقات العسكرية والأمنية بين "إسرائيل" والهند تتمّ على ثلاثة مستوياتٍ مستقلّةٍ بالنسبة إلى الكيان الصهيوني؛ وهي جهاز الاستخبارات المعروف باسم "الموساد"، وفيلق الاستخبارات الذي هو وحدة خاصّة تتولّى جمع المعلومات الحسّاسة، ووزارة الدفاع. ويقوم عملاء "الموساد" أساساً بجمع أكبر قدرٍ من المعلومات عن البرنامج النووي الباكستاني واحتمالات نقل التكنولوجيا النووية من باكستان إلى دولٍ عربيةٍ أو إسلاميةٍ أخرى، بحيث يشكّل هذا الجانب محوراً مركزياً لنشاط "الموساد" في الهند. أما فيلق الاستخبارات الصهيوني الذي أقام عدّة قواعد له في الهند، فهو يعمل بشكلٍ مستقلٍ عن "الموساد"، وتتمّ الاتصالات الاستخباراتية الإسرائيلية مع السلطات الهندية عبر جهازٍ خاصٍ للعلاقات الخارجية يقيم اتصالاً مباشراً مع الممثّل العسكري الهندي في الكيان الصهيوني.

وأما تعاون الدولة العبرية العسكري مع الهند على مستوى وزارة الدفاع، فيشرف عليه جهازٌ خاصٌ يقوده المسؤول الإسرائيلي إيلان بيران، وتتركّز مهمّته حول الترويج للأسلحة والتجهيزات العسكرية الإسرائيلية في الهند.

تعود العلاقات الاستخباراتية الوطيدة بين الكيان العبري والهند لسنواتٍ طويلة، حسب تأكيد الصحافي الإسرائيلي يوسي مليمان، وإن كانت قد حافظت على سرّيةٍ شديدةٍ خلال تلك السنوات الطويلة الماضية، قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الهند والكيان الصهيوني في 29 يناير / كانون الأول 1992.

ويوضح الصحافي الإسرائيلي يوسي مليمان أن هذه العلاقات الاستخباراتية قد بلغت مستويات عالية من تبادل المعلومات والتنسيق، منذ بدأت باكستان تنفيذ برنامجها النووي في العام 1975، حيث شكّل البرنامج النوويّ الباكستاني محوراً رئيسياً مشتركاً للاهتمامات الإسرائيلية والهندية. ولكن الأمر لم يقتصر على مواجهة باكستان فقط، وإنما شمل مناطق أخرى تلتقي المصالح الحيوية الإسرائيلية والهندية فيها!

ولم يقتصر جهد "إسرائيل" المتكرّر على تحقيق علاقات تعاونٍ عسكريٍ وأمنيٍ مع الهند، بل هي سعت إلى إغراء الهند بميزات الاستفادة من التقدّم العلميّ والتقنيّ الصهيوني، وخاصّة

في مجال الإلكترونيات والطيران. وعمدت تل أبيب إلى التلويح للهند بأن الدولة العبرية هي البوّابة المضمونة التي تفتح للهند كلّ الأبواب الأميركية الموصدة أمامها!

واستخدمت "إسرائيل" في محاولة الاختراق وسائل أخرى عديدة، كان في طليعتها توظيف اليهود التاميل المقيمين في جنوب الهند لتأكيد الروابط الحضارية والتاريخية المشتركة. بل لجأت إلى نشاطاتٍ صهيونيةٍ تحرّمها على نفسها في مناطق أخرى من العالم، عندما أعلنت أن الكتلة الكبرى من اليهود المعاصرين هم من الخزر ذوي الأصل المغولي الذي نشأ أصلاً في الهند.

الجدير بالذكر هنا أن قبائل الخزر قد اعتنقت اليهودية، وهاجرت مجموعات كبيرة من هؤلاء غرباً لتشكّل الغالبية الساحقة من الجاليات اليهودية في بلدان شرق أوروبا ووسطها وغربها. وقد عرفت هذه المجموعات من الخزر المتهوّدين نجاحاً كبيراً لشدّة تأثيرها في المجتمعات الأوروبية التي استقرّت في بلدانها، وذلك خلال تعاملها بالربا واحتكار قطاعات الأعمال التجارية، وخاصّة الصّيرفة وتجارة الذهب. ثم انتقلت إلى استثمار قدراتها المالية للهيمنة على المؤسسات الكنسيّة وخاصّة الكنيسة البروتستانتية. كما نجحت في تحوير المفاهيم والتفسيرات والطقوس المسيحية من خلال تحريف نصوصٍ توراتية، لتصل إلى ممارسة التأثير المتزايد والفاعل على الثقافات والسياسات الأوروبية حتّى تحقّق لها آخر الأمر التزام الدول الأوروبية بدعم وحماية المشروع الصهيوني لاغتصاب فلسطين العربية.

والمعروف أن الحركة الصهيونية العالمية تستخدم أسطورة "النّقاء العرقي لليهودي"، زاعمة بأن اليهود المعاصرين هم أحفاد قوم النبي موسى الذين عبروا إلى فلسطين ثم غادروها. وتبتعد عن ذكر الحقيقة التاريخية التي تؤكّد أن معظم اليهود الذين هاجروا من أوروبا على امتداد السنوات الماضية واحتلّوا فلسطين هم من الخزر ذوي الأصل المغولي، والذين لا علاقة لهم بقوم موسى، وإنما اعتنقوا اليهودية جماعياً بأمرٍ من ملكهم في مرحلةٍ متأخرة. لذلك، فإن الحرص على تحالفٍ استراتيجيٍ مع قوىً كبرى مثل الهند يفسّر النشاطات التي قامت الحركة الصهيونية بها، والتي تنسف أساس الدعاوى التي قامت عليها، حتّى تتقرّب من الهند من خلال تأكيد الأصل المغولي الهندي لمعظم اليهود المعاصرين.

ذكرت صحيفة " هآرتس " أن زيارة الوفد العسكري الهندي إلى "إسرائيل" التي انتهت يوم

24 ديسمبر/كانون الأول 2004، أسفرت عن نتائج استراتيجيةٍ مهمّة، لعلّ أبرزها:

أولاً: اتفاق الدولتين على إجراء مناوراتٍ عسكريةٍ بينهما في العام 2005.

ثانياً: استخدام "إسرائيل" لأسطولها من المقاتلات "أف-16" وطائرات "سوخوي-30 أس" الرّوسية الصنع خلال المناورات.

ثالثاً: موافقة "إسرائيل" على تحديث الأسطول الهندي من الطائرات المروحيّة من طراز "شيتا".

رابعاً: إجراء اختباراتٍ هنديةٍ على القذائف الإسرائيلية الصنع المضادّة للدبابات.

خامساً: توسيع تجارة الأسلحة بين البلدين.

كما كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية أن شركات إسرائيلية بدأت تقيم مصانع في الهند أو تنقل إليها عملياتها، رغم المخاطر المتوقّعة هناك. ومن هذه الشركات "مصانع ديلتا غاليل" وأنظمة "سولتام" وشركة (LID) التي يملكها دافيد إيليشانيف. وتبحث بعض الشركات الإسرائيلية عن إمكانية شراء شركاتٍ هندية!

ذكرت صحيفة "هآرتس" أن الهند وإسرائيل أجرتا مناوراتٍ جويّة مشتركة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2005. وأكدت الصحيفة أن هذه المناورات التي جاءت في إطار اتفاق عقده مسؤولون أمنيّون إسرائيليون وهنود، استخدمت فيها طائرات من طراز "إف-16" وطائرات روسيّة الصنع من طراز "سوخوي-30".

ووافقت الدولة العبرية في ديسمبر/كانون الأول 2006 على تطوير أسطول الطيران الهندي من طائرات " شيتا " المروحيّة، وكذلك أسطولها من طائرات " توبولوف 142"، والتي تخدم في سلاح الجوّ الهندي.

وقد ناقش الوفدين الهندي والإسرائيلي كذلك التجارب التي تقوم بها الهند على صواريخ إسرائيلية الصنع من طراز "لاهات" المضادّة للدبابات، إضافة إلى التعاون في إنتاج صواريخ "باراك-2" البحرية.

العلاقة النووية بين الهند و"إسرائيل"

... ويبقى السؤال الأهمّ: ماذا عن العلاقات النووية الهندية-الإسرائيلية؟

لقد تلاحقت جهود إسرائيلية حثيثة لاستخدام المدخل النووي سبيلاً إلى علاقاتٍ استراتيجيةٍ مع الهند. وقد أخذت تلك الجهود عدّة محاور متكاملة شملت إغراء الهند بالاستفادة

من الخبرات والقدرات النووية لـ"إسرائيل"، وتوظيف نفوذ الدولة العبرية وعلاقاتها بدول غربيةٍ لدفع البرنامج النووي الهندي وتطويره، والتنسيق النوويّ الاستخباراتيّ لمحاصرة النشاط النووي الباكستاني وتدمير منشآته وقدراته.

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى العديد من المزاعم التي سرّبتها "إسرائيل" عن تعاونٍ سرّيٍ نووي إسرائيلي–هندي، بحيث تبجّحت أوساطٌ إسرائيلية فيما بعد، عندما أجرت الهند تجاربها النووية الخمس، يومي 11 و31 مايو/أيار 1998، بأن تعاون "إسرائيل" مع الهند في المجال النووي قد لعب دوراً بارزاً في تحقيق هذا النجاح الهندي. لكن الهند نفت ذلك بشدّة، يوم 17 حزيران/يونيو 1998، على لسان رئيس الوزراء الهندي، مؤكّدة أنه "ليس هناك أيّ تعاون بين الهند وإسرائيل على الإطلاق".

ولقد أراد رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري بهذا النفي حسم هذه الترويجات، والإعلان عن أن الإنجاز النووي الهندي اعتمد على قدراتٍ ذاتيةٍ فقط. لكن مصادر إسرائيلية أو مرتبطة بالدولة العبرية أكّدت قيام العديد من الخبراء النوويين الهنود والإسرائيليين بزياراتٍ متبادلةٍ للإطلاع على المنشآت النووية ودراسة برامجها في التعاون لتطويرها من خلال تبادل الخبرات والتجارب.

وكتب الصحفي الهندي باد جلونكار، رئيس تحرير صحيفة "أزمنة الهند"، افتتاحية تحدث فيها عن آفاق التعاون العسكري الهندي–الإسرائيلي. وقد استشهد في افتتاحيته بمقابلةٍ له مع إسحق رابين رئيس الحكومة الصهيونية الأسبق، شدّد رابين خلالها على ضرورة تعزيز التعاون العسكري بين الهند والدولة العبرية في مواجهة أكبر خطرٍ مشترك يهدّد البلدين معاً، وهو الأصولية الإسلامية. كما شدّد رابين على "ضرورة تعاون الهند وتركيا وإسرائيل معاً، لتكثيف الضغط على دول آسيا الوسطى". كما أكّد أهمّية امتلاك الهند و"إسرائيل" للسلاح النووي و"عملهما المشترك لمنع باكستان وإيران والعراق وسوريا من امتلاك سلاحٍ نووي"!

هذه المحاور التي طرحها إسحق رابين، رئيس الحكومة الصهيونية الأسبق، للصحفي الهندي باد جلونكار رئيس تحرير صحيفة "أزمنة الهند"، التي تعتبر واحدة من أهمّ الصحف الهندية، تعدّ الإطار الاستراتيجي للتعاون العسكري بين الهند والدولة العبرية، ولفهم أبعاده الإقليمية والسياسية.

وأخيراً، يبقى السؤال: هل يعني ما سبق أن هناك دوراً صهيونياً في التفجيرات النووية الهندية الخمس التي أجريت يومي 11 و31 مايو/ أيار 1998؟

إننا نرى أن تنوّع التفجيرات النووية التي أجرتها الهند فيه دليلٌ على وجود دورٍ إسرائيلي، حيث اشتملت على تفجيراتٍ من عيارٍ صغيرٍ جداً "قنبلة تحت الصغيرة"، بحيث تصلح للاستخدام بواسطة المدفعية، ثمّ على تفجيرٍ هيدروجيني. ومن الطبيعي أن تكون العلاقات العسكرية بين الهند والكيان هي أحد الأسباب التي تؤكّد هذا الدور الصهيوني، باعتبار أن الدولة العبرية تقدّمت كثيراً في هذا المجال!

ولقد برز التكامل بين البرنامجين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما سدّت الهند حاجة "إسرائيل" من المواد الخام النووية، إذ كان لدى الهند إحتياطات كبيرة من اليورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها التقنيّات التي تملكها "إسرائيل". وقد أثمر هذا التعاون بأن أجرت "إسرائيل" أوّل تجربةٍ نوويةٍ لها تحت الأرض في صحراء النقب بتاريخ 3-10-1966.

أمّا الهند، فأجرت أول تجربةٍ نوويةٍ لها في شهر أيار-مايو 1974. وقد اتبعت الدولتان تكنولوجيا فصل البلوتونيوم (239) في صنع الأسلحة النووية؛ كما كان من ثمار هذا التعاون نجاح الهند في تشغيل مفاعلها (كالباكام) بالقرب من مدينة مدراس، وتطوير محطّة الطاقة النووية في (تارابور). وقد شمل التعاون النوويّ ثلاثة مجالات هي:

1 - تصغير الأسلحة النووية

وهذا يعني إنتاج أسلحةٍ نوويةٍ من أعيرةٍ صغيرة (من 1 إلى 15 كيلوطن)، يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكيّة وتعبويّة استراتيجية ومواسير مدافع وراجمات صواريخ متعدّدة الفوهات. وقد حصلت "إسرائيل" على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة وفرنسا، بالإضافة للتجارب المعمليّة التي أجرتها بمساعدة السوبّر كومبيوتر الذي حصلت عليه من أميركا في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

- تطوير القنبلة الإندماجية(الهيدروجينية):

وهو ما نجحت فيه "إسرائيل" خلال ثمانينات القرن العشرين، طبقاً لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي فانونو في 15-10-1986 لصحيفة صاندي تايمز. كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت يوم 13-5-1998 كانت هيدروجينية. ولأن "إسرائيل" لم تستطع أن تجري

تجربة ميدانيّة لهذا السلاح الإندماجي في أراضيها، فقد سعت إلى الاستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصّصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرهما مسؤولون إسرائيليون. وكانت صحيفة "معاريف" قد ذكرت أن عالم الطبيعة النووية الهندي أي.بي.جي، رئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية DRDO، والذي يعدّ أباً للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة "إسرائيل" عدّة مراتٍ أبرزها زيارتان في عامي 1996 و1998؛ وكانت هذه الأخيرة تمهيداً لهذه التجارب النووية. وكان وزير خارجية باكستان (جوهر أيوب خان) قد صرّح في الوقت نفسه عن أن حكومته لديها معلومات عن تزويد "إسرائيل" للهند بأجهزة سوبّر كومبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب المعمليّة. وذكرت نشرة لطلبة جامعة بن غوريون أن نحو 20 عالماً هندياً موجودون في مركز الأبحاث النووية في النقب.

- **تطوير الصواريخ البالستية، حاملة الرؤوس النووية:**

استفادت الهند من التقدّم الذي أحرزته "إسرائيل" في برنامجها لإنتاج صواريخ (أريحا)، الذي بدأته في الستّينات على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسيةMD 620 و MD 660، والذي مكّنها من تطوير صواريخ أريحا واحد واثنين وثلاثة، والتي وصل أقصى مداها إلى 2700 كلم، والصاروخ شافيت الذي وصل مداه إلى 4500 كلم، واستخدمته "إسرائيل" في إطلاق أقمارها التجسّسية من نوع أوفيك إلى الفضاء؛ بالإضافة إلى مشروعٍ سرّي تجريه "إسرائيل" لتطوير صاروخ كروز يصل مداه إلى 3000 كلم ذي أربع فوهات.

لذلك، حرصت الهند على اكتساب الخبرات الإسرائيلية لتطوير برنامجها لإنتاج صواريخ بالستيّة متوسطة المدى I R B M، والذي دخلته نيودلهي متأخّرة عشر سنوات عن "إسرائيل". وقد أثمر في التسعينات إنتاج الصاروخ (برثفي) 250 كلم، والصاروخ (أغني 1) 1500 كلم، والصاروخ (أغني (2 2500 كلم ساجاريكا ويُطلق من الغوّاصات... وشملت ميادين التعاون بين البلدين تكنولوجيا تحميل الصواريخ البالستيّة في الغوّاصات، الأمر الذي يمنح الدولة العبرية عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً في المياه الدولية.

ولم يكن غريباً أن تجري "إسرائيل" تجربة لإطلاق الصاروخ (أريحا (3 من غوّاصتها الألمانية الصنع (دولفن) في شهر أيار-مايو 2000، في منطقة المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، وقد أصابت هدفاً على مسافة 1584 كلم، ما يعني امتلاكها القدرة على

توجيه الضربة الثانية من البحر في حال تعرّض المنشآت النووية البرّية للضربة الأولى من قبل أعدائها. وتشترك الهند وإسرائيل في موقفٍ سياسي واحدٍ من اتفاقيات الحدّ من الانتشار النووي (N P T) ووقف التجارب النووية (C T B T)، إذ ترفضان التوقيع عليهـا، كمـا ترفضان إجراء أيّ تفتيشٍ على منشآتهما النووية. وبذلك، تكون الهند قد حلّت محلّ جنـوب أفريقيا في التعاون الاستراتيجي مع "إسرائيل"، لا سيّما في المجالين النووي والصاروخي بعد زوال الحكم العنصري هناك، وبعد أن أوقفت حكومة مانديلا الوطنية كلّ مجـالات التعـاون العسكري مع "إسرائيل".

الجدير بالذكر أيضاً أن كلاً من الهند وإسرائيل على خلفيّة ما تقدّم، إنما تسعيان إلى إقامة "هند عظمى" و"إسرائيل عظمى"، وهذا ما يدفعهما إلى تطوير قوىً عسكرية هائلة ونوعيّـة، يمكن أن تساعدهما في تنفيذ مخطّطاتهما التوسعية، إن على حساب باكستان أو على حـساب فلسطين.

وقد لخّص الكاتب الهندي باتوونت سينغ، أهداف الهند القومية من خلال تعاونها العميق مع "إسرائيل" بقوله: "إن الروابط الوثيقة مع "إسرائيل" مهيّأة لأن تثمر خدمات وفوائد جمّـة، منها مساعدة الهند للحصول على حاجتها من الأسلحة، وإقامة علاقات مع اليهودية العالميـة وخصوصاً اليهودية الأميركية ذات النفوذ الكبير في البنوك والأوساط المالية فـي الولايـات المتحدة الأميركية، وحملها على تبنّي مواقف وديّةٍ متعاطفةٍ مع القضايا الهندية. كـلّ ذلـك، بالإضافة إلى ما تستطيع الدولة العبرية تقديمه من مساعداتٍ في مجال العلـم والتكنولوجيـا والمهارات الزراعية. وهناك أمر آخر هام، وهو أنه بالتقرّب الوثيق من "إسرائيل"، باستطاعة الهند عندئذٍ أن تحتلّ مركزاً مرموقاً بين الأمم. وبإمكان الدبلوماسية الهندية أن تحول مشاعر "إسرائيل" بعرفان الجميل بنجاحٍ لصالح الهند ومنفعتها.

مخاطر العلاقة الهندية -الإسرائيلية على الأمن القومي العربي

لا شكّ بأن ما بيّناه آنفاً من بعض ملامح العلاقات الجيوستراتيجية المتعدّدة الوجوه ما بين الكيان الصهيوني والهند، إنما يشكّل رأس جبل الجليد فقط في هذه العلاقـات الخطيـرة ذات الأبعاد التوسّعية الإمبراطورية، والمرتكزة على بنيةٍ إيديولوجيةٍ وخلفيةٍ دينيةٍ معاديةٍ للإسلام وللعرب، خصوصاً خلال العقدين الأخيرين من الزمن. وإذا كانت الدولة العبرية توظّف كـلّ

هذا الجهد المخابراتيّ والتقنيّ والعسكريّ والدبلوماسيّ في الهند، فهذا لن يكون بلا مقابل؛ بل إن الهند تدرك ما يترتّب عليها من واجباتٍ أدبيةٍ واستراتيجيةٍ تجاه "إسرائيل"، بما يخدم الأمن القومي لكلا البلدين على المديين القريب والبعيد، وخصوصاً فيما يتعلّق بمحاصرة الأهـداف القومية العربية وأهداف الوحدة الإسلامية، على الرغم من وجود مصالح هندية متعدّدة الأوجه في الدول العربية الخليجية بنوعٍ خاص، الأمر الذي يمكن أن يخدم أيضاً الأهداف الإسرائيلية في هذه المنطقة. وقد استفادت الهند في هذا المجال من أجواء قمّة مدريد للسلام عام 1991، في أعقاب حرب عاصفة الصحراء ضدّ العراق، بحيث تحوّل عقد التسعينات إلى عصر ذروة ازدهار العلاقات الإسرائيلية -الهندية على حساب العرب.

فلقد قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من 202 مليون دولار عام 1992 إلـى 993 مليون دولار عام 1999، وارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الهند عـام 2006 إلـى مليار و270 مليون دولار أمريكي. وبلغت الواردات الإسرائيلية من الهند ملياراً و433 مليون دولار؛ ليتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين بوتيرةٍ متـسارعةٍ أكثـر مـن عـشرة أضعاف، منذ قرّر رئيس الوزراء الهندي ناراشيما راو إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملـةٍ مـع الدولة العبرية في يناير/كانون الثاني 1992. وذكر تقرير للجزيرة في 29 مارس/آذار 2007 عن "متخصّصين هنود" "أن صادرات "إسرائيل" العسكرية إلى الهند بلغت قيمتها فـي العـام 2006 نحو مليار دولار أمريكي، وأن هيئة الصناعات الحربية الإسرائيلية فازت عام 2005 بعقدٍ لبناء خمسة مصانع مواد كيمائية للمتفجّرات في ولاية بيهار الهندية، فـي وقـتٍ وجـد العرب صعوبة في الاعتراض على هذا التمادي، بعد أن أقام العديد من الدول العربية علاقات متعدّدة الأوجه مع "إسرائيل"، كما أشرنا سابقاً.

ولقد وجدت الهند ضالّتها في "إسرائيل" إثر انهيار الاتحاد السوفياتي كبـديل، وكبوّابـةٍ واسعةٍ للانفتاح على الولايات المتحدة، للحصول على المعونة التكنولوجية والمالية والسياسية لمخطّطاتها التوسّعية الإمبراطورية. وهكذا، مثلاً، لم تقم الهند بأيّة خطوةٍ تُذكر في اتجاه إقامة علاقاتٍ مع السلطة الفلسطينية. وفي أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها جاسوانت سينغ، وزير الخارجية الهندي، إلى "إسرائيل" في شهر تموز/يوليو 2000، قضى الوزير بعـض الوقـت داخل الأراضي الفلسطينية من دون أن "يتورّط" في أيّـة تـصريحاتٍ يمكـن أن تغـضب

الإسرائيليين، مكتفياً بالإشارة إلى اهتمام الهند بالقضية الفلسطينية تاريخياً، ومن دون الدخول في معترك الخلافات القائمة بين الجانبين على قضايا الحلّ النهائي.

إن العقود الماضية، وما طرحته من متغيّراتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ بالغة الأهمية، لم تكن لتأخذ قدراً كافياً من الاهتمام من قبل الأنظمة السياسية العربية، التي تخلّت، وللأسف، عن اقتناص فرص هذه المتغيّرات وتوظيفها لصالح الأمن القومي العربي المشترك.

وبدلاً من ذلك، انشغلت بأزماتها الداخلية وصراعاتها الجانبية، خصوصاً في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها الخطيرة، التي عزّزت روح القطريّة الداخلية. وهكذا سجّل عقد التسعينات أكبر انكشافٍ على مستوى الأمن القومي العربي أمام التحدّيات والأخطار الخارجية، وخصوصاً التحدّيات الصهيونية منها. ولا يخفى أن آرييل شارون كان قد أعلن عام 1982، عندما كان وزيراً للحرب في حكومة مناحيم بيغن: "إذا كان علينا أن نشارك في تأمين منطقة الخليج كما تطلب واشنطن، فإنه ينبغي أن يكون لنا نصيب في عائداتها النفطية"! و إذا كانت دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، حسبما حدّدها شارون نفسه في جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ 21-12-1982، تمتدّ من باكستان وإيران شرقاً إلى ساحل المغرب في الأطلنطي غرباً، و من دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً، حتى جنوب أفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوباً، فإن تالميز أحمد، المتحدّث باسم الخارجية الهندية، حدّد دائرة المصالح الحيوية المباشرة لبلاده في أنها تمتدّ من منطقة الخليج غرباً مروراً بباكستان، وصولاً إلى بنغلادش والنيبال شرقاً.

وشدّد على أنها تشمل أيضاً شرق أفريقيا ومصر والجزيرة العربية غرباً مروراً بدول آسيا الوسطى، ووصولاً إلى جنوب شرق آسيا شرقاً؛ وبذلك نجد تطابقاً بين دوائر المجالات الجيوستراتيجية الحيوية والمصالح المشتركة لكلٍ من الهند وإسرائيل. ومن هنا نفهم مغزى اهتمام الهند بتطوير بحريتها، بإضافة حاملة طائراتٍ جديدة. وقد علّل المسؤولون الهنود ذلك "بزيادة اعتماد الهند على نفط الخليج". وإذا ما وضع في الاعتبار ما يمكن أن يشكّله التعاون النوويّ والمخابراتيّ والعسكريّ المتبادل بين الدولتين من إضافاتٍ استراتيجيةٍ لكلٍ منهما، خصوصاً في مجال التجارب النووية ودمج الاستراتيجية النووية مع استراتيجية الهجوم التقليدية، فإنه يمكن استنتاج أن الهند أصبحت تشكّل عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً لإسرائيل،

تبرز خطورته أثناء الأزمات والصراعات المسلّحة المحتمل أن تقع في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يطرح علامات استفهامٍ كبرى حول حجم الأخطار المحدقة بالأمن القومي العربي، قطرياً أو قومياً.

من هنا، يتبيّن لنا أن العديد من المرتكزات الأمنيّة والحضارية التي كان يتكئ عليها الأمن القوميّ العربي، قد بدأت تتفسّخ أو تنهار، في حين استغلّت "إسرائيل" المنافسة الهندية - الصينية على الزعامة الآسيوية والصراع الهندي -الباكستاني على كشمير، وحرب التاميل في سريلانكا، كقنواتٍ تستطيع من خلالها تأكيد حضورها العسكري والأمني واللّعب على كلّ الأطراف في منطقة جنوب شرق آسيا وتوجيه مجالات التعاون العلنيّة بالشكل الذي يخدم مخطّطاتها "لبناء "إسرائيل" كبرى"! وتعمل الدولة العبرية أيضاً على الاستفادة من الصين والهند معاً. وقد سبق لوزير الخارجية الإسرائيلية (السابق) دافيد ليفي، أن أعلن أن العلاقات الإسرائيلية -الصينية والإسرائيلية -الهندية إنما ترمي إلى تجنيد الثقل السياسي لهذين البلدين في مصلحة المخطّطات الصهيونية من ناحية، ولمراقبة حركة صفقات الأسلحة للعرب من ناحيةٍ أخرى. وقد استطاعت "إسرائيل" من خلال تعاونها العسكري مع الصين أن تجبر بكين على عدم التعاطي مع الطموحات الفلسطينية لإعلان دولةٍ خاصّةٍ بالفلسطينيين. من هنا، أبلغت بكين القيادة الفلسطينية بضرورة التوصّل إلى اتفاقٍ نهائيٍ مع "إسرائيل" حول المسائل العالقة قبل الإعلان عن قيام الدولة. (وكذلك فعلت أيضاً الهند واليابان).

خلاصة عامّة

لاحظنا من خلال ما تقدّم من محاور البحث في العلاقات الإسرائيلية -الهندية، مدى الخطورة البالغة التي تنطوي عليها هذه العلاقات. كما لاحظنا مدى حيويّة ونشاط العقل الانتهازيّ الصهيونيّ المترقّب لاستغلال الظروف والملابسات المحيطة بالتطوّرات الدولية، خدمة لمصالح الدولة العبرية الحيوية في مشروعها التوسّعي، وفي توفير أفضل الشروط السياسية والاستراتيجية لهذا المشروع. وقد تمكّنت السياسة الإسرائيلية من الإيحاء للدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، بأن دور "إسرائيل" وثقلها الاستراتيجيين في منع التغلغل الشيوعي سابقاً في المنطقة ما يزال قائماً ومستمرّاً، ولكن هذه المرّة في مواجهة التغلغل الإسلامي المناهض للعولمة الإمبريالية. وتؤكّد "إسرائيل" أيضاً على أنها ما تزال

الحليف القادر على الاضطلاع بمهمّاتٍ استراتيجيةٍ بالغة الأهمية في كلٍ من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، خصوصاً وأن المصلحة الإسرائيلية تكاد تتطابق مع مصلحة الولايات المتحدة في استهدافاتها الاستراتيجية الجديدة في عالم ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، حيث سارعت الدولة العبرية إلى توظيف تداعيات هذا الحدث لرفع وزنها الجيوستراتيجي في المنطقة بما يخدم مصالحها ومشاريعها ضدّ الشعب الفلسطيني أوّلاً، وضدّ العالمين العربي والإسلامي ثانياً، وللترويج لتماهيها مع الغرب في "حضارته الديموقراطية" ثالثاً.

وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى العديد من الخطوط الدعائية في الخطاب الإسرائيلي الذي يصف المقاومة الفلسطينية واللبنانية للإحتلال الإسرائيلي بأنها "إرهاب"، في حين ترتكب قوّات الاحتلال الإسرائيلي أبشع المجازر والممارسات العنصرية، من دون أن يكون هناك ثقلٌ مضادٌ في الدبلوماسية والإعلام العربيين للردّ على هذه الترّهات.

كما لاحظنا أنه في غياب المتابعة العربية المطلوبة، تواصل "إسرائيل" تطوير علاقاتها مع الدول الكبيرة ذات الثقل العالمي، مثل الهند والصين وروسيا، لمنعها من دعم القضايا العربية والإسلامية، وتستغلّ الفوارق والإشكالات الدينية والأيديولوجية لإثارة حرب حضاراتٍ ضدّ العرب والمسلمين في العراق وفلسطين وفي باكستان وإيران، علماً بأن عدد اليهود في الهند مثلاً لا يتجاوز الأربعين ألفاً مقارنة مع عدد المسلمين الذي يصل إلى الملايين. وقد تمكّن الإسرائيليون من زرع الكراهية وعدم الإحترام للعرب والمسلمين في كلّ مكان ثبّتوا نفوذهم فيه، تحت عناوين محاربة "الإرهاب" ومكافحة "الأصولية الإسلامية" التي حلّت محلّ الشيوعية في حملات التشويه والتحقير التي تشنّ ضدّها.

وقد التقت الهند مع الدولة العبرية في شنّ حملاتٍ تحريضيةٍ ضدّ الإسلام والمسلمين، والزعم بأن الهندوس واليهود يتعرّضون لحملات إبادةٍ في فلسطين وكشمير، في حين أن الدولتين تملكان ترسانتي أسلحة نووية وفوق تقليدية من شأنهما تعريض الدول المجاورة لهما لأكبر الأخطار، تحت عناوين نصرة الديموقراطية في وجه الديكتاتورية، فيما الهدف الحقيقي من هذا الحلف هو تشكيل فكّي كمّاشة هندوسي-يهودي للإطباق على العالمين العربي والإسلامي على جميع الأصعدة الإقتصادية والعسكرية والأمنية والحضارية، بإشراف ومباركة الراعي الأميركي، الذي يمثّل رئيس مجلس إدارة هذا المشروع بأكمله!

هكذا، ونتيجة لظروفٍ عربيةٍ وإقليمية، بداية التسعينيات، مع غياب الحدّ الأدنى من التنسيق العربي، وجدت "إسرائيل" البيئة الإقليمية والدولية مهيّأة لها للدخول إلى الهند من أوسع الأبواب بعد محاولاتٍ عديدةٍ للتسلل من النافذة فشلت فيها.

من هنا جاء فتح آفاق التطوّر أمام العلاقات الهندية -الصهيونية كمحصّلةٍ لاستمرار حالة التردّي التي تسود عالمنا العربي، وهي الحالة التي يغيب في ظلّها الإجماع العربي حول القضايا المصيرية. ومن ثمّ تقع السياسات العربية أسيرة التمزقات التي يموج بها العالم العربي، فلا نجد اهتماماً كافياً ببلورة وحشد تأييد دولي لصالح قضايانا المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. لذا، يستمرّ مسلسل تساقط التأييد الذي كانت تحظى به القضية الفلسطينية من قوىً دولية فاعلة لها وزنها في مجريات السياسة العالمية، ومن بينها الهند، في وقتٍ تشهد فيه العلاقات "الإسرائيلية" مع قوىً أخرى - كانت تعدّ مؤيدة تقليدية للحقوق العربية، تصاعداً لافتاً على حساب مواقف هذه القوى من القضية الفلسطينية المحقّة.

الهوامش

1- Michael Brecher, Israel and Afro-Asia, International Journal, vol. Xvi. No.2, Spring 1998.

2- Merdechaikreinin, Israel and Africa, N. Y. Fredrick A. Prager, 1992.

3- Asia Age, New Delhi,1997 / 2 / 10.

4- Times of India, New Delhi,1993 / 3 / 5.

5- G. H Jansen, Afro – Aisa and Non – Alignment, London Faker and Faker, 1996.

6- Harry Essring and Abraham Segal, Israel today, N. Y Union of American– Hebrew Congregation, 1994.

7- David Ben Gurion, Rebrith and Destiny of Israel, Philosopical Library, 1954.

8 - مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 25، أغسطس / آب 1971.

9 - أسعد عبد الرحمن، التسلّل الإسرائيلي في آسيا، الهند وإسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل / نيسان 1967.

10 - مجلة الوسط، لندن، العدد 86، 2 / 9 / 1993.

11 - مجلة الدفاع العربي، بيروت، يونيو / حزيران 1997.

12 - صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، 27 / 11 / 1992.

13 - صحيفة الخليج، الشارقة، 21 / 4 / 1993.

14 - صحيفة الخليج، الشارقة، 25 / 9 / 1993.

15 - صحيفة البيان، دبي، 23 / 10 / 1992.

16 - صحيفة النهار، بيروت، 4 / 3 / 2000.

17 - صحيفة الحياة، بيروت، 26 / 4 / 2000.

18 - صحيفة السفير، بيروت، 25 / 5 / 2000.

19 - صحيفة اللواء، بيروت، 14/ 2 / 2002.

20 - صحيفة الحياة، بيروت، 1 / 9 / 2002.

21 - صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 24 / 7 / 2000.

22 - مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142 أكتوبر / تشرين الأول 2000.

23 - صحيفة هآرتس، العبرية، 16 / 6 / 2000.

24 - صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 26 / 2 / 2001.

25 - مجلة الوسط، لندن، 2 / 7 / 2001.

26 - صحيفة المستقبل، بيروت، 5 / 9 / 2001.

27 - صحيفة المستقبل، بيروت، 27 / 12 / 2001.
28 - صحيفة المستقبل، بيروت، 28 / 12 / 2001.
29 - مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 146، أكتوبر / تشرين الأول 2001.
30 - صحيفة الأنوار، بيروت، 12 / 1 / 2002.
31 - صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 9 / 2 / 2002.
32 - صحيفة البيرق، بيروت، 20 / 9 / 2002.
33 - مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 148، أبريل / نيسان 2002.
34 - صحيفة السفير، بيروت، 24 / 2 / 2003.
34 - صحيفة السفير، بيروت، 24 / 2 / 2003.
35 - صحيفة الحياة، لندن، 1 / 3 / 2003.
36 - صحيفة الحياة، لندن، 28 / 3 / 2003.
37 - صحيفة الحياة، لندن، 29 / 5 / 2003.
38 - صحيفة السفير، بيروت، 29 / 5 / 2003.
39 - صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 13 / 8 / 2003.
40 - صحيفة الرأي العام، الكويت، 21 / 9 / 2003.
41 - صحيفة الحياة، لندن، 5 / 10 / 2003.
42 - صحيفة السفير، بيروت، 11 / 10 / 2003.
43 - صحيفة البلد، بيروت، 11 / 1 / 2004.
44 - صحيفة الشرق، بيروت، 11 / 2 / 2004.
45 - صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 21 / 2 / 2004.
46 - صحيفة Daily Star، بيروت، 13 / 3 / 2003.
47 - صحيفة الشرق، بيروت، 2 / 9 / 2004.
48 - مجلة الأسبوع العربي، بيروت، 20 / 9 / 2004.
49 - صحيفة السياسة، الكويت، 13 / 1 / 2005.
50 - صحيفة السفير، بيروت، 16 / 5 / 2005.
51 - صحيفة السفير، بيروت، 10 / 9 / 2005.
52 - صحيفة المستقبل، بيروت، 13 / 6 / 2005.
53 - صحيفة الرياض، الرياض، 18/ 11 / 2005.

54 - الوكالة الإسلامية، 11 / 10 /2006.

55 - تقرير للجزيرة، 29 / 3 / 2007.

56 - صحيفة هيندو، يوليو / تموز 2007.

58 - صحيفة الوطن، الدوحة، 28/ 2 / 2008.

59 - مجلة عكاظ الأسبوعية، الرياض، 2008/2/29.

60 - صحيفة الأيام، الجزائر، 2008/3/31.

الفصل الثالث

العلاقات الاسرائيلية - الصينية

لمحة تاريخية

عجيبةٌ بلاد الصين التي تضمّ خُمس البشرية بعد أن تجاوز عدد سكانها المليار وربع المليار نسمة، واقترب عدد قوّاتها المسلحة من ثلاثة ملايين جندي، وبلغت ميليشياتها المسلّحة مليوناً وربع المليون. عجيبةٌ هذه البلاد، وغريبةٌ في تحوّلاتها وتطوراتها؛ وعجبها يكمن في كونها الدولة الوحيدة في عالمنا القديم والحديث على حدٍ سواء، التي تمارس فيها القوات المسلّحة التجارة والصناعة، وتصدّر وتستورد، وتشرف على المكاتب السياحية وتدير آلاف الفنادق السياحية، والنوادي الليلية، وتشارك في مضاربات البورصة، وهي شيوعية!

عجيبةٌ هذه البلاد التي ينتج فيها الجيش سلاحه، كما ينتج الدرّاجات الهوائية ولعب الأطفال والسلع الاستهلاكية، ويمتلك ويدير مناطق زراعية هائلة؛ فيقوم بتطوير منتجاته الزراعية وتسويقها في الداخل وفي الخارج. إن الأرباح التجارية التي تتراكم في بنوك هذه المؤسسة العسكرية هي التي تُصرف اليوم لتحديث هذا الجيش الجرّار الذي يعقد مع دول العالم الصناعية عشرات العقود التجارية؛ بل يعقد ، وهنا بيت قصيدنا ، مع الدولة العبرية عقود إنتاج الأسلحة "الإسرائيلية" في بلاد الصين التي عرِفت بأنها صديقة العرب.

الصين، صديقة العرب، بقيت آخر الدول الكبرى ابتعاداً عن الدولة اليهودية وإصراراً على عدم الاعتراف بها. الصين التي تعرّضت لضغوط كبيرة إثر ابتعادها عن الاتحاد السوفييتي وتقرّبها من الولايات المتحدة الأميركية، لكي تتحاور مع "إسرائيل" وتعترف بها، لم تخضع لأمدٍ طويلٍ للضغط والإغراء الغربي، وأصرّت أن يكون الانسحاب الصهيوني من الأراضي المحتلة شرطاً لأيّة علاقات، على أن يسبقها اعتراف كامل بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ولكن كيف تغيّرت الصين، ومتى؟

وما هي أبعاد العلاقات الدبلوماسية بين بكين وتل أبيب؟

ولماذا هذا التعاون الصيني -الإسرائيلي الكثيف في المجالات العسكرية؟

للإجابة على هذه الأسئلة، لا بدّ من لمحة عن السياسة الصينية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. فليست السياسة الخارجية لأيّة دولة إلاّ برنامجاً للعمل وأفكاراً عن تلك الدولة في الخارج وعن الوسائل التي تستخدمها لبلوغ تلك الأهداف.

وهذا الموقف ينسحب إلى حدٍ كبيرٍ على الموقف الذي أخذت السياسة الصينية تتبنّــاه تجــاه الصراع العربي -الصهيوني بشكلٍ عام، والموقف من الكيان الصهيوني بشكلٍ خاص.

لقد بدأت الصين الشعبية بتغيير موقفها، وبشكلٍ ملحوظٍ من الـصراع فــي المنطقــة، لصالح إقامة علاقات طبيعية وكاملة مع الدولة العبرية. وكان أبرز معالم هذا التحــول هــو التعاون التسليحي بين الصين والكيان، وكذلك العلاقات الاقتصادية التــي شــكّلت المقدمــة الطبيعية لإقامة شبكة أوسع من العلاقات.

ويؤكّد الخبير الإسرائيلي في الشؤون الصينية البروفيسور تــسفي تــسيفرين أن انفتــاح الصين على الغرب أثّر بصورة إيجابية على علاقاتها مع كيانه، وأن توطيد العلاقة بين بكين وواشنطن "خلق ظروفاً جيّدة لتحسين العلاقات بين الجانبين ونشوء شــبكة مــن العلاقــات الطبيعية بينهما".

وهذا يعيدنا إلى تاريخ العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني. وهنا يتعيّن التنويه إلى أن هذه المعلومات مستقاة كلّها أو معظمها من مصادر إسرائيلية كشفت عنها الصحافة العبريــة، وكلّها تدور حول الاتصالات التي جرت في الماضي بين الصين الشعبية والكيان الصهيوني. وفي هذه المعلومات نجد أن "إسرائيل" كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالصين الــشعبية، إذ اعترفت بها بعد ثلاثة أشهر من إعلان ماوتسي تونغ في العام 1949 إقامة حكومة فــي الصين الشعبية.

منذ ذلك الوقت، بدأت الاتصالات بين الجانبين في محاولة لإنشاء نــوعٍ مــن الاتــصال بينهما، وخلق أرضيّة تسمح بإنشاء علاقات دبلوماسية . وفي عام 1950، اتــصل الــسفير الصيني في موسكو بالسفير الإسرائيلي مردخاي، معرباً له عن رغبة الصين في إيجاد نــوعٍ من الاتصال مع الدولة العبرية.

وقد نقل السفير الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية في القدس المحتلّة مضمون الحديث مــع السفير الصيني، مستوضحاً رأي الوزارة في هذا الشأن . وردّت وزارة الخارجية الإسرائيلية على ذلك، معلنة للسفير أنه لا توجد نيّة لفتح سفارة "إسرائيلية" في بكين في الوقت الحاضر. وطلبت من السفير الصيني أن يقترح بأن تكون السفارة "الإسرائيلية" في موسكو قناة الاتصال الدبلوماسي.

وتذكر إحدى الصحف الإسرائيلية أن فولتار إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية يومذاك، قال بأن " الصين كانت معنيّة جداً بأن تقدم "إسرائيل" على خطوة أخرى بعد خطوة الاعتراف، وهي إقامة علاقات دبلوماسية. ولكن "إسرائيل" كانت تتردّد في فتح سفارة في بكين خوفاً من ردّ فعل الإدارة الأميركية والرأي العام الأميركي".

وهكذا يبدو، استناداً إلى تلك المصادر، أن الصين كانت متحمّسة إلى أبعد الحدود لإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، إلاّ أن الكيان كان يتلكأ ويماطل خشية من أن تفضي خطوة كهذه إلى إثارة حفيظة الولايات المتحدة.

يوم 28 يونيو/حزيران عام 1950، اتخذت الحكومة الصهيونية قراراً سرّياً بخصوص إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. لكن اندلاع الحرب الكورية "1950 - 1953" وضع "إسرائيل" على محكّ الاختبار، حيث اضطرّت للالتزام بالموقف الأميركي والتصويت في الأمم المتحدة إلى جانب القرار الذي قدّمته أميركا لإدانة الصين.

وقد ظهرت الدولة العبرية كحليفٍ قويٍ للغرب في الشرق الأوسط، وهي تقدمت باقتراح عقد هدنة ضدّ رغبة الصين، من خلال عقد مؤتمر دولي سباعي لحلّ المشكلة الكورية. وفسرت الدوائر الصينية الاقتراح بأنه مجرّد مهلة لإعادة تنظيم الولايات المتحدة الأميركية لقوّاتها.

اتسمت السياسة الصينية إزاء الدولة اليهودية خلال الخمسينيات بتوافقها مع الموقف السوفييتي. وأخذت الصين الشعبية تنشر مقالات تنتقد فيها "إسرائيل"، متهمة إيّاها بأنها قاعدة متقدّمة لأميركا، رغم تصويت الدولة العبرية عام 1952 بالموافقة على قبول عضوية الصين في الأمم المتحدة، وامتناعها عام 1953 عن تأييد مثل ذلك القرار.

وما لبثت العلاقات بين الجانبين أن شهدت تطوراً جديداً، كانت الصين هي المبادرة فيه، حيث جرت في العام 1954 لقاءات متعدّدة في رانجون وبورما بين سفراء الدولتين.

وأعرب السفير الصيني عن سروره لإقامة بعثة دبلوماسية في بورما، وأن بلاده على استعداد لإقامة علاقات تجارية فقط مع الدولة العبرية. وبالفعل، تسلّمت "إسرائيل" الدعوة الرسمية في 14 سبتمبر/ أيلول 1954 لإرسال بعثة تجارية إلى الصين.

وعندما بدأت مسيرة التقارب بين الصين الشعبية والدول العربية، تحدّث موشي شاريت

عن استعداد بلاده لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين· لكن الصين هذه المرّة لـم تـستجب لدعوة الكيان الصهيوني... وقد تميّزت السياسة الصينية خلال تلك الفترة بالتأكيد على أهمية حلّ الصراع بالوسائل السلمية والتفاوض المباشر، ونادت بـضرورة تنفيـذ القـرار (181) الخاصّ بتقسيم فلسطين، وحمّلت العرب مسؤولية عدم إقامة الدولة الفلسطينية إلـى جانـب "إسرائيل" ·

وقد استمرّ هذا الموقف خلال انعقاد مؤتمر باندونغ. غير أن العدوان الثلاثي على مـصر عام 1956، ما لبث أن أوقف ذلك التوجّه، حيث وصفت الصين الدولة العبريـة بأنهـا أداة الامبريالية الغربية؛ فيما أدان ماوتسي تونغ الاعتداءات الصهيونية المستمرة علـى الـشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة· وقد تجسّد تأييد الصين للعرب فـي صـراعهم ضـدّ الصهيونية منذ عام 1946، حيث كانت أوّل دولة غير عربية تعتـرف بمنظمـة التحريـر الفلسطينية بعد قيامها مباشرة، وهي أمدّت جيش التحرير الفلسطيني بالأسلحة بعـد زيـارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير آنذاك المرحوم أحمد الشقيري لبكين عام 1965. وقد حاول الكيان الصهيوني، بعد أن استشعر التبدّل الذي طرأ على موقف الصين الـشعبية، أن يسعى بنفسه هذه المرّة إلى مطالبة الصين بإقامة علاقات دبلوماسية!

ففي 16 يونيو/ حزيران 1956، كتب ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسـبق، رسالة هي الثانية إلى شواين لاي رئيس الوزراء، داعياً إلى إقامة العلاقات مع حكومة بكين، ومذكّراً بأن الكيان الصهيوني كان من بين الدول الأولى التي اعترفت بالصين الشعبية. كما ضمّن أشكول رسالته دعوة لوفد صيني لزيارة الكيان من أجل التفـاوض فـي موضـوع العلاقات بين الجانبين. غير أن الصين، وباعتراف المصادر الإسـرائيلية، لـم تـردّ علـى الرسالتين وتجاهلت دعوة الكيان إلى إنشاء العلاقات تجاهلاً تاماً·

مراحل التقارب الصيني -الإسرائيلي

بيد أن الأمور لم تستمرّ على هذه الحدّة في العلاقات الصينية–الإسرائيلية. فقد اسـتغلّ الإسرائيليون مناسبات عديدة للتقرّب من الصين، وقد حالفهم الحظ في ذلـك. كمـا دعمـت محاولاتهم الملحّة القوى الغربية واللّوبي اليهودي -الأميركي، وتوفّرت لهم الأرضيّة السياسية المناسبة. وشهد عقد السبعينيات العديد من المتغيّرات في سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط

وذلك في أعقاب التحول الكبير الذي شهدته الصين في عام 1972، وبعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، وزيارات هنري كيسنجر وريتشارد نيكسون إلى بكين، حيث توطّد التفاهم بين الصين والولايات المتحدة الأميركية. ومن المعروف أنه عندما عاد الرئيس الجزائري (الراحل) هواري بومدين من زيارة قام بها للصين في عام 1974، ذكر أن صانعي القرارات في الصين ينصحون العرب بالاعتراف "بإسرائيل". وهناك مثال آخر على هذا التغيير، وهو أن قادة الصين أعربوا في يناير/ كانون الثاني عام 1975 عن تأييدهم لسياسة المراحل التي اتّبعها هنري كيسنجر وللتسوية الجزئية التي تمّ التوصّل إليها بين مصر و"إسرائيل".

وعندما أدركت الدولة العبرية مغزى هذا التحول الذي طرأ على موقف الصين، بادرت إلى إجراء العديد من الاتصالات السرّية الهادفة إلى التفاهم مع الصين. وظهرت في الثالث من يونيو/حزيران عام 1975 أولى ثمار هذه الاتصالات، حيث قامت سبع شخصياتٍ صينيةٍ بزيارة الجناح الإسرائيلي في معرض الصناعات الجويّة في باريس.

وفي ضوء ما أمكن رصده وملاحظته على هذه الاتصالات، من الثابت هو أن هذه الاتصالات التي بدأت بشكلٍ غير مباشر، وفي أضيق الحدود، أخذت تتطوّر بين وقتٍ وآخر. ففي نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول عام 1978، زار وفد يمثّل الكنيست الإسرائيلي برئاسة إسحق شامير، رئيس الكنيست آنذاك، عدداً من دول جنوب شرق آسيا، بينها تايلاند وكوريا الجنوبية واليابان وبورما ونيبال. والتقى الوفد بشخصياتٍ صينية لم يُكشف النقاب عن هويتها.

وقد أشار شامير إلى أن الاتصال مع الشخصيات الصينية جاء بمبادرةٍ من الصين، وأنه تمّ خلال اللقاء بحث مستقبل العلاقات بين الجانبين.

وعندما قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة تل أبيب، والتوقيع على معاهدة "سلام" معها، أعربت الصين عن تأييدها للمعاهدة. وأكّدت عام 1987 استعدادها للاعتراف "بإسرائيل" شرط تخلّيها عن الأراضي التي احتلّتها عام 1967.

وفي الرابع عشر من شهر يناير/ كانون الثاني عام 1979، زار دبلوماسي صيني هو "إتش .إف. ليو"، والذي يعمل لدى الأمم المتحدة، الكيان الصهيوني موفداً من الحكومة الصينية، حيث اجتمع مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. ويبدو أن هذه المباحثات تناولت إمكانية

قيام علاقات دبلوماسية بين الجانبين، وأن المهمة التي قدم من أجلها إلى تل أبيب قد انحصرت في هذه المسألة.

هذا ما أكّدته الشخصية الصينية في حديث مع صحيفة "معاريف"، حيث أشارت إلى ذلك صراحة. قال ليو: إنه "متفائل من حدوث تطوّر في العلاقات بين الصين وإسرائيل، وستكون هذه العلاقات على مستوى كبير"!

في سبتمبر/أيلول 1989، افتتحت الصين الشعبية مكتب السياحة الصيني، الذي كان بمثابة قنصلية لبكين في تل أبيب. إذ قام المكتب بكلّ ما يتعلّق بمنح تأشيرات سياحية للإسرائيليين الذين يرغبون في زيارة الصين. وفي المقابل، قامت السلطات الإسرائيلية في فبراير/شباط 1990 بفتح "مكتب التنسيق الأكاديمي للعلوم" في بكين، الذي يعمل فيه ثمانية موظّفين، منهم اثنان ينتسبان إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، ويقوم مكتب التنسيق بدور القنصلية أيضاً.

وقام وزير الحرب الإسرائيلي موشي أرينز آنذاك بزيارةٍ إلى بكين خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1991، وبحث فيها مع القادة الصينيين مجالات التعاون العسكرية والتجارية والصناعية وحتى السياحية بين البلدين. وقال أحد مسؤولي وزارة الحرب الذين رافقوا أرينز خلال زيارته: "إن العلاقات الصينية - الإسرائيلية تمرّ الآن بشهر عسل، خصوصاً وأن بكين تتجه لإقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب في الصيف المقبل".

وقد سبقت زيارة أرينز إلى الصين بعثة تجارية "إسرائيلية"، كان من بين أعضائها موشي ياغر مسؤول وزارة الخارجية للشؤون الآسيوية والإفريقية، وديفيد لفت أحد مستشاري وزارة الخارجية. ولاحظ المراقبون أن البعثة الإسرائيلية لم تُستقبل في بيت الضيافة الرسمي الصيني، بعيداً عن أعين الفضوليّين كما تجري العادة، بل أُسكِنت في أحد الفنادق الكبيرة وسط بكين.

وعلى الرغم من حذر الصينيين ورغبتهم في إبقاء بوادر تقاربهم مع الدولة العبرية ضمن إطارٍ من السرّيّة، ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن وفداً من حزب العمل الإسرائيلي برئاسة عضو الكنيست لوبا إلياف، قام في 13 يوليو/تموز 1991 بزيارة إلى بكين التقى خلالها بالمسؤولين الصينيين. وقد أعرب الطرفان الصيني والإسرائيلي عن أملهما في أن تكون هذه

الزيارة خطوة أولى على طريق إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين والكيان الصهيوني.

خطوات متسارعة لتعزيز العلاقات

تسارعت خطوات التقارب بين الطرفين الصيني والإسرائيلي بشكلٍ ملحوظ.. ففي الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني 1991، زار الكيان الصهيوني وفد يمثّل المعهد الصيني للعلاقات الدولية، وهو جناح حكومي رسمي.. وقد التقى بعددٍ من كبار المسؤولين الصهاينة، بمن فيهم رئيس الحكومة الأسبق إسحق شامير. وخلال الزيارة التي استمرّت أياماً، أعرب رئيس الوفد الصيني "سون كون" عن ثقته بأن اليوم الذي ستقيم فيه بلاده علاقات كاملة مع "إسرائيل" لم يعد بعيداً.. وقبل ذلك، كانت الصحافة الإسرائيلية قد أشارت إلى أن نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي قام بزيارة إلى بكين.

وفي المحادثات التي أجراها مع المسؤولين الصينيين، نفى هؤلاء ما أشيع من أن الصين تنوي تزويد الدول العربية بأجهزة ومعلومات ومعدّات نووية؛ كما أكدوا، وفي ذات الوقت، رغبة بلادهم بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية. وفي يوم العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني 1991، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن وفداً صينياً رفيع المستوى سيزور "إسرائيل" لإجراء مفاوضات بهدف تحسين العلاقات مع الدولة العبرية وتطويرها في المجالين السياسي والاقتصادي. وبالموازاة، وفي يوم 14 نوفمبر/1991، ذكرت "يديعوت أحرونوت" أن يوسف هداس، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، سيزور الصين لإجراء مباحثات مع وزير الخارجية الصيني حول التمهيد لإقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والدولة العبرية، والتمهيد كذلك لزيارة يقوم بها وزير الخارجية الإسرائيلي في القريب العاجل إلى بكين، لنفس الغرض.

ومنذ بداية شهر ديسمبر/كانون الأول 1991، تسارعت خطوات التقارب بين الطرفين.. إذ توجّه رئيس قسم آسيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى الصين في زيارة عمل، وصفت بأنها جزء من برنامج وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي، لتمهيد الأرضيّة من أجل الزيارة التي سيقوم بها إلى الصين، والتي من المقرّر أن يعلن خلالها مع نظيره الصيني عن إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين بلديهما.

بعد ذلك، ومع اقتراب الموعد المحدّد لعقد مؤتمر موسكو المتعدّد الأطراف في إطار عملية "السلام"، أعربت حكومة بكين عن رغبتها بالمشاركة في ذلك المؤتمر. لكن الدولة العبرية ردّت على هذه الرغبة بأن شرط موافقتها على حضور الصين إلى مؤتمر موسكو هو تحقيق قيام علاقات دبلوماسية بين الصين والكيان الصهيوني. ولهذا الغرض، وصل يوم 23 ديسمبر/كانون الأوّل إلى الكيان، نائب وزير الخارجية الصيني في زيارة رسمية، واجتمع مع ممثّلي الخارجية الإسرائيلية.. وذكر في ختام هذه الزيارة أن الهدف منها هو الإعداد لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي إلى بكين ليتمّ الإعلان عن قيام العلاقات الدبلوماسية بينها وبين تل أبيب، قبل انعقاد مؤتمر موسكو! وبالفعل، فقد سافر ديفيد ليفي إلى بكين يوم 22 يناير/كانون الثاني بناء على دعوة رسمية تلقّاها من بكين، ليتمّ يوم 24 يناير/كانون الثاني 1992 الإعلان رسمياً عن قيام العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والصين.

من خلال كلّ ما ذكر، يمكن أن ندرك الأهداف الحقيقية للدولة العبرية من إعادة علاقاتها مع الصين، وهي الخروج من عزلتها الدولية. وهذا ما أعلنه إسحق شامير عندما قال: " إن عزلة "إسرائيل" الدولية قد انتهت الآن"؛ على اعتبار أن الدولة العبرية صارت لها علاقات دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، فضلاً عن هدفها في الاستفادة من سوق الصين الضخمة "مليار وربع مليار نسمة"، والضغط عليها من أجل عدم الاستمرار في بيع أسلحة متطوّرة ونقل التقنية النووية إلى دول في الشرق الأوسط.

ويبدو أن الصين قد اختارت الدخول في النظام العالمي الجديد بعد المتغيّرات الدولية وبروز الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة المهيمنة على هذا النظام، عبر البوابة الصهيونية، خاصّة وأن قادة الصين باتوا يدركون أن هذا الوقت هو وقت التكنولوجيا وليس الأيديولوجيا، ووقت الانفتاح على العالم من خلال المشاركة في المفاوضات المتعدّدة الأطراف، كدولةٍ كبرى وعضوٍ في مجلس الأمن، يشارك في المتغيّرات الدولية كراعٍ للسلمِ والأمنِ الدوليين.

ويبدو واضحاً أن التوجّه الصهيوني نحو الصين مرتبطٌ بشكل كبير بدور "إسرائيل" في المنطقة وبعض المراكز الحيوية العالمية. وفي هذا الإطار، يمكننا أن نحدّد القراءة الإسرائيلية لمعطيات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وهي قراءة استراتيجية ولا ريب.

إن العلاقات الصينية -الإسرائيلية التي نسجتها الظروف السابقة الذكر لم تكن بفعل المصادفة فحسب، ولا بفعل الحظ الصهيوني والدعم الدولي له. لكن ينبغي علينا أن نعترف أن ذلك حدث بفعل الإهمال العربي لحليفٍ قويٍ هائلِ القدرات، مثل الصين الشعبية التي تشكّل ربع البشرية. وهي القطب الدولي الذي سيكون له حجمه الدولي العظيم في الألفيّة الثالثة. لقد ضيّع العرب حليفاً قوياً رفض لمدّة نصف قرنٍ كاملٍ من أشكال الاعتراف بإسرائيل، ورفض حتى التمثيل التجاري البسيط معها رغم الضغوط الدولية. وقد استمرّ ذلك حتى نهاية الثمانينيات ، بل وحتى حرب الخليج الثانية، حين وجد الصهاينة فرصتهم الذهبية لصياغة تحالف استراتيجي غريب وعجيب مع الصين، استنكرته حتى الولايات المتحدة عندما اكتشفت أن الدولة العبرية تتاجر مع الصين من خلال بيعها أسرار أسلحة أميركية معقّدة!

لقد دلّت زيارة الرئيس الصيني للكيان الصهيوني خلال العام 2000 ، وهي الأولى منذ قيام الكيان في العام 1948 ، على تحسّنٍ كبيرٍ في العلاقات بين البلدين، إذ أزالت نهائياً جدار السرّية الذي كان قائماً في العلاقات الصينية -" الإسرائيلية " منذ السبعينيات. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين قد بادر في العام 1994 ، إلى القيام بأول زيارة رسمية لبكين ، ومن بعده بنيامين نتانياهو.

الجدير بالذكر هنا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ 520 مليون دولار خلال العام 2000. وقد توالت بعدها الزيارات؛ فقام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إن كوهين بزيارة الصين يوم الثالث من شهر مارس/آذار العام 2000 ، حيث وقّع أثناء هذه الزيارة مع نظيره الصيني بروتوكول اتفاق للتعاون في مجال الأبحاث في قطاع التكنولوجيا الصناعية. وأعلن الوزير الإسرائيلي أن حكومته سوف تنفق 40 مليون دولار سنوياً لدعم أبحاث الشركات المقطورة في قطاعي الطاقة والصناعات الإلكترونية .

كما وصلت بعثة صينية إلى الكيان الصهيوني يوم 14 أبريل/نيسان 2000 لبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين . وسمحت الصين لشركات صينية بإقامة علاقات اقتصادية عبر المعارض الزراعية . ووقّعت البعثة اتفاقيات تجارية خاصة تمنح المستثمرين الإسرائيليين تسهيلات واسعة للاستثمار في الصين .

ووقّعت الصين والدولة العبرية يوم 22 يناير/كانون الأول 2003 على اتفاق استيراد

وتصدير فواكه وخضروات وبذور زراعية بين الدولتين . كما تضمّن الاتفاق مصادقة على استيراد نباتات صينية تُستخدم في العلاج الطبّي البديل . وقد وقّع الاتفاق بعد مفاوضات استمرّت سنة ونصف السنة.

وقام إيهود أولمرت، وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي (حينها)، بزيارة للصين يوم 22 يونيو/حزيران 2004، على رأس وفدٍ تجاري ضخم لم يسبق "لإسرائيل" أن أوفدت مثله لأيّ دولة أخرى منذ أن بدأت تتعامل مع الخارج ... وقد ضمّ الوفد أكثر من 200 شخصية قيادية للقطاعات التجارية ورجال الأعمال المعروفين في الكيان الصهيوني، والذين يمثّلون مختلف المجالات بما فيها الصناعة المعلوماتية ، والتقنيات الإلكترونية ، والأجهزة والمعدّات الطبية ، وقطاع البيئة ، والزراعة ، والاستثمار الخطر، وغيرها من القطاعات الأخرى .

وفي مؤتمرٍ صحفيٍ عقد ببكّين في نفس اليوم، سرّب أولمرت لوسائل الإعلام الصينية بأن "إسرائيل" حدّدت مهمة فتح الأسواق الصينية كأول هدفٍ لها خلال العام 2004 ، كما انتهت من وضع خطّة عمل للتعاون التجاري مع الصين للسنوات الأربع القادمة، تهدف إلى رفع إجماليّ صادراتها إلى الصين من 600 مليون دولار العام 2003 إلى مليارَي دولار.

وفي اليوم التالي لوصوله بكين، في 23 يونيو/حزيران 2004 ، كشف أولمرت في اجتماعٍ مصغّر لمؤتمر التعاون التجاري الصيني-"الإسرائيلي" عن انتهائه للتوّ من مراسم التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق مالي، بموجبها تقوم مؤسسة مالية أمريكية باستثمار 150 مليون دولار أمريكي للتعاون مع إحدى الجامعات الصينية بهدف تطوير القطاعات الإسرائيلية المتخصّصة في العلوم والتكنولوجيا ، على أن تُستخدم هذه التكنولوجيا في الأسواق الصينية.

وأعلن أولمرت أن العلاقات "الإسرائيلية"-الصينية تجاوزت الخلاف على صفقة الأسلحة التي تعثّرت قبل أربع سنوات، وأن التجارة بين البلدين سائرة على نحوٍ راسخ. كما تطرق في حديثه ، عدّة مرات ، إلى تلك الفرص التجارية المحتملة التي ستفرزها دورة الألعاب الأولمبية لعام 2008، حيث أشار إلى أن الوفد الإسرائيلي تناول خلال الزيارة سُبل المشاركة في اللجنة الصينية المنظّمة لدورة الألعاب الأولمبية ... وفي هذا السياق، صرّح مسؤول إسرائيلي مرافق للوفد، بأن وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية قد خصّصت مليون دولار

أمريكي لمساعدة الشركات الإسرائيلية الراغبة في المشاركة بمناقصات المشاريع الخاصة بدورة الألعاب الأولمبية لعام 2008 وبدورة 2010 للمعرض العالمي في مدينة شانغهاي .

ففي العام 2000، ألغت "إسرائيل"، من جانب واحد، وبفعل الضغوط الأمريكية، عقد صفقة طائرات " الفالكون " للإنذار المبكر الموقّع مع الصين ، الأمر الذي أوصل التجارة العسكرية الصينية – الإسرائيلية، التي كانت تجري بين البلدين بشكلٍ جيّدٍ وسلس، إلى الحضيض. كما دخلت العلاقات السياسية بينهما في أزمةٍ حادة ..

ولعلّ الذي دفع بالعلاقات الإسرائيلية -الصينية إلى مرحلة جديدة أعلى، هو الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانغ تزي مين في أبريل/نيسان 2004إلى "إسرائيل"، والتي استغرقت ستّة أيام، زار خلالها العديد من الشركات ذات التقنيّة العالية ..

وبعد أربع سنوات من إلغاء صفقة "الفالكون"، ومع تطوّر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، بدأ التعاون العسكري بين البلدين يستعيد عافيته رويداً رويداً .. ففي آذار/مارس من العام 2004 ، ووفق ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية ، بادرت الدولة العبرية إلى إرسال وفدٍ عسكريٍ رفيع المستوى إلى الصين لإجراء محادثات ولقاءات مع القيادة العسكرية الصينية في هذا الصّدد، وللدلالة على أن التبادلات التجارية والعسكرية التي كانت تمرّ بأزمة خانقة بين البلدين لديها فرصاً مؤاتية للانطلاق مجدّداً .. ويعتبر هذا الوفد هو أعلى مستوى عسكري إسرائيلي يزور الصين بعد حادثة طائرات " الفالكون " للإنذار المبكر .. حيث سرّبت معلومات بأن يارون ، مدير عام وزارة الحرب الإسرائيلية، هو الذي ترأس الوفد، وبرفقته شخصيّتين عسكريتين هامّتين: بن هانان، المدير العام لإدارة المساعدات الخارجية والصادرات العسكرية ، و هولفون ضابط الأمن الأوّل في وزارة الحرب.

في الإطار ذاته، قام عاموس يارون، المدير العام لوزارة الحرب الصهيونية، بزيارة إلى الصين في مارس/آذار 2004، من أجل البحث في العلاقات العسكرية بين الجانبين . وقد رافقه في هذه الزيارة الجنرال احتياط يوسي بن حنان ، رئيس مكتب تصدير المعدّات العسكرية والمساعدات العسكرية التابع لوزارة الحرب .

وفي الشهر التالي، شارك وفد إسرائيلي كبير في المعرض العسكري الدولي الذي جرى في بكين ، وذلك بدعوة رسمية من الحكومة الصينية. وفي اتجاهٍ موازٍ ، لم تنفكّ الدولة

العبرية تحاول زيادة أعداد العسكريين ورجال الشرطة الصينيين الذين يدرسون في كلّياتها العسكرية ، وتعزيز التعاون الأمني مع الحكومة الصينية . وقد عرضت الشركات الإسرائيلية المشاركة في المعرض الثاني لتقنيّات الشرطة ، الذي عقِد في بكين في 20يونيو/حزيران 2004 ، أحدث ما توصلت إليه الشركات الإسرائيلية في مجالات القمع البوليسي!

في يونيو/حزيران 2005، عقد وزير الخارجية الصيني خلال زيارته للكيان، مباحثات حول إلغاء صفقة الطائرات بدون طيّار المسلّحة من نوع" هاربي"، الاسرائيلية الصنع، والمخصّصة لشنّ هجماتٍ على محطّات رادار، والتي بيعت للصين. وقد ألغتها الدولة العبرية بسبب اعتراض مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " عليها ، معتبرين أن من شأن هذه الطائرات " تهديد المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة .

رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، من جهته، قام بزيارة رسمية للصين يوم 11يناير / كانون الثاني 2007، بدعوةٍ من رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية وين جياباو . وقد تناولت مباحثات أولمرت مع نظيره الصيني توثيق التعاون الرفيع المستوى وتعميق الثقة المتبادلة ، واستكمال المشاورات الدبلوماسية لتبادل الآراء حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية المطروحة ، وتعميق التعاون الاقتصادي، والتكنولوجي مع التركيز على التعاون في الاستثمارات المتبادلة والتكنولوجيا المعلوماتية والزراعة وعلوم الأحياء والطاقة. وأبدى أولمرت استعداد الدولة العبرية لتوسيع حجم التبادل التجاري مع الصين وتقوية التعاون معها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحوث والتطوير .

إن الهدف الصهيوني واضح في الحصول على اعتراف الصين، ذات البليون نسمة وأكثر، بـ"إسرائيل"، وإقامة علاقات متنوّعة ذات صيغة استراتيجية معها ، وبما يمكّنها من التأثير في سياستها بما يتّفق والمصالح الصهيونية ، وبخاصّةٍ الصراع العربي-الإسرائيلي، وتحديداً في البعد العسكري منها من خلال كبح التعاون العسكري الصيني-العربي .

ويمكننا أن نرى حجم التوجّه الصهيوني نحو الصين من خلال قراءة فاحصة لماهيّة النشاطات التعاونيّة بين الدولة العبريّة والصين، والاتفاقيات والعقود الثنائية التي وقّعت بين البلدين. وفيما يأتي عرض لأهمّ تلك الاتفاقيّات والعقود الثنائية:

Treaties and Agreements ... إتفاقيات ومذكرات تفاهم

* مذكّرة التفاهم بين المصلحتين الصينية و الإسرائيلية للطيران المدنى (آذار 1992)
* Memorandum of Understanding between the Two Civil Aviation Administrations (March 1992)
* إتفاقية التجارة، الضرائب وحماية الاستثمارات (أكتوبر/تشرين الأول 1992)
* Trade, Taxation and Investment Protection Agreement (October 1992)
* مذكّرة التفاهم حول التعاون الزراعي (عام 1993)
* Memorandum of Understanding on Agricultural Cooperation (1993)
* إتفاقية التبادل الثقافي (مايو / أيار 1993)
* Agreement on Cultural Exchanges (May 1993)
* إتفاقية تبادل إقامة القنصليات العامّة (أكتوبر ت[1] 1993)
* Agreement on the Reciprocal Setting Up of Consulate-Generals (October 1993)
* إتفاقية الطيران المدني (أكتوبر / تشرين الأول 1993)
* Civil Aviation Agreement (October 1993)
* إتفاقية التعاون السياحي (يونيو / حزيران 1994)
* Agreement on Tourism Cooperation (June 1994
* إتفاقية تبادل المساعدة والتعاون في إدارة الشؤون الجمركية (فبراير/شباط 1997)
* Agreement on Customs Mutual Administrative Assistance and Cooperation (February 1997)

خطّة التبادل الثقافي للفترة ما بين 1999 – 2001 (نوفمبر / تشرين الثاني 1998)

* Implementation Plan of Sino-Israeli Cultural Exchanges 1999-2001 (November 1998)
* إتفاقية إطار للتعاون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي بين وزارة التربية و التعليم لجمهورية الصين الشعبية و"دولة إسرائيل" (أبريل/نيسان 2000).
* Framework Agreement on Industrial and Technological Research and Development (April 2000)
* إتفاقية التعاون التربوي بين وزارتي التربية والتعليم لكلٍ من جمهورية الصين الشعبية و"دولة إسرائيل" (أبريل / نيسان 2000)
* Agreement on Educational Cooperation (April 2000)

* بروتوكول في مجال الفحص البيطري بين الحكومتين الصينية والإسرائيلية (العام 2000)

*مذكّرة التفاهم بين الصين و"إسرائيل" حول التعاون في مجال توفير مياه الريّ و إدارة الموارد المائية (فبراير / شباط 2001)

* Memorandum of Understanding on Water-Saving Irrigation and Water Resources Management Cooperation (February 2001)

* مذكّرة التفاهم بين الصين وإسرائيل حول التعاون في تنمية المزارع النموذجيّة للأبقار الحلوب (فبراير / شباط 2001)

* Memorandum of Understanding on the Developping of a sino-Israeli Demonstration Dairy Farm (February 2001)

* مذكرة تفاهم بين الصين وإسرائيل حول إقامة مركز نموذجي للتدريب على التقنيّات الزراعية في الأراضي البعليّة (أغسطس / آب 2002)

* Memorandum of Understanding on the Development of the Sino-Israeli Demonstration and Training Center for Agriculture in Dry Land in Xinjiang Uygur Autonomous Region (August 2002)

* إتفاقية تعاون في مجال التأهيل التكنولوجي بين الحكومة الصينية والمركز الإسرائيلي لبحث و تطوير التكنولوجيا الصناعية (مايو / أيار 2005)

* البروتوكول الثاني حول التعاون المالي بين الحكومتين الصينية و الإسرائيلية (نوفمبر/آب (2004

* مذكّرة تفاهم حول تعزيز ودفع التعاون التجاري بين الحكـومتين الـصينية والإســرائيلية (نوفمبر / تشرين الأول 2005)

* مذكّرة نوايا بين دار العلوم و التكنولوجيا لجامعة تشينغخوا للتعاون الدولي و لجنة تنمية المبادلات الدولية في مجال التكنولوجيات التطبيقيــة لجمعيّــة العلوم الطبيعية الصينية (أغسطس / آب 2006)

خاتمة

يمكن إجمال أهداف الصين من وراء تعزيز علاقاتها مع الكيان الصهيوني، كما يأتي:

أوّلاً: تعظيم الدور الصيني في المنطقة العربية، عبر علاقاتٍ متوازنـــةٍ مـــع مختلــف مكونات هذه المنطقة بما فيها "إسرائيل"!

ثانياً: توسيع تجارتها مع المنطقة العربية ، خاصّة أن الصين هـــي عمـــلاق اقتـــصادي يختزن فائض إنتاج كبير، يبحث عن أسواق جديدة .

ثالثاً: كسب مزايا تجارية أفضل في علاقات الصين مع الولايات المتحدة .

رابعاً: إستيراد بعض التقنيّة المتقدّمة، لا سيّما في مجالات التحكّم والتوجيــه الــرّاداري وأجهزة التوجيه عن بُعد في الطائرات والصواريخ وتقنيّة الأسلحة الذكية ، وهي متوفّرة في الصناعات الحربية الإسرائيلية .

خامساً: الحصول على التقنية الأمريكية من خلال "إسرائيل".

كما يمكن إجمالي أهداف "إسرائيل" من علاقاتها المتنامية مع الصين، كما يأتي:

أوّلاً: إقامة علاقات استراتيجية مع هذه الدولة العظمى التي ســتلعب دوراً كبيــراً فـــي القضايا الدولية مستقبلاً .

ثانياً: الوصول إلى السوق الصينية الضخمة لتزويدها بالمنتجات الإسرائيلية .

ثالثاً: تقييد تسليح الصين للدول العربية ، وخاصّة في المجال النووي.

رابعاً: الحيلولة دون مساعدة الصين في البرامج النووية للدول العربيـــة والإســـلامية ، وبشكلٍ خاصٍ إيران وسوريا .

خامساً: الحصول على معلوماتٍ عن الدول العربية والإسلامية التـــي زوّدتهـــا الـــصين بالصواريخ، مثل إيران وسوريا والسعودية ، مع قائمة بأسماء كبار الضبّاط العـــرب الـــذين تفاوضوا معها في تحقيق هذه الصفقات .

تأثير العلاقة بين "إسرائيل" والصين على العالم العربي

لقد اتخذت الصين سلسلة من المواقف في كافّة المحافل الدولية لنصرة الحـــقّ العربـــي، وأقامت علاقاتٍ مع جميع الدول العربية، أسهمت في تدعيم عناصر القوّة في الموقف العربي،

وتحديداً في المجالات العسكرية والتقنيّة. وأيّ خسارةٍ لهذا الموقف الصيني سوف تنعكس سلباً على عناصر القوّة العربية.

بَيْدَ أن بدء عملية التسوية للصراع العربي–الإسرائيلي، ودخول العديد من الدول العربية في علاقاتٍ مباشرةٍ مع "إسرائيل"، قد شجّعا أطرافاً دولية عديدة كانت متحفّظة تقليدياً حيال العلاقات مع "إسرائيل" على تجاوز هذه التحفّظات والدخول في علاقاتٍ مباشرةٍ مع الدولة العبرية، ومنها الصين الشعبية.

وقد تفاوتت تقديرات المحلّلين والخبراء العرب لانعكاسات هذا التطوّر على الأمن القومي العربي؛ إذ يرى البعض أن تطوّر العلاقات الصينية-الإسرائيلية على النحو السابق تفصيله سيعزّز من فرص "إسرائيل" في الهيمنة على المنطقة العربية، حيث ستحتلّ مكانة دولةٍ شبه عظمى، وستصبح "إسرائيل" منافسة للصناعات العسكرية الأمريكية في تسويق الأسلحة إلى الصين وغيرها.

لكن، يقلّل البعض الآخر من هذا الاحتمال، ويرون أن العلاقات الإسرائيلية-الصينية لا تضرّ العرب كثيراً، إذا كرّسوا جهودهم لتنمية علاقاتهم القائمة والقديمة مع الصين. والخطورة تكمن في الفتور في العلاقة العربية-الصينية. ويمكن التغلّب على التحوّل الصيني من خلال البحث عن علاقاتٍ جديدةٍ في الساحة الدولية وعدم الاتكال على الماضي فقط. فالساحة الدولية متحركة، وكلّ الدول تبحث عن مصالحها «فحيث تكون المصالح تذهب إليها الدول». وهم يرون أن الرد على هذا التطوّر في العلاقات بين الصين وإسرائيل لا يكون بالاستنكار والاستهجان، بل بتطوير العلاقات العربية–الصينية، وأن الباب مفتوح لذلك، لا سيّما وأن بكين تبني علاقاتها الخارجية على القاعدة الاقتصادية؛ والمصالح العربية-الصينية هي أكبر وأهمّ من المصالح الإسرائيلية-الصينية في المجال الاقتصادي تحديداً.

الفصل الرابع

ابعاد التعاون العسكري بين بكين وتل ابيب

مراحل التعاون العسكري ومواقعه

لا شكّ في أن التعاون العسكري الصيني -"الإسرائيلي" هو إحدى الزوايا المهمّة التي ترتكز عليها العلاقات بين البلدين. وعلى الرّغم من إحاطة الروابط العسكرية بين بكين وتل أبيب بالسرّية التامّة، بسبب مصلحة الطرفين في ذلك، إلاّ أن خيوط التعاون بدأت بالانكشاف منذ العام 1976، أي بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، إذ بدأت تلك العلاقات تخرج من السرّ إلى العلن سنة بعد سنة.

وتُعتبر مجالات التعاون العسكري -التقنيّ بين بكين وتل أبيب من أكثر المجالات تنامياً وإحاطة بالسرّية، حتى مع عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وفي حين قدّر حجم الصادرات "الإسرائيلية" الإجمالي إلى الصين في عام 1998 بنحو 24 مليون دولار، قدّرت مصادر مجلة "جينز ديفنس ويكلي" حجم الصادرات الصهيونية التقنيّة والعسكرية للصين بين(3 -5) مليارات دولار خلال عقد التسعينيات.

والواقع أن عنصر المصلحة البراغماتية كان ولا يزال هو المسيطر على آليات التعاون العسكري بين البلدين. فمن ناحية، الصينيون في حاجةٍ ماسّةٍ إلى الخبرة والتكنولوجيا الغربية لتحديث صناعاتهم العسكرية، وهم مستعدّون لإنفاق ملايين الدولارات من عوائد مبيعات أسلحتهم، على تحديث ترسانة الجيش الصيني، الذي يعاني من مشاكل عدّة في هذه المجالات، قابلتها رغبة إسرائيلية ملحّة في النفاذ إلى الصين، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لتدعيم الأهداف الاستراتيجية الصهيونية. ومن ناحيةٍ أخرى، حاولت الصين دائماً إبقاء علاقاتها المتنامية مع الدولة العبرية سرّية، خشية إلحاق الضرر بمركزها القوي في الوطن العربي سياسياً واقتصادياً، قابلتها رغبة صهيونية مماثلة في الحفاظ على سرّية مثل هذه العلاقة، لعدم الإضرار بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

وإن شهد عام 1980 البدايات الحقيقية للتعاون العسكري بين البلدين، فإن جذوره تعود إلى أواخر الستّينيات وبداية السبعينيات، حينما اكتشف الصينيون أن العديد من الأسلحة التي يستعملها الفيتناميون الشماليون، كانت أقلّ في مستواها التقني، ممّا يماثلها من الأسلحة الأميركية الحديثة التي كانت بحوزة الجنوبيين. ولرغبتها الشديدة في الوصول إلى هذا المستوى، ولسوء علاقاتها بالدول الغربية، وقيام موسكو بوقف إمداد الصين بقطع الغيار

والمعدّات العسكرية، بعدما دبّ الخلاف الإيديولوجي بين العملاقين الشيوعيين، تطلّعت الصين إلى الدولة العبرية التي لا تمتلك تلك التكنولوجيا فقط، بل وكانت ترغب أيضاً في التعامل معها دون أيّة ارتباطات سياسية أو إيديولوجية.

في العام 1985 جرى الكشف عن أوّل صفقةٍ تسليحيةٍ تمّ التوقيع عليها بين البلدين، حيث زوّدت تل أبيب بكين بمدافع 105 ملم، وذلك لتحديث دبابات "تي 62" (T-62)، بعد أن رفض الاتحاد السوفييتي بيع بكين قطع غيار لها.

كما عرضت تل أبيب على بكين تزويدها بالمعدّات العسكرية السوفييتية التي كانت للدولة العبرية قد استولت عليها أثناء عدوان يونيو/حزيران 1967. ووافق الزعماء الصينيون على العرض الإسرائيلي الذي ساهم في تطوير العلاقة العسكرية بين البلدين. وهكذا أصبحت الدولة الصهيونية ترسل خبراءها العسكريين إلى الصين للمساهمة في تطوير الدبّابة "تي-45" السوفييتية الصنع، وأخذت شركات الأسلحة الإسرائيلية تتسابق لتقديم بضاعتها للصين، مثل "الصناعة الجوّية" و "رافائيل" و"إلبت" وغيرها.

العام 1988 شهد استمرار المنحى التصاعدي في العلاقات التسليحية بين بكين وتل أبيب. وقد ذكرت صحيفة " الواشنطن بوست" في 30 مايو/أيار 1988 أن اتفاقاً سرّياً وقّع بين البلدين يحدّد أوجه التعاون بينهما؛ ففي مجال تطوير الأسلحة، تقوم تل أبيب بتحديث الدبّابة الصينية (تي–59) بإدخال تكنولوجيا الدبّابة "الإسرائيلية" ميركافا عليها، خاصة في وسائل التوزيع الإيجابي والمواد المركّبة وأنظمة إدارة النيران وأجهزة نقل الحركة لتزيد من سرعتها، وإدخال تطويرات الطائرة "الإسرائيلية" "لافي" على المقاتلة الصينية "ف -8" في مجال رادارات المتابعة والكشف، حيث حصلت الصين على الرّادار EL/M - 2035؛ كذلك معدّات الاتصال الخاصّة بالطائرة "لافي". هذا بالإضافة إلى تطوير صاروخٍ بحريٍ مشتقٍ من الصاروخ الإسرائيلي سطح-سطح "جبرائيل"؛ وكذلك حصول الصين على تكنولوجيا متطوّرة في مجال الاتصالات وتطوير الصواريخ، حيث تسعى لتطوير صواريخ أرض - أرض "CSS - 2".

وساعدت تل أبيب بكين في بناء خطٍ دفاعيٍ على طول الحدود الصينية-السوفييتية "514 ميلاً"، حسبما أشارت بعض المصادر الغربية، حيث حقّقت تل أبيب ربحاً يقدّر بمليارات الدولارات.

وقد مرّ التعاون العسكري بين البلدين بمرحلةٍ من التأزّم، بعد أن توصلّت الصين إلى صناعة نموذجٍ من الرشّاش "عوزي" الإسرائيلي الصنع، ممّا أثار غضب الدولة العبرية، خصوصاً بعد أن طرحت الصين الرشّاش في الأسواق الأميركية، في محاولةٍ لبيعه هناك.

يُشار إلى أن التعاون العسكري الصيني -"الإسرائيلي" لم يكن بحجم الآمال التي عقدها القادة العسكريون في تل أبيب. فقد اعتقد بعضهم أن الصين قد تصبح جنوب أفريقيا ثانية بالنسبة للكيان، يستطيعون من خلال العلاقة معها إنتاج أسلحة مشتركة. والأهمّ من ذلك، إجراء تجارب نووية مشتركة معها مثلما تفعل الصين مع جنوب أفريقيا.

لكن المتغيّرات السياسية والأمنية في المنطقة، ومصالح بكين مع الدول العربية، جعلت التعاون العسكري بين بكين وتل أبيب في حال مدٍ وجزرٍ طوال السنوات الثلاثين الماضية. وقد ساعدت الدولة العبرية الصين على إنتاج صواريخ مضادّة للدروع، يتم تصحيح مسارها، وتوجّه بأشعة الليزر وتحمل رؤوساً حربية ثاقبة لدروع الدبّابات، وإنتاج قذائف للمدفعية توضع على الدبّابات من عيار 155 ملم، 152ملم، 120ملم، 122 ملم. كما ساعدتها على تطوير صاروخ يُستخدم على متن السفن الحربية، أطلق عليه اسم "هـ ٠ كيو - 61"؛ كما قامت تل أبيب بتزويد الصين برؤوس حربية للصواريخ وأنظمة تحكّم إلكترونية بقذائف الدبّابات ومناظير للرؤية الليلية.

إسرائيل تنقل التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين

قدّمت "إسرائيل" مساعدات لتطوير برنامج الصواريخ البالستيّة الصينية، ووقّعت اتفاقاً مع الصين لإنتاج صواريخ باليستيّة حاملة للرؤوس النووية من طراز " سي إس إس -2 " يصل مداها إلى 2400 كلم. وفي نفس الإطار، أكّد عالم صيني في مجال الصواريخ، أن "إسرائيل" تساعد بلده على تطوير الصاروخ متوسّط المدى "م – 9".

وضمن إطار تعاونٍ مشترك، جرى إنتاج صاروخ أرض/جوّ من طراز إتش كيو– 9/إف تي 2000. كما حصلت الصين على الصاروخ جوّ/جوّ الإسرائيلي " بايثون– 4"، وتكنولوجيا الصاروخ كروز "ستار -1" الذي يتضمّن تكنولوجيا أمريكية لتضليل الرّادار، وهو نسخة متقدّمة عن صاروخ "دليلة -2".

كما استفادت الصين من الخبرة الإسرائيلية المكتسبة من تطوير صاروخ "براك"

أرض- جو لتطوير الصاروخ الصيني المتقدّم "إتش كيو-61 " HQ-61 أرض- جوّ، الـذي يمكن إطلاقه من قواعد بريّة متحركة، أو من أسطح سفنٍ حربيةٍ على حـدٍ سـواء، كـذلك الصاروخ المتوسط المدى أس· أس20 (SS – 20).

كما تمكّنت الصين، وبمعونةٍ إسرائيلية، من تحديد وتطوير عائلة كاملة مـن الـصواريخ جوّ-جوّ الموجّهة حرارياً بواسطة الأشعة تحت الحمراء، والمخصّصة لمهمّات القتال الجوّي التلاحمي على مسافاتٍ قريبةٍ ومتوسّطة. وتشتمل هذه العائلة الـصاروخية الـصينية علـى الطراز "بل – 50" المشتقّ من الصاروخ الإسرائيلي "شفرير"، و"بل -7" و"بل-8" و"بل- 9"، وهي كلّها مشتقّة من الصاروخ الإسرائيلي الأكثر تقدّماً " بايثون ".

وتركّز الصين بشكلٍ خاصٍ على الاستفادة من تقنيّات اللّيزر الليلية بالأشعة تحت الحمراء، وتحديث نُظم توجيه الصواريخ الصينية المختلفة، لضمان مزيدٍ من الدقّة في الإصابة وسهولة تعديل شحنات رؤس الصواريخ بين شحناتٍ نوويةٍ وشحناتٍ تقليدية·

وتذكر المصادر الإسرائيلية بعض المعلومات المثيرة للدهشة، فتقول أن العلاقـات بـين الصين والدولة العبرية في المجال العسكري ليست جديدة ولكنّها سريّة·· وأن هذه العلاقـات تطوّرت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة·· فقد اشترت الصين مـن تـل أبيـب تكنولوجيـا صواريخ "بيتون -3" كدلالةٍ على نيّة بكين ترسيخ علاقاتها العسكرية مع تل أبيب·

بعد ذلك، سرّبت الصحف الإسرائيلية خبراً مفاده أن وزير الحرب "موشي آرينز" قام في الفترة ما بين (4 - 8) نوفمبر/ت2 1991 بزيارةٍ سريّةٍ إلى الصين· وفي حين امتنع الصينيون عن التعليق على الخبر، رفض العدوّ الإفصاح عن التفصيلات الخاصّة بهذه الزيارة·

ومع تزايد خطوات التقارب الدبلوماسي بين البلدين، قام رئيس مكتـب وكالـة الأنبـاء الصينية في القاهرة، وهو ذو مكانةٍ رفيعةٍ في الصين، كما ذكرت الصحافة الإسرائيلية، قـام بزيارة لإحدى قواعد سلاح الجوّ "الإسرائيلي"· وبعد نشر خبر هذه الزيارة بتسعة أيام، أي في 11 ديسمبر/ك1 1991، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن عالماً صينياً كشف في محاضرةٍ ألقاهـا خلال ندوةٍ دوليةٍ بجامعة "وسكنسن" الأميركية، عن أن "إسرائيل" باعت الـصين تكنولوجيـا صواريخ مجنّحة، وقدّمت لها مساعدات عديدة في مجال تطوير برامج الصواريخ الـصينية العابرة للقارّات"·

وفيما يشبه التأكيد لهذا الخبر، ذكرت مجلة "ديفنس نيوز"، أن "إسرائيل" قامت بفتح مكتب لبيع الأسلحة وتكنولوجيا الطائرات في بكين، والمكتب يعمل في بكين تحت غطاء مدني[٦٠]!

تواترت الأنباء خلال الأيام الأولى من العام 1995، حول أن الطائرات المقاتلة "أف -12" التي تطوّرها الصين هي في حقيقة الأمر امتداد لمشروع طائرة "لافي" التي توقّعت تل أبيب عن إنتاجها نتيجة لسحب أميركا دعمها للمشروع عام 1987، بعدما زوّدت الدولة العبرية بتكنولوجيا متطوّرة لمحركات "لافي".

وقد اعترف مسؤول كبير بوزارة الحرب الإسرائيلية بأن بلاده باعت للصين تكنولوجيا تساعد في بناء طائراتٍ مقاتلة، وإن كان قد نفى أن تكون هذه التكنولوجيا أميركية الأصل، بل زعم أنها "إسرائيلية"، وذلك بدعوى أن تكنولوجيا الطائرة "لافي" إنما تنتمي لجيل الثمانينيّات الذي أوقف استخدامه. وكانت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" الأميركية قد أشارت إلى أن الطائرة التي طوّرتها الصين بالتعاون مع الدولة العبرية، وتحمل اسم "ف - 10"، مزوّدة بتكنولوجيا المقاتلة الإسرائيلية "لافي" التي تمّ التخلّي عنها كما سبق وأشرنا، وهي تماثل بدرجةٍ كبيرةٍ المقاتلة الأميركية "أف 16" (F – 16).

ويتبيّن من وراء هذه المعلومات أن الكثير من التكنولوجيا الأميركية الخاصّة بالطائرة "لافي" قد دخلت بالفعل حيّز التطبيق العملي في الطائرة الصينية الجديدة بوساطة "إسرائيل". وهي شملت المجالات الآتية:

أولاً: تكنولوجيا المواد المكوّنة لجسم الطائرة، والمستخدمة في بناء هيكل المقاتلة الأميركية "أف -16"، ومن مادة "كاربون فايبر"، وهي من إنتاج شركة "غرومان" الأميركية.

ثانياً: محرك الطائرة طراز PW-120، من إنتاج شركة برايت "إند ويتني" الأمريكية.

ثالثاً: معدّات إلكترونية تُستخدم في أنظمة الاستطلاع وإدارة الطيران، شملت الحاسبات في أنظمة الاستطلاع وإدارة الملاحة والتوجيه والمستشعرات والعدّادات والمبينات.

رابعاً: نُظُم التحكّم في الطيران والأنظمة المساعدة والفرعيّة "وقود هيدروليكي، فرامل، وإطارات، مولّدات التغذية الكهربائية، صمّامات ومتحكّمات، معدّات اختبار ذاتية".

خامساً: الصاروخ جوّ-جوّ الإسرائيلي "شفرير - 2"، والمنقول أصلاً عن الصاروخ الأميركي "سايد وندر".

سادساً: الصاروخ جوّ-أرض الإسرائيلي " لوز -1"، والمنقول أصلاً عن الصاروخ الأميركي "مافريك".

سابعاً: رادار بحث جوّي EL/M 2007B، للتتبّع وقياس المدى والتعامل مع الأهداف الجوّية والأرضيّة.

وترى بكين في نشر هذا النوع من الطائرات خطوة رئيسية في الجهود لتحديث قوّاتها الجوّية. ويعتبر هذا المشروع أهمّ مشروع للتعاون بين البلدين في الإنتاج الحربي خلال الأعوام الأخيرة. وكان التقرير الأوّل حول إنتاج هذه الطائرة قد ظهر في عدد نوفمبر/ت[2] عام 1995 من مجلّة "فلايت إنترناشيونال" البريطانية.

وقد أكّد المسؤولون الأميركيون لاحقاً صحّة التقرير المذكور. وتمثّل الطائرة "أف - 10 " آخر جهدٍ في سلسلةٍ طويلةٍ من الجهود التي بذلتها الصين لتحديث قوّاتها الجويّة، وللحصول على طائرةٍ مقاتلةٍ عصريةٍ تتمّ صناعتها على أرض الصين، وتكون نداً منافساً للطائرات المقاتلة في الدول الكبرى خلال القرن الحادي والعشرين.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ما أكدته مجلة "فلايت إنترناشيونال" حول مساعدة المسؤولين في الصناعات الجوّية الإسرائيلية الذي قدّموا المشورة الأساسية لسلاح الجوّ الصيني، وذلك بموجب عقدٍ تمّ التوقيع عليه بين البلدين في عام 1992.

وقد كشفت أجهزة الاستخبارات الأمريكية يوم 25 أبريل/نيسان 2000 عن مفاوضاتٍ بين الدولة العبرية والصين لعقد صفقةٍ تبيع بموجبها شركة " إليتا " للصناعات الإسرائيلية رادار " فالكون "يركّب على ثماني طائرات صينية طراز "إليوشن -76". وسيكون بإمكان كلّ طائرة أن ترصد عدة أهدافٍ في وقتٍ واحد، وتوجيه 12 طائرة نحو أهدافها في دائرة قطرها 400 كلم، مع إمكان العمل في مختلف الأجواء المناخية وعلى مدار الساعة.

وكان وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي، حذّر تل أبيب خلال زيارته للدولة العبرية من بيع هذه المعدّات، لأنها تخلّ بالتوازن القائم بين الصين وتايوان، التي تعهدت واشنطن بكفالة أمنها في نزاعها مع الصين.

وقد ألغت "إسرائيل" لصفقة يوم 12 يوليو/تموز 2000، وذلك استجابة لضغوطٍ أمريكيةٍ قوية. وتلقّت الصين تراجع تل أبيب عن صفقة طائرات الرادار معها، بكثيرٍ من الصدمة

والاستياء، ووجّهت انتقاداتها للولايات المتحدة التي تدخّلت بضغوطها لإلغاء صفقة طائرات "فالكون"، وللدولة العبرية التي غلّبت مصالحها مع الأمريكيين، وتصرّفت بخلاف ما تتصرّف به الدول للإيفاء بالتزاماتها واتفاقاتها مع دولٍ أخرى!

وكان المخطط الصيني واضحاً، ليس في مواقف وزارة الخارجية الصينية وحدها، بل تعدّاها إلى الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين الذي لم يمضِ سوى أسابيع قليلة على زيارته لتل أبيب التي أولاها أهمّية استثنائية.

وأعلنت الدولة العبرية في 14 شباط / فبراير 2002 أنها ستقدّم تعويضات إلى بكين بعد إلغاء عقد بيع طائرات الرادار " فالكون ".

وقالت الإذاعة الإسرائيلية أن قيمة التعويض تبلغ 350 مليون دولار، بينما كانت قد دفعت 200 مليون دولار.

من جهةٍ أخرى، قال محقّقون من الكونغرس الأمريكي، يوم 31 يوليو / تموز 2002، أن "إسرائيل" التي تتلقّى ثلاثة بلايين دولار، كمساعداتٍ أمريكيةٍ سنوياً، تأتي في المركز الثاني بعد روسيا كمصدرٍ للسلاح المتّجه إلى الصين. ويخشى بعض الخبراء من أن تكون تكنولوجيا أمريكية حسّاسة نقلت إلى " "إسرائيل" " قد وصلت إلى الصين، والتي باعتها بدورها إلى إيران وكوريا الشمالية. أضاف التقرير أن عمليات التحديث في وسائل التحكّم في إطلاق النار وإصابة الهدف التي قدّمتها جهات " إسرائيلية " متخصّصة في مجال الأسلحة على ما يبدو، قد عزّزت قدرات المدمّرات والفرقاطات المزوّدة بصواريخ موجّهة في البحرية الصينية.

وأكد إن الدولة العبرية تمدّ الصين بنُظم الرادار ومعدّات الاتصالات والرؤية ونُظم المحاكاة في الطائرات من دون طيّار. وقد برهنت تل أبيب على أنها مصدر ٌمهمّ للأسلحة ذات التكنولوجيا العالية التي تتضمّن تكنولوجيا متقدّمة للصين.

ولعلّ الحظر الذي فرض على الصين بعد قمع تظاهرات ساحة تيانانمين شجّع على تطوير العلاقات العسكرية الصينية مع " "إسرائيل" " وروسيا، وعلى إبرام عدّة صفقاتٍ تسليحيةٍ بين الدولة العبرية والصين، أبرزها:

- اشترت الصين معدّات حربية وقطع غيار للدبّابات السوفياتية " ت–62 "، والتي جرى تزويدها بمدافع " إسرائيلية " عيار 105 ملم.

- أعلنت الصين عن تصنيع نموذج من رشّاش "عوزي" الإسرائيلي المعروف، والذي تنتجه هيئة التصنيع العسكري "نورينوكو" بترخيصٍ من الشركة الإسرائيلية الأم.
- وقّعت الصين والدولة العبرية إتفاقاً سرّياً حدّد أوجه التعاون بينهما في مجال الأسلحة، حيث قامت "إسرائيل" بتحديث الدبّابة الإسرائيلية "ميركافا" لزيادة سرعتها، وإدخال تطوير الطائرة " لافي" على المقاتلات الصينية "إف – 8".
- الاتفاق على تطوير صاروخٍ بحريٍ مشتقٍ من الصاروخ الإسرائيلي سطح/سطح "غبريال"، كذلك حصول الصين على تكنولوجيا متطوّرة في مجالات الاتصالات وتطوير الصواريخ، حيث تسعى الصين لتطوير صواريخها أرض/أرض CSS2.
- قدّمت "إسرائيل" للصين تكنولوجيا إنتاج صاروخ جوّ/جوّ، وهو تقليد للصاروخ الأمريكي جوّ/جوّ "سبايدوايندر"، ممّا أثار غضب المسؤولين الأمريكيين.
- قامت "إسرائيل"، وفقاً لتقرير المفتّش العام لوزارة الخارجية الأمريكية، بتزويد الصين ببرنامج أجهزة صواريخ "باتريوت" أمريكية؛ بالإضافة إلى عدد من المعدّات الأمريكية الصنع، مثل أجهزة القياس الآليّة المستخدمة في الطائرات من دون طيّار، وبعض أجزاء السوبّر كمبيوتر وصواريخ موجّهة ليزرياً وحرارياً.
- تزويد الصين بتصاميم ونماذج وأجزاء لأسلحةٍ قتاليةٍ وإلكترونيةٍ ذات تكنولوجيّاتٍ متقدّمة، لم يكن في قدرة الصينيين تطويرها محلياً، بمفردهم، ومساعدتهم على استخدامها في تطوير أسلحةٍ وأنظمةٍ خاصّة بهم، أو نسخ عن أسلحة غربيةٍ تعمل لدى القوّات الصهيونية، ومن ثمّ البدء بإنتاجها محلّياً تحت مسمّيات صينية.
- التعاون المشترك على تطوير مقاتلة صينية جديدة، بهدف اعتماده أساساً لتجهيز الأسراب القتالية في سلاح الجوّ الصيني. وتُعرف هذه الطائرة باسم "جيان– 10" وتوازي نوعيّتها طائرة " إف– 16" الأمريكية، وهي في الدرجة الأولى، عبارة عن نسخةٍ معدّلةٍ عن تصميم المقاتلة الإسرائيلية " لافي " التي عملت على تطويرها الدولة العبرية. وقد تمّ إلغاء هذا البرنامج نتيجة الضغوط الأمريكية على "إسرائيل"، حيث حصلت تل أبيب في المقابل على مقاتلاتٍ أمريكية الصنع من طراز "إف– 16 فالكون".
- التعاون الصيني -الإسرائيلي على إنتاج طائرة مماثلة للطائرة الروسية "ميغ – 29"، أطلق عليها " إف سي– 1" بعد إدخال تعديلاتٍ إسرائيليةٍ عليها.

- قيام شركة " تاعس" بتطوير طائرة تجسّس للصين باسم "رينج" بتكلفة 250 مليون دولار، بالاعتماد على طائرة من طراز "إليوشن -76 "، تحتوي جهاز تتبّع من إنتاج شركة "إلتا"، مماثل للجهازين اللذين ركّبا على طائرة " فالكون " التي باعتها "إسرائيل" لتشيلي.
- قيام تل أبيب ببيع الصين طائرات " هاربي "، وهي طائرات هجوميّة من دون طيّار، مزوّدة بأجهزة رادار متطوّرة تبحث عن رادارات العدوّ، تمهيداً للقيام بتدميرها برأسٍ صاروخيٍ مُرسل من الأرض.
- حصول الصين على تكنولوجيا الصاروخ كروز " ستار– 1 " الذي يتضمّن تكنولوجيا أمريكية لتضليل الرادار، وهو نسخة متقدّمة عن صاروخ " دليلة– 2 ".
- تتقاسم الدولة العبرية، بحسب المصادر الأمريكية، مع الصين تطوير الأبحاث التكنولوجية التي جرى الحصول عليها من خلال التقارب التقنيّ العالي الأمريكي–الإسرائيلي، ولاسيّما في برنامج تقنيّة الطاقة العالية للّيزر. وقيل إن الدليل هو ملاحظة متعاقدين أمريكيين في "إسرائيل" ووجود تقنيّين صينيين في إحدى الشركات الإسرائيلية التي تعمل في مشروع الليزر هذا.

ولا بدّ هنا من تصحيح الانطباع الذي قد يتشكّل من هذا العرض، موحياً بأن "إسرائيل" هي التي تبيع السلاح، بينما يقتصر الدور الصيني على الشراء، سواء مقابل مبالغ نقدية أو مقابل الفحم والحديد والصلب ومواد الفانا ديوم والتيتان الصينية التي حصلت عليها تل أبيب لسدّ احتياجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية. فواقع الأمر أن "إسرائيل" حصلت بدورها من الصين على منتجاتٍ عسكرية وتقنيّات طيران صينية ومعدّات وتجهيزات حربية متعدّدة. ولم يقتصر التعاون العسكري والتسليحي على حقول الطيران والصواريخ والدبابات والمدفعية والرادارات وأجهزة الاتصال والإلكترونيات، بل شمل الأسلحة الخفيفة أيضاً.

لقد شكّلت واردات الصين من الأسلحة والمعدّات العسكرية الإسرائيلية في الثمانينات والنصف الأوّل من التسعينيات ما بين 17.5 في المئة و20 في المئة من إجماليّ الواردات العسكرية الصينية، الأمر الذي أعطى دفعة قوية لتجارة السلاح الإسرائيلية؛ وبالتالي، للصناعات الحربية الإسرائيلية؛ فتقدّمت الدولة العبرية إلى موقعٍ متقدّمٍ في قائمة الدول المصدّرة للسلاح في العالم. لكن الصين بدورها عزّزت موقعها في عالم صناعة السلاح

وتطويرها، ومن ثمّ تجارته، بحيث أن إنتاجها من الأسلحة المختلفة أصبح قادراً على منافسة أكثر مثيلاتها تقدّماً في الدول الصناعية.

تل أبيب تتحوّل إلى المورّد الرئيسي للتكنولوجيا المتقدّمة إلى الصين

من أهم نتائج التعاون العسكري الصيني-الصهيوني هو أن الأمر تجاوز صفقات شراء أسلحة وتجهيزات وصفقات تحديثٍ محدودةٍ لأصناف معيّنة من الأسلحة الصينية، إلى إقامة شركات ثنائية ومشروعات مشتركة للتطوير والإنتاج والتسويق. فالمشروع المشترك لإنتاج مقاتلة متطوّرة اعتبرتها بعض الأوساط مقاتلة القرن الحادي والعشرين، استناداً إلى برنامج تطوير المقاتلة الإسرائيلية "لافي" الذي توقّف نهائياً في العام 1987، كما سبق وأشرنا، قد سمح بإطلاق النموذج التجريبي الأوّل للمقاتلة الجديدة التي يجري تجميعها وإنتاجها بالجملة في الصين، حيث طار ذلك النموذج في العام 1996. كما أشارت صحيفة "الصين اليومية" إلى توقيع عقدٍ لتأسيس شركة صينية - إسرائيلية مشتركة لتصليح وصيانة الطيران، مقرّها قرب مطار بكين الدولي. وقد بدأت عملها في أكتوبر/ت[1] 1994، وتملك شركة "رادا" الإسرائيلية ثمانين في المائة من رأسمالها.

كما نجحت الدولة العبرية بالتخلّص من الاعتراضات الروسية التي كادت تحول دون تنفيذ مشروع تحويل طائرات "إليوشن" (IL-76) الروسية إلى طائرات إنذارٍ مبكرٍ محمولٍ جواً (AEW)، تستخدمها الصين، بعد أن تقوم شركة الصناعات الجوّية الإسرائيلية بتزويدها برادار إنذارٍ مبكرٍ محمولٍ جواً، من صنعٍ " إسرائيلي"، وبقبّةٍ رادارية تحتوي مجموعة هوائيّاتٍ من طراز (ELTA|) . وقد تمّت تسوية الموضوع بعد الاتفاق الإسرائيلي مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين في مارس/آذار 1997، مقابل حصول روسيا على 20 بالمئة من قيمة العقد الموقّع بين تل أبيب وبكين. ويذهب بعض المراقبين إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ يعتقد أن "إسرائيل" هي أهمّ مصدرٍ للتكنولوجيا الحديثة إلى الصين، إضافة إلى أن تل أبيب كانت تنقل باستمرار أسرار التكنولوجيا الأميركية والسوفييتية المتطوّرة على حدٍ سواء إلى بكين.

والسؤال الذي كثيراً ما طرحه المراقبون والخبراء هو: لماذا تحتاج الصين إلى الخبرة التكنولوجية العسكرية الصهيونية، على رغم أن بكين تعتبر إحدى أهم الدول المصدّرة للسلاح إلى الشرق الأوسط؟

في الحقيقة أن الصناعة العسكرية الصينية لم تستطع يوماً منافسة الصناعة الاميركية أو السوفييتية . وقد اعتمد برنامج تطوير الأسلحة الصيني على نسخ الصناعة العسكرية السوفييتية عموماً، والتي كانت قد أنجزت في أوائل الخمسينيات. وكان الاتحاد السوفييتي دائماً يسبق الصين في الصناعة العسكرية بأكثر من عشرين عاماً. وعلى سبيل المثال، نذكر أن الصين صنعت دبّابة "تايب -69" التي تعادل في أهميّتها الميدانية الدبابة السوفييتية "تي -59"؛ لكنّها لم تستطع التوصّل إلى صنع دبّابةٍ تشبه الدبابة السوفييتية "تي -72" (T – 72).

كذلك الأمر بالنسبة للطائرات، حيث أنتجت الصين طائرة "جيان - 6" التي تشبه المقاتلة السوفييتية "ميغ -19". واضطرّت بكين في الكثير من الأحيان إلى الاستعانة بتل أبيب من أجل الحصول على دبّاباتٍ أو طائراتٍ قتاليةٍ سوفييتية، حتى تستطيع نسخها أو صنع دبّاباتٍ أو طائراتٍ تشبهها.

وقد تغاضت الدولة العبرية عن ذلك، وكان هدفها ترويج صناعتها العسكرية التي هي بدورها منسوخة إلى حدٍ ما عن الطائرات الأميركية أو الفرنسية.

كما باعت "إسرائيل للصين طائرات "كفير" ودبّابة "ميركافا". وبما أن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها القوّات المسلحة الصينية هي الصواريخ المضادّة، فقد استعانت بكين بالخبرات الإسرائيلية لتطوير صناعتها في هذا الحقل.

وقد تحولّت تل أبيب تدريجياً إلى المورّد الرئيسي للتكنولوجيا المتقدّمة للصين، بدءاً من تصدير المعدّات والوسائل الخاصّة بقمع التظاهرات والاضطرابات، التي طوّرتها الدولة العبرية أثناء الانتفاضة، "خلال أحداث ساحة تيان ان مين" للصين، واستخدامها في قمع ثورة الطلبة، وانتهاء بتحويل التكنولوجيا الأميركية إلى الصين، متجاوزة في ذلك جميع التعهّدات الخطّية والضمنية التي التزمت بها فيما يتعلق بتحويل هذه التكنولوجيا إلى طرفٍ ثالث.

لكن ثمّة فوارق أساسية فيما يختصّ بتحويل تكنولوجيا صاروخ "باتريوت" للصين. فهذه التكنولوجيا هي من أسس الاستراتيجية العسكرية الأميركية الراهنة، بحكم مهمّته كصاروخٍ مضادٍ للصواريخ البالستية أرض -أرض، والتي ترتكز على مكافحتها مجمل توجّهات العقيدة العسكرية الأميركية، المطروحة للمستقبل، كما عرضها التقرير الذي قدّمه الجنرال كولن باول، رئيس هيئة أركان القوّات الأميركية، للكونغرس الأميركي في يناير/كانون الثاني

1992، والذي حدّد فيه رؤية وزارة الدفاع للاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. فمع انهيار الاتحاد السوفييتي وتضاؤل التهديدات النووية، أصبحت الصين أحد محاور جهود الولايات المتحدة الأساسية للحدّ من إنتاج الصواريخ البالستيّة، خصوصاً التكتيكية "القصيرة والمتوسّطة المدى"، وانتشارها في العالم. وهذه الصورايخ هي تحديداً الأنظمة التي يشكّل الصاروخ "باتريوت " أحد أهمّ وسائل تأمين الوقاية منها، ومواجهتها، كما برهنت تجربة حرب الخليج الأولى.

وهكذا، فإن نجاح الصين في معرفة واستخدام التكنولوجيا المتقدّمة في الصاروخ "باتريوت"، سيشكّل تهديداً لقدرته على اعتراض الصواريخ الصينية البالستيّة، مستقبلاً، لأنّ مثل هذا النجاح، سوف يحدّد للصينيين آليّة تعامل الصاروخ "باتريوت" مع أجهزة الرادار، ومن ثمّ يمكّنهم من تطوير أنظمةٍ مضادةٍ تزوّد بها الطائرات وصواريخ "أم - 9" و "أم - 11" الصينية بعيدة المدى، ذات المنحى، بقصد التشويش المضاد، بما يفقِد الصاروخ "باتريوت" فاعليّته. وبالتالي، تتقوّض أسس إعادة توجيه مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأميركيّة، التي تقوم على التوصّل إلى نظامٍ يؤمّن وقاية عالمية ضدّ الضربات الصاروخية المحدودة.

وليس من الواضح كيف تمّت عملية التحويل هذه من الدولة العبرية إلى الصين. فإذا استبعدنا احتمال قيام تل أبيب بتزويد بكين بصاروخ أو أكثر من "باتريوت"، حيث كانت الولايات المتحدة قد أعطت "إسرائيل" أثناء حرب الخليج بطاريّتين لإطلاق صواريخ "باتريوت"، بالإضافة إلى 64 صاروخاً، فإن الاحتمال الأكيد، هو قيام خبراء صينيين بفحص هذه الصواريخ ودراستها في الدولة العبرية، ومن ثمّ نقل أجزاء محدّدة منها إلى الصين.

ولقد نجحت "إسرائيل" في تطويق الغضب الأميركي لدى افتضاح أمر تزويدها الصين بتقنيّات طيران وصواريخ وإلكترونيات أميركيّة بالغة التطوّر، سبق أن حصلت تل أبيب عليها بموجب اتفاق تحالفٍ استراتيجي مع الولايات المتحدة. وقد زادت المشاريع الصينية -"الإسرائيلية" المشتركة في المجالين العسكري والمدني على مائة مشروعٍ مختلف!

ويعتقد العديد من المراقبين في أجهزة المخابرات الغربية أن التعاون العسكري بين الدولة العبرية والصين لم يقتصر فقط على تطوير الأسلحة التقليدية والصاروخية، بل تعدّاه إلى المجال النووي الذي تملك فيه "إسرائيل" خبرات واسعة، خاصّة في مجال إجراء التجارب

تحت الأرض باستخدام تكنولوجيا (Decoupleds) التي يصعب على أجهزة تسجيل الزلازل رصدها؛ كذلك استخدام المحاكاة في إجراء التجارب النووية في المعامل من أجل تصغير الرؤوس النووية لتحميلها في الصواريخ ودانات المدفعية، بدلاً من إجراء عشرات التجارب الميدانية. وهو مغزى إصرار الصين على الحصول على أجهزة سوبّر كمبيوتر التي تفيد في إجراء هذه التجارب المعمليّة.

التعاون الصيني -الإسرائيلي في المجالات الاقتصادية

يقترن التعاون العسكري "الإسرائيلي" -الصيني بالتعاون في مجالات أخرى متعددة بين البلدين . وهو ما تفعله تل أبيب دائماً؛ فهي لا تفصل بين التعاون المدني والتعاون العسكري؛ بل إن التعاون في المجالات الأخرى كالزراعة والتجارة هو دائماً المدخل الذي تفضّله "إسرائيل" للتعاون العسكري عموماً.

هذا ما حصل في علاقات تل أبيب مع الدول الأفريقية، حيث ترسل في البداية خبراءها الزراعيين والفنيين. لكنّها سرعان ما تتحوّل إلى الخبراء العسكريين بحجّة قدرتها على حماية النظام القائم الذي سمح لها بالتغلغل داخل بلاده، ومن ثمّ الاستفادة الماديّة البحتة وكسر العزلة الدولية التي أحاطت "بإسرائيل " خلال الأربعين عاماً الماضية، خصوصاً في العالم الثالث.

وعلى الرغم أن الدولة العبرية أصبحت في مرحلةٍ من المراحل أحد أهم مصادر التكنولوجيا المتطوّرة بالنسبة للصين، فإن ذلك لم يكن كافياً لها، حيث تغلغلت الشركات التجارية الصهيونية في بلد المليار ونصف المليار نسمة، وبدأت تل أبيب ترسل البعثات التجارية إلى بكين لعقد الصفقات في مجالاتٍ متعدّدةٍ كالزراعة وصيد الأسماك والمعدّات الطبية. ولعب القنصل "الإسرائيلي" السابق في هونغ كونغ روبين ميرحاف، وهو رجل مخابرات سابق، دوراً كبيراً في تسهيل دخول التجّار الصهاينة إلى الصين. كما استعمل هذا القنصل في كثيرٍ من الأحيان طرقاً غير شرعية لدخول الإسرائيليين إلى الصين مثل تزوير جوازات السفر الفليبّينية.وقامت الشركات الإسرائيلية بعقد اتفاقاتٍ مهمّةٍ مع الصين، مثل إقامة مصنع كبير للنسيج، وآخر للصناعات الكيميائية. وباعت شركة "غرونوت" التابعة لاتحاد الكيبوتزات الصين جرّاراتٍ زراعية بمبلغ مليون دولار؛ كما قام بنك "هبوعليم" أحد أكبر البنوك بتمويل عدّة مشاريع في الصين، وخصوصاً بناء الفنادق في مدينة شنغهاي.

ويملك تاجر السلاح الإسرائيلي الشهير شاؤول ايزنبرغ مشاريع عدّة في الصين، منها مصنع للزيتون وشبكات للريّ. وتقدّر استثماراته بأكثر من نصف مليار دولار.

وقامت شركة "إي-سي - تليكلوم" ببيع الصين أسلاكاً هاتفية، وشركة "ديكو" ببيع الفواكه المجففة، وشركة "سيتكس" ببيع أجهزة الكمبيوتر.

كما يعتقد الخبراء بأن هناك أكثر من مشروع مشترك بين بكين وتل أبيب لا زال على طاولة البحث. ومن المتوقّع أن يتمّ الاتفاق بين البلدين على إقامة عدّة مصانع، منها مصنع لتقطيع الماس، وآخر لتصنيع الأحذية والملبوسات؛ فيما تدرس الحكومة الصينية أكثر من 50 مشروعاً إسرائيلياً.

في عام 1989، افتتحت الصين مكتباً للسياحة في تل أبيب، بينما افتتحت "إسرائيل" في العام 1990 مكتباً للأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الطبيعية والإنسانية في بكين. وسرعان ما أصبحت للمكتبين صلاحيات قنصليّة.

وقد ساعد افتتاح هذين المكتبين في بكين وتل أبيب على تشجيع مواطنين يحملون جوازات سفر "إسرائيلية" على القيام بزياراتٍ للصين، شرط أن تكون الرحلة جماعيّة ومنظّمة. لكن فيما بعد، سمحت بكين للإسرائيليين القيام بزياراتٍ بشكلٍ انفرادي، بعد أن كان ذلك ممنوعاً حسب قرارٍ اتخذته الحكومة الصينية عام 1997. وفتحت الصين أبوابها للسيّاح الأجانب يومها، باستثناء الذين يحملون جوازات سفر من جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية و "إسرائيل".

وهناك اعتمادٌ صينيٌ متزايدٌ وملحوظٌ على الصناعات الزراعية الإسرائيلية، الأمر الذي يوفّر سوقاً مهماً لتصريف هذا الناتج الصناعي والزراعي في سوق الصين الواسعة. وقد قامت شركة "غرونوت" التابعة لاتحاد الكيبوتزات ببيع الصين جرّاراتٍ زراعية بمبلغ مليون دولار.

وقد لعب اليهود الصينيون دوراً لدى حكومة بلادهم لتليين موقفها تجاه "إسرائيل"، وتشجيعها على إقامة علاقاتٍ عسكريةٍ وتجاريةٍ وسياحيةٍ مع تل أبيب.

هذه الأمور مجتمعة شجّعت أحد المسؤولين في وزارة الحرب الصهيونية على أن يطلب من المسؤولين الصينيين السماح ليهود الصين بالهجرة إلى "إسرائيل"، فردّ عليه المسؤول الصيني قائلاً: "إن مجموع اليهود الذين يعيشون في الصين لا يزيد على بضع مئات، وهم

يتمتّعون بامتيازاتٍ خاصة، إذ سمحنا لهم بإنشاء شركةٍ خاصّةٍ للبنـــاء، وباســـتخدام أمـــوال أجنبية، كما أنهم لا يتقيّدون بقانون تحديد الإنجاب".

وقد حاول "الإسرائيليون " استغلال ورقة يهود الصين عدّة مرّات عن طريـــق الولايـــات المتّحدة الأميركية، وسعوا إلى تسليط الضوء عليهم، حيث بدأ اليهود الصينيون بالهجرة فعلاً إلى الدولة العبرية في منتصف الثمانينيات، إلاّ أن عددهم لم يتجاوز عدد أصابع اليدين.

ولا توجد بين يدينا إحصائية محدّدة عن عدد اليهود في الصين. لكن مـــن المعـــروف أن عدداً من اليهود العراقيين كانوا قد هاجروا إلى مدينة شنغهاي في القرن التاســـع عـــشر، و ارتفع عددهم بعد الثورة البلشفية. وتقدّر الأوساط الصهيونية أن عدد اليهود في الصين يتراوح ما بين 30 و40 ألف نسمة؛ ومن جانبهم، يقول الصينيون أن هذا العدد مبالغ به جـــداً، وأن عدد اليهود في البلاد لا يتعدّى عشرة آلاف، يقطن معظمهم في مدينة كايفنغ.

إن كلّ ما ذكرناه يعطي صورة واضحة عن توجّهات الدولة العبرية الاستراتيجية عموماً، وليس عن العلاقات بين تل أبيب والصين فقط. أي أن دور "إسرائيل" في المنطقة هـــو دور إقتصادي - عسكري - علمي .. وتدميري لاحقـــاً ..إنـــه، وبـــدون مبالغـــات، الـــسرطان الصهيوني.

الهوامش:

1- DAVID BEN GURION , Rebrich and Destiny of Israel, Newyork , Philoshical Libray, 1954

2 - خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار إشراق، عمّان، ودار الجليل، دمشق، 1986.

3- The Economist , London 221980 / 11 /

4 - مجلة News Week الأميركية 23 / 11 / 1980 و 4 / 7 / 1988.

5 - مجلة Defense Weekly الأمريكية، 14 / 7 / 1999.

6 - نشرة التقرير البرازيلي الإقليمي عن أمريكا اللاتينية: Latin American Report Brazil، والصادر في لندن بتاريخ 6 / 2 / 1991.

7 - صحيفة معاريف، تل أبيب، 22 / 7 / 1983.

8 – صحيفة معاريف، تل أبيب، 22 / 12 / 1997.

9 - صحيفة جيروزاليم بوست، القدس، 24 / 7 / 1983.

10 - صحيفة جيروزاليم بوست، القدس، 21 / 8 / 1984.

11 - صحيفة دافار، تل أبيب، 12/ 8 / 1991.

12 - صحيفة هآرتس، تل أبيب، 11 / 12 / 1991.

13 - صحيفة هآرتس، تل أبيب، 14 / 5 / 1998.

14 - مجلة الأرض، لندن، 27 / 6 / 1999.

15 - مجلة القوّات الجويّة، أبو ظبي، مارس / آذار 1999.

16 - صحيفة الخليج، الشارقة، 24 / 1 / 1992.

17 - صحيفة الخليج، الشارقة، 8 / 3 / 1993.

18 - صحيفة الإتحاد، أبو ظبي 24 / 1 / 1992.

19 - صحيفة الإتحاد، أبو ظبي 16 / 9 / 1992.

20 - صحيفة الإتحاد، أبو ظبي 30 / 3 / 1993.

21 - صحيفة الأهرام، القاهرة 10 / 2 / 1992.

22 - صحيفة البيان، دبي، 13 / 1 / 1992.

23 - صحيفة البيان، دبي، 2 / 7 / 1993.

24 - صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 11/ 10 / 1993.

25 - الشرق، الدوحة، 21 / 1 / 1992.

26 - مجلة الدولية، لندن، 9 / 12 / 1991.

27 - صحيفة السياسة، الكويت، 25 / 10 / 1993.

28 - صحيفة الأنباء، الكويت 22/ 10 / 1993.

29 - صحيفة عكاظ، الرياض، 26 / 10 / 1993.

30 - صحيفة النهار، بيروت، 4/ 3 / 2000.

31 – صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 11 / 4 / 2000.

32 - صحيفة الحياة، لندن، 26 / 4 / 2000.

33 - صحيفة السفير، بيروت، 25 / 5 / 2000.

34 - صحيفة اللواء، بيروت، 14 / 4 / 2002.

35 - صحيفة الحياة، بيروت، 1 / 9 / 2002.

36 - صحيفة السفير، بيروت، 23 / 1 / 2003.

37 - صحيفة النهار، بيروت، 25 / 6 / 2004.

38 - صحيفة هآرتس العبرية، 22 / 12 / 2004.

39 - صحيفة السفير، بيروت، 16 / 5 / 2005.

40 - مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 83، كانون الأول / ديسمبر 2005.

41 - مجلة السياسة الدولية، العدد 165، تموز / يوليو 2006.

42 - صحيفة يديعوت أحرونوت، 10 كانون الثاني / يناير 2007.

43 - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، شتاء 2007.

الفصل الخامس

العلاقات الاسرائيلية - التركية

التطور التاريخي للعلاقة التركية -الإسرائيلية

في غياب العمل العربي المشترك وانعدام المعايير التي تحكم العلاقات العربية -التركية من جهة، وفي ظلّ التحرّك "الإسرائيلي" المكثّف من الجهة المقابلة، أخذت الأمور على الساحة التركية تسير في منحىً خطيرٍ للغاية، وصل إلى درجةٍ حدّدت معه تركيا موقعها على خارطة علاقاتها العربية والصهيونية. فاختارت لتلك العلاقة اللون الذي يتّفق مع الرغبة "الإسرائيلية"، وحدّدت موقعها إلى جانب تطوير تلك العلاقات، مستخفّةً بكلّ ما لها من علاقاتٍ مع الدول العربية بمجموعها، على الرغم من ضخامة تلك العلاقات، لأن أحداً من تلك الدول لم يثِر معها صراحة عدم احترامها للمعايير التي يجب أن تحكم تلك العلاقات، ولأن أحداً منها لم يلفت انتباهها أو يعبّر لها عن قلقه من "الابتسامة العريضة" التي تملأ وجهها الأخر في خطب ودّ الطرف "الإسرائيلي" هذه الأيام.

لقد أصبح مثيراً للانتباه أن تكون بعض الصحف التركية نفسها أكثر إشفاقاً على تلك العلاقات من العرب أنفسهم، وأكثر جرأة من العرب على دقّ ناقوس خطر تدهور هذه العلاقات.

ومنذ توقيع الاتفاق العسكري التركي -"الإسرائيلي" في مطلع العام 1995، والعلاقات العربية -التركية تمرّ بمرحلةٍ حرجة، إذ ترى بعض الدول العربية وقطاعات واسعة من الرأي العام ووسائل الإعلام العربية أن هذا الاتفاق يشكّل تهديداً للأمن القومي العربي.

في هذا الفصل نحاول تحديد الأسباب التي دفعت تركيا إلى توقيع الاتفاق، والأهداف التي تتوقّع تحقيقها، مع تحليل أبعاده وآثاره المتوقّعة على الأمن القومي العربي، بادئين باستعراض أهداف ومبررات العلاقات العسكرية الإسرائيلية -التركية ومراحل تلك العلاقات.

لم تبرز العلاقات العسكرية الإسرائيلية –التركية فجأة ودون وجود أهدافٍ ومبرّراتٍ لها، بل كانت نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية لكلٍ من تركيا و"إسرائيل"، وعلاقاتهما مع دول جوارهما، إضافة إلى أنها جاءت تمشّياً مع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا. وعليه، فإن ثمّة أهداف ومبرّرات تسعى الدولتان لتحقيقها، يمكن إجمالها على الشكل الآتي :

أ- الأهداف والمبرّرات التركية للعلاقات مع "إسرائيل"

رأت المؤسسات العلمانيّة في تركيا بعامّة، والمؤسسة العسكرية بخاصّة، أن تعاونها العسكري مع الدولة العبرية قد يحقّق لها الأهداف الداخلية والخارجية الآتية:

1 - ممارسة الضغوط على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا

تسعى الدولة التركية إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، خصوصاً بعد تسلّم نجم الدين أربكان ومن بعده رجب طيّب أردوغان رئاسة الوزراء في تركيا. إذ رأت المؤسسات العلمانيّة في النشاطات الإسلامية تهديداً لتوجّهاتها العلمانيّة وخطراً على علاقاتها مع الكيان الصهيوني والغرب. لذلك، ارتأت أن تعاونها العسكري مع الدولة العبرية يمنحها قوّة لممارسة ضغوطاتها على تلك النشاطات، إضافة إلى أنه يمكن الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مقاومة الحركات الإسلامية الأصولية.

2 - التصدّي لنشاطات حزب العمّال الكردستاني

عانت تركيا، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبشرياً، من العمليات العسكرية التي شنّها حزب العمّال الكردستاني على المؤسسات التركية المختلفة خلال الفترة ما بين عامي (1984 -1995)، والتي ترتّب عليها خسارة أكثر من 20 ألف ضحيّة، وتدمير أكثر من 2000 قرية، ونفقات سنوية تقدّر ما بين(6 -8) مليار دولار أمريكي. لذلك، كان من جملة أهداف تركيا الرئيسة من وراء التعاون العسكري مع "إسرائيل"، الإستفادة من خبراتها الفنّية والأمنية والعسكرية والمعلوماتية، للحدّ من نشاطات حزب العمّال.

3 - ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة لها

عانت تركيا، من مشاكل عديدة ومعقّدة مع دول جوارها، وبخاصّةٍ مع سوريا والعراق وإيران واليونان وروسيا، ما جعلها في وضعٍ صعب، ووسط ظروفٍ مقلقة. ويعبّر حكمت شتين، وزير خارجية تركيا السابق، عن ذلك الوضع بقوله: " بسبب العوامل الجيو-جغرافية والجيو-استراتيجية، وموقع تركيا المجاور لدولٍ معظمها غير مستقر، وغير متوقّع الاحتمالات، يجعلها (تركيا) في مواجهة العديد من التحدّيات، وهي في معظمها محتملة الأزمات والصراعات التي يمكن أن تصلها... فلتركيا مشاعر القلق مع أربع دولٍ مجاورةٍ لها هي، اليونان وإيران وروسيّا وسوريا".

وتتعدّد أسباب الخلافات ما بين تركيا وسوريا، ومنها النزاع حول الحدود بين البلدين، واستيلاء تركيا على لواء الإسكندرونة السوري عام 1939، وقضية توزيع مياه الفرات، والادّعاء التركي بأن سوريا تدعم حزب العمّال الكردستاني عسكرياً ولوجستياً، إضافة إلى المخاوف التركية من التعاون العسكري السوري مع اليونان، وبخاصّةٍ في أعقاب التوقيع على اتفاقية تعاونٍ عسكريةٍ بين البلدين عام 1995. أما الخلاف مع إيران، فيتمثّل في ادعاء تركيا بأن الأخيرة تدعم النشاطات الإسلامية في تركيا، وتوفّر الدعم لحزب العمّال الكردستاني. أما مع العراق، فهناك خلافات حول توزيع مياه دجلة، والادعاء بأنه يدعم حزب العمّال ؛ فيما يتجسّد الخلاف مع روسيا حول المرور في المضائق، والتنافس على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وتختلف تركيا مع اليونان حول بحر ايجه، وقضية قبرص، والادعاء التركي بدعم اليونان لحزب العمّال الكردستاني.

ونظراً لتعدّد مشكلات تركيا مع دول جوارها وتعقّدها، فقد رأت أن تعاونها العسكري مع تل أبيب سيجعل منها قوّة قادرة على مجابهة أيّ دولة في حالة حدوث نزاع عسكري معها، إضافة إلى اتخاذ تلك العلاقة كورقة ضغط على تلك الدول لوقف ما تسمّيه تركيا بـــ "دعم الأكراد" وعدم مطالبتها بحقوقها بشأن الأراضي والمياه، كما هو الحال بالنسبة لسوريا.

4 - تحديث وتطوير الجيش التركي

ترى تركيا بأنها تستطيع التغلّب على التهديدات الداخلية والخارجية من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادراً على مواجهة تلك التهديدات بفاعلية. علماً بأن تعداد الجيش التركي يبلغ نحو نصف مليون جندي نظامي ونحو 400 ألف احتياطي، ولديه 4300 دبابة، و450 طائرة. وهذا يعدّ جيشاً كبيراً من ناحية العدد وفقاً للمفاهيم العسكرية، وبخاصّة إذا ما قورن بالجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. ولكنّ أغلب أسلحته من الأنواع القديمة وتحتاج إلى تطوير؛ ويُضاف إلى ذلك ضعف في القدرات العسكرية التركية ضدّ أسلحة الدمار الشامــل، وكذلك في نظام الاتصالات ووسائل النقل الضرورية.

لقد وضعت تركيا خططها العسكرية لتطوير جيشها وتحديثه ليصبح قادراً على أن يكون في طليعة الجيوش في منطقة الشرق، وحتى على المستوى العالمي. وأهمّ ما جاء في تلك الخطط المستقبلية، إنفاق نحو 150 مليار دولار أمريكي لتحديث الجيش التركي خلال 25

علماً، من بينها 65 مليار دولار لتطوير السلاح الجوّي، و60 ملياراً للقوّات البرّية، و25 ملياراً للقوّات البحرية.

وكان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتطوير وتحديث الجيش التركي، لأن مصدر 80% من أسلحته منها. وقد واجهت تركيا صعوبات في الحصول على الأسلحة الأمريكية المتطوّرة نظراً لاعتراضات جماعات حقوق الإنسان الأمريكية، بحجّة انتهاكها حقوق الإنسان، إضافة إلى اعتراض جماعات الضغط والمجموعات المعارضة لتركيا، وبخاصّة اليونانية التي عارضت بشدّة تزويد تركيا بالأسلحة المتطوّرة. ولم تكن إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون راغبة في خوض صراعٍ مع تلك المجموعات، حيث لجأت إلى الدولة العبرية، من الباب الخلفيّ لها، والتي تمتلك تكنولوجيا عسكرية متقدّمة وبديلة عن الأسلحة والتكنولوجيا الأمريكية لتقوم بهذه المهمّة، من خلال تشجيعها لقيام تحالف إسرائيلي- تركي.

وبذلك، فإن تلك المجموعات لا تستطيع الاعتراض على قيام "إسرائيل" بتحديث وتطوير الجيش التركي وتزويده بالأسلحة المتطورة، لاعتباراتٍ عديدةٍ أهمّها أنها دولة حليفة للولايات المتحدة، والنفوذ اليهودي فيها كبير.

كما أن الأسلحة الإسرائيلية أقلّ كلفة من الأسلحة الأمريكية، و"إسرائيل" لا تربط عملية بيع أسلحتها بقضايا حقوق الإنسان. وبذلك، فإن الولايات المتحدة استطاعت الخروج من المأزق السابق من خلال تشجيع التحالف العسكري الإسرائيلي–التركي، الذي يلبّي للأخيرة حاجتها في الحصول على أسلحة متطورة، وأيضاً المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في الوقت نفسه!

5 - تدعيم دور تركيا الإقليمي

رأت تركيا أن مساهمة تل أبيب في تحديث قوّاتها العسكرية سيجعلها مؤهّلة لأن تتحرّك بفاعلية في المجال الإقليمي، أي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في ظلّ قوّةٍ اقتصاديةٍ تتمتّع بها، وموقعٍ استراتيجي مهم. ومن شأن ذلك أن يتيح لتركيا القيام بدورٍ إقليميٍ بارزٍ في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنيّة، بالتنسيق والتعاون مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، بهدف مواجهة "الإرهاب" المتجسّد من وجهة نظرهم بـ"الإسلام الأصولي" ممثّلاً ببعض المنظمات الإسلامية المتطرّفة في تركيا، ومنظمة حماس

للفلسطينية وحزب الله اللبناني، وحزب العمّال الكردستاني! كما تسعى تلك الدول من وراء تعاونها الإقليمي إلى نشر "الاستقرار والأمن"، وحفظ التوازن الإستراتيجي، ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية لدى الدول الأخرى غير تركيا و"إسرائيل"، وبالذات الدول الإسلامية!

6 - توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل

من شأن توطيد تركيا لعلاقاتها العسكرية مع الدولة العبرية أن توطّد، أيضاً، العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وبالتالي، فإن "إسرائيل" ستقدّم لتركيا خبراتها في تلك المجالات، إضافة إلى أنها ستدعم الدخول التركي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، كالسوق الأوروبية المشتركة ؛ كما أنه بإمكان مراكز الضغط اليهودية في الولايات المتحدة أن تدعم المطالب العسكرية والاقتصادية التركية لدى الإدارة الأمريكية.

7 - إستعادة مكانتها في السياسة الأمريكية

تمتّعت تركيا قبيل فترة التسعينيات من القرن الماضي بأهمّية أو مكانة مرموقة في السياسة الأمريكية في المنطقة لكونها خطّ الدفاع الأول أمام الخطر الشيوعي. لكن، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وانتهاء الحرب الباردة، شعرت النخبة العسكرية التركية أن أهمّيتها قد تراجعت؛ لذلك، هي رأت أن تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع "إسرائيل" سوف يعيد لها تلك الأهمّية.

ب- الأهداف والمبرّرات الإسرائيلية للعلاقة مع تركيا

رمت "إسرائيل" إلى تحقيق عدّة أهداف من وراء تعاونها العسكري مع تركيا، منها:

1 - فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية في تركيا

سعت الدولة العبرية إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا بهدف فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها العسكرية، والتي من شأنها أن توفّر لها دخلاً مالياً مهماً في ظلّ توقّعات بحصولها على معظم الصفقات العسكرية التركية لتحديث جيشها. وبالتالي، فإن بيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية إلى تركيا سيؤدّي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسة على تلك الصادرات؛ إضافة إلى وجود توقّعات إسرائيلية بقيام الولايات المتّحدة الأمريكية بتخفيضها للدعم المالي المقدّم للكيان. وعليه، تشكل العلاقة مع تركيا عاملاً إيجابياً للاقتصاد الإسرائيلي. ويتضح ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به

إسحاق مردخاي، وزير الحرب الصهيوني، أثناء زيارته لتركيا عام 1996، حول تلك الصفقات العسكرية بقوله: "من منظورنا، نحن نتطلع إلى منجم ذهبٍ محتمل"!

2 - الضغط على سوريا وإيران

رأت "إسرائيل" في سوريا، كما هو الحال بالنسبة لتركيا، عدوّتها الرئيسة. لذلك، هي سعت من خلال تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط على سوريا عسكرياً ووضعها بين فكّي الكمّاشة الإسرائيلية والتركية، وبخاصةٍ بعد أن وزّعت سوريا قوّاتها العسكرية على تلك الجبهتين كونهما تشكّلان خطراً عليها، حيث لم يعد بمقدورها أن تشكّل خطراً عسكرياً على "إسرائيل"، أو أن تفكّر على أقلّ تقدير باسترجاع الجولان في ظلّ هذه الأوضاع. لقد استطاعت تل أبيب أن تمارس ضغوطاً عسكرية على سوريا، من خلال وجودها العسكري-الأمني في الأراضي التركية، الأمر الذي أتاح لها جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشآت العسكرية والاقتصادية الحسّاسة في سوريا، بحيث غدا أمنها القومي معرّضاً للخطر من جرّاء ذلك، إذ أن تلك المعلومات ستستغلّ مستقبلاً من قبل "إسرائيل" نفسها أو تركـــيا، في حالة نشوب حربٍ مع سوريا.

كما سعت "إسرائيل" من وراء ضغطها على سوريا، بمباركةٍ أمريكية، إلى إجبارها على الدخول في المفاوضات وفقاً للشروط الإسرائيلية والأمريكية للتسوية السلمية، بهدف التنازل عن بعض مطالبها بشأن الجولان ووقف دعمها لحزب الله اللبناني، الذي أقضّ مضاجع الكيان. وتعتبر كلٌّ من "إسرائيل" وتركيا أن تحالفهما العسكري هو الردّ المناسب على السعي السوري للحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية!

وفيما يتعلّق بإيران، فإن الدولة العبرية ترى فيها قوّة إقليمية قد تشكّل عليها وعلى تركيا نفسها خطراً كبيراً، إضافة إلى أنها تسعى لمنافستهما إقليمياً، وهي التي تمتلك بنية عسكرية متقدّمة وأسلحة دمار شامل وأسلحة كيماوية! كما أنها دولة مصنّعة للأسلحة، وبالذات الصواريخ البالستية؛ يضاف إلى ذلك أن إيران هي داعم رئيس لحزب الله اللبناني. وعليه، فإن تل أبيب ترى في تعاونها العسكري مع تركيا ورقة ضغطٍ على إيران، من خلال تواجدها على الأراضي التركية لتكون بمثابة قاعدة عسكرية للتجسّس عليها، وإمكانية استغلالها لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وذلك لأن القواعد العسكرية التركية تتيح للكيان الصهيوني

ضرب أية أهداف عسكرية واقتصادية في إيران بسهولة ويسر لقربها من الأراضي التركية، إذ بإمكان الطائرات الإسرائيلية ضرب تلك الأهداف دون حاجة للتزوّد بالوقود في الجوّ.

3 - الاستفادة من المميّزات العسكرية والإستراتيجية إلى تتمتّع بها تركيا

تتميّز الأراضي والمياه والأجواء التركية بالاتساع والتنوّع، إضافة إلى أنها مشابهة وقريبة لمثيلاتها في إيران وسوريا والعراق، بحيث يمكن أن تستغلّها "إسرائيل" لتدريب ملاكاتها العسكريّة، نظراً لقلّة توافرها لديها. فمثلاً، الأجواء الإسرائيلية ضيّقة وغير مناسبة لتدريب الطيّارين الصهاينة في بيئاتٍ جغرافيةٍ متنوّعة، فيما تتميّز الأجواء التركية باتساعها، وتنوّع التضاريس الجغرافية التي تجري فيها التجارب؛ كما أن أجواءها تماثل إلى حدٍ كبيرٍ الأجواء في إيران وسوريا والعراق، وهي قريبة من تركيا، ممّا يسهّل على الطيّارين الإسرائيليين ضرب أهداف عسكرية واقتصادية في تلك الدول مستقبلاً.

4 - تدعيم دورها الإقليمي

ترى الدولة العبرية أن توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا من شأنه أن يدّعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، إذ أن تلك العلاقة قد منحتها بطاقة دخول رسمية أخرى، غير معاهدات السلام العربية-الإسرائيلية، إلى منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، عبر دولةٍ إسلامية. كما أن تعاونها مع تركيا، سيمنحها القدرة على طرح المشاريع المشتركة بينهما لتكون وفقاً لمصالحهما، إضافة إلى سعيهما المشترك للتصدّي للقوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، سوريا، ومصر، والتي قد تحاول إيجاد نوع من التوازن الإستراتيجي مع تركيا و"إسرائيل". وتعلّق الأخيرة آمالها، من خلال توطيد علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع تركيا، بأن تكون بوّابة دخول لها إلى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصادية الهامّة هناك، وبخاصّة البترول، وذلك لأن تركيا تربطها بتلك الدول، علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي.

5 - الإفادة من الامكانات الاقتصادية التركية

توجد في تركيا إمكانات اقتصادية كبيرة تتمثّل في الزراعة والمياه. وإسرائيل بأمسّ الحاجة للحصول على المورد الأخير، حيث جرت مفاوضات حول تزويد تركيا لإسرائيل بالمياه بطرق ووسائل متنوّعة. إضافة إلى أن "إسرائيل" تأمل بان تصدّر خبراتها الاقتصادية،

وبخاصّة الزراعية، إلى تركيا، حتى تجلب لها الفوائد المالية. هذا فضلاً عن السعي لتطوير التبادل التجاري بين البلدين.

دوافع ومبررات العلاقة بين البلدين

اتجهت أنظار مؤسّس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى السلطان العثماني لتقديم المساعدة لاغتصاب فلسطين وتأسيس الوطن القومي اليهودي، وفق ما يسمى ببرنامج "بال" الذي فشل بسبب معارضة الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على فلسطين. وقد قابل هيرتزل السلطان عبد الحميد الثاني لكي يحظى بدعمه. ولكن المحادثات انتهت إلى الفشل رغم الوعود المالية والسياسية التي قدّمها هيرتزل.

وقد تعزّزت العلاقات الصهيونية -التركية بعد تأسيس الدولة العبرية. وكانت سنة 1949 سنة حاسمة في تاريخ علاقات تركيا مع "إسرائيل"، وبالتالي علاقاتها مع الدول العربية. فقد بدأت تركيا خلال هذه السنة بحث موضوع الاعتراف بالدولة اليهودية تحت ضغط الولايات المتّحدة الأميركية ورغبة من تركيا في التقرّب إلى الدول الغربية؛ وكان وزير خارجية تركيا نجم الدين صادق، قد أدلى في الثامن من شهر فبراير/شباط 1949 إلى وكالة أنباء الأناضول التركية بتصريحٍ قال فيه "إن دولة "إسرائيل" حقيقة واقعة. وقد اعترف بها أكثر من ثلاثين دولة، والممثّلون العرب يُجرون محادثات مع ممثّلي إسرائيل. أما فيما يتعلق بتركيا، فإننا لكي نتمكن من القيام بواجبنا في لجنة التوفيق بصورةٍ أفضل، وجدنا أن عدم تغيير موقفنا الحالي سيكون أكثر فائدة"[٦٠] مع ذلك، لم تمضِ على هذا التصريح سوى مدّة قصيرة حتى أعلنت تركيا في 28 مارس/آذار 1949 اعترافها بالدولة العبرية إعترافاً واقعياً. وفي 11 مايو/أيار، تقدّمت تل أبيب بطلبٍ للانضمام الى الأمم المتحدة، وقد صوتّت البلدان العربية ضدّ هذا القرار بطبيعة الحال، فيما امتنعت تركيا عن التصويت.

وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول من السنة نفسها، عيّن فيكتور إليعازر "قنصلاً عاماً للدولة العبرية في تركيا. ولم تحلّ سنة 1950، إلاّ وقامت تركيا في يناير/كانون الثاني من تلك السنة بالاعتراف بالدولة اليهودية اعترافاً قانونياً كاملاً. وتأسست العلاقات الدبلوماسية بين تركيا و "إسرائيل" على مستوى المفوّضيات، وعيّن إلياهو ساسون أول وزيرٍ مفوّضٍ للدولة العبرية في تركيا.

وكان رئيس الجمهورية التركي آنذاك عصمت إينونو، قد أشار إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والدولة العبرية في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح دورة المجلس الوطني التركي، بقوله: "...وقد دخلنا في علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع دولة "إسرائيل" التي ولدت حديثاً. ونأمل أن تكون هذه الدولة عنصر أمن واستقرار في الشرق الأوسط..."!

كانت تركيا أوّل دولةٍ مسلمةٍ تعترف بالدولة العبرية. وكان لهذا الاعتراف أكبر الأثر في العلاقات التركية - العربية من الصّعب أن يزول، لأن العرب لا يمكن أن يقبلوا هذا الموقف من أيّ دولةٍ صديقة، وبخاصّةٍ من دولةٍ مسلمةٍ كانت حامية لفلسطين، ورفض أسلافها تهويدها بأيّ ثمن. وكانت تركيا في جميع اتصالاتها مع البلدان العربية تحاول تقديم شتّى التبريرات التي لم تكن في جملتها مقبولة. وبقي اعتراف تركيا بالدولة اليهودية ذكرى مؤلمة في تاريخ العلاقات العربية -التركية، وحجر عثرةٍ حال دون تطوّر تلك العلاقات تطوراً حقيقياً يقوم على أساسٍ متين.

وعلى إثر اغتصاب فلسطين في مايو/أيار 1948 وقيام دولة الصهاينة، بدأت بين يهود تركيا موجة من الهجرة لم يسبق لها مثيل. وكان عدد اليهود في تركيا تلك السنة 78.730 فرداً من بين سكّانها الذين كان يبلغ مجموعهم 18 مليون نسمة؛ ولم تضع الحكومة التركية أيّ عراقيل دون تلك الهجرة التي كانت، بلا ريب، ضارّة بمصالح الدول العربية، لأن السماح بالهجرة إلى الكيان الصهيوني معناه دعم "إسرائيل" والإضرار بمصالح العرب في فلسطين.

وفي مارس/آذار 1949، سمحت الحكومة التركية لفيكتور إليعازر الذي أصبح فيما بعد أوّل قنصلٍ عام "لإسرائيل" في تركيا، بتأسيس مكتبٍ في استانبول لرعاية جميع المسائل المتعلّقة بهجرة يهود تركيا إلى "إسرائيل". وفي 23 يوليو/تموز 1949، وافقت على مجيئه إلى تركيا لافتتاح هذا المكتب.

وكانت الهجرة اليهودية من تركيا قد بدأت في سبتمبر/أيلول عام 1948، وبلغت ذروتها في أبريل/نيسان 1949، حتى انخفض عدد اليهود في تركيا بمقدار 30.000 نسمة. وكانت هذه ظاهرة جديرة بالاهتمام، لأنها حدثت في وقتٍ كان فيه الوضع السياسي في تركيا جيّداً جداً بالنسبة لليهود. وهذا يدلّ على أن المهاجرين لم يهاجروا بسبب الاضطهاد، وإنما بدافع الأفكار الصهيونية؛ فقد كان العطف الشديد الذي شعر به يهود تركيا نحو "إسرائيل" وموجة

الحماسة والأمل التي أثارها قيام الدولة اليهودية، من أهمّ أسباب تلك الهجرة· وكانت المشاعر الصهيونية قوميّة بصورةٍ خاصّةٍ بين الشبّان اليهود·ومع ذلك، فقد كانت هنالك وراء الهجـرة بعض العوامل الاقتصادية أيضاً، لأن أغلبيّة المهاجرين كانوا ممّن ينتمون إلى الطبقة الفقيرة مـن اليهود، وكان معظمهم من العاطلين والباعة المتجوّلين، أو من ذوي الأجور المنخفضة جداً·

وتوقّفت الهجرة اليهودية تقريباً في يوليو/تموز 1950، بعدما هاجر كلّ من يرغـب فـي الهجرة من اليهود أو كان قادراً عليها. وأصبح معدّل اليهود الذين يهاجرون من تركيا سنوياً يبلغ حوالي 200 شخص لم يذهبوا جميعاً إلى "إسرائيل"، بل إن بعضهم كـان يـذهب إلـى أميركا الشمالية أو الجنوبية وبعض الأقطار الأخرى"·

علاقات "ودّية" مطّردة!

بعد اعتراف أنقرة بالكيان الصهيوني وتبادلها التمثيل الدبلوماسي معها، أصـبح موقـف الحكومة التركية وديّاً بصورةٍ متزايدة، وذلك على الرغم من أن النشاط الـصهيوني داخـل تركيا كان ممنوعاً بصورة رسمية. ولم يكن يُسمح ليهود تركيا بالمشاركة فـي المـؤتمرات الصهيونية واليهودية في الخارج؛ ففي يونيو/حزيران 1950، عقدت اتفاقية تجارية بين تركيا والدولة العبرية، سهّلت العلاقات التجارية التي كانت قائمة أساساً بين البلدين بسبب طبيعـة اقتصادياتهما التي يكمل بعضها بعضاً. وفي فبراير/شباط 1951، عقدت اتفاقية نقلٍ جوّي بين البلدين، حيث بدأت رحلات منتظمة بين اسطنبول واللدّ بطائرات الخطوط الجوّيـة التركيـة و(إلعال) الإسرائيلية· كما بدأت شركة النقل البحري التركية بتسيير رحلاتٍ لنقـل الركـاب والبضائع من موانيء البلدين· وأخذت الشركات الإسرائيلية الكثير من المقاولات في تركيا.

وفي أغسطس/آب 1951، كان مجلس الأمن الدولي ينظر في موضـوع القيـود التـي فرضتها مصر على البضائع التجارية التي تمرّ عبر قناة السويس، ممّا كان يلحـق الـضرر بتجارة الدولة العبرية· وقد دافع مندوب تركيا في المجلس عن الموقف الصهيوني دفاعاً، قوياً كان له وقع سيّء لدى البلدان العربية· ومع ذلـك، فقـد صـوّتت تركيـا فـي الأول مـن سبتمبر/أيلول 1951 مؤيّدة القرار الذي يدعو مصر إلى إنهاء القيود المفروضة على البضائع الإسرائيلية·

في ديسمبر/كانون الأول عام 1956، تعرّضت مصر لعدوانٍ مشتركٍ من فرنسا وبريطانيا

و"إسرائيل". وعلى الرغم من أن تركيا لم تكن تعطف على الرئيس جمال عبد الناصر، بل تتمنّى سقوطه، كان لا بدّ لها من اتخاذ إجراءٍ ما ضدّ هذا العدوان السافر، وكان هذا الإجراء هو سحب سفيرها من الدولة العبرية.

ومع ذلك، فإن تركيا أكّدت للصهاينة بصورةٍ سرّيةٍ أن هذا الإجراء لم يُقصد به سوى الحفاظ على ميثاق بغداد، الذي عقِد في فبراير/شباط 1955، وكان العراق أحد أعضائه المهمّين، وأنه لن يسيء إلى علاقات تركيا مع "إسرائيل".

وعلى إثر ثورة 14 يوليو/تموز 1958 في العراق، وانسحاب العراق من ميثاق بغداد بعد بضعة أشهر، غيّرت تركيا موقفها من الكيان الصهيوني إلى حدٍ ما. وقد أدّى خروج الحزب الديموقراطي من الحكم في مايو/أيار 1960 وعودة حزب الشعب الجمهوري، إلى تحسّن العلاقات بين تركيا والدولة العبرية مرّة أخرى. فتبودلت الزيارات الرسمية بين البلدين، وكان بعضها على مستوى الوزراء؛ كما بدأ تعاون وثيق في المجالات الفنّية. لكن هذه المرحلة أيضاً لم تدم بسبب الاضطرابات الداخلية في قبرص سنتي 1963 و1964. فقد كانت تركيا بحاجة إلى تأييد العرب في الأمم المتحدة، حيث قرّرت مرّة أخرى خفض علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العبرية إلى الحدّ الأدنى. ومع ذلك، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية الوثيقة قائمة بين البلدين؛ وكانت تركيا الدولة الأسيوية الرئيسية على قائمة الدول المتاجرة مع الكيان الصهيوني، حيث وصلت قيمة التجارة بينهما إلى 31 مليون دولار عام 1965 / 1966. وفي سنة 1969 - مثلاً - صدّرت الدولة العبرية ما قيمته مليون دولار من المواد الكيميائية والطبّية والأصباغ إلى تركيا، واستوردت ما قيمته أربعة ملايين وسبعمائة ألف دولار من المواد الغذائية.

وعقب عدوان يونيو/حزيران 1967، نادت تركيا بوجوب تحقيق سلامٍ دائمٍ وعادلٍ في الشرق الأوسط، معلنة معارضتها الاستيلاء على الأراضي بالقوّة. كما طالبت بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية المحتلّة وعدم إجراء أيّ تغييرٍ في وضع القدس.

وجاءت اتفاقية كامب ديفيد في نوفمبر/تشرين الثاني 1977، عندما وقّعت مصر و"إسرائيل" اتفاقية "الصلح المنفرد"، بعد قيام الرئيس السابق أنور السادات برحلته المشؤومة إلى القدس. وكان هذا التطوّر الخطير في الشرق الأوسط مصدر إحراجٍ جديدٍ لتركيا،

وبصورةٍ خاصّة، لأن أنقرة في السنوات الأخيرة كانت قد اهتمّت بتنمية علاقات مميّزة مع العراق وليبيا. وكانت هاتان الدولتان المصدرين الرئيسيّين لتزويدها بالنفط، بينما كانت علاقات تركيا مع مصر فاترة نسبياً بسبب تأييد الأخيرة لليونان في قضية قبرص. وفي الوقت نفسه، فإن تركيا على الرغم من تظاهرها باتّخاذ موقفٍ مؤيّدٍ للعرب فيما سمّي مشكلة الشرق الأوسط، لم تكن لتفكّر في قطع علاقاتها مع الدولة العبرية أبداً.

إن السياسيّين الأتراك، في جميع التصريحات الصادرة عنهم، كانوا يعربون عن اعتقادهم بوجوب انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة سنة 1967، وكأنّ قضية فلسطين قد بدأت في تلك السنة. ولكن لم يذكر أحدٌ منهم شيئاً عن الأراضي المحتلة سنة 1956، ولا عن تلك التي احتلّت سنة 1948. هذه السياسة الغامضة انعكست في ردّ الفعل الرسمي للحكومة التركية تجاه مبادرة السادات. فقد كانت تركيا فيما يبدو مؤيّدة لها، ولكنّها في الوقت نفسه كانت متحفّظة وحذرة، ممّا يدلّ بوضوح على أنها لا تريد أن تغضب العراق وليبيا، كما لا تريد إغضاب الدولة العبرية أيضاً!

وقد وصف إحسان صبري جاغليا نيكل، وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت، زيارة السادات بأنها: "خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح"، بشرط "أن تتخلّى "إسرائيل" عن جميع الأراضي المحتلّة.. وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، بما في ذلك حقّهم في تأسيس دولة...". وكان ردّ الفعل من جانب معظم الصّحف التركية متفائلاً، فقد وصفت زيارة السادات بالشجاعة والواقعيّة!

لكن، فشلت اتفاقية "كامب ديفيد" في حلّ القضية الفلسطينية، حيث عارضتها جميع البلدان العربية، كما عارضها الفلسطينيون أنفسهم، وهم الذين يعنيهم الأمر مباشرة. وقد وصلت هذه الاتفاقية إلى طريقٍ مسدود، فلا هي حقّقت السلام في الشرق الأوسط، ولا هي حلّت مشكلة الفلسطينيين، الموجودين داخل فلسطين أو خارجها! ولمّا تألفت الحكومة التركية الجديدة برئاسة "أجاويد"، أعربت صراحة عن التزامها بتحسين العلاقات مع دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية، كما أكّد "أجاويد" تأييده لنضال الفلسطينيين. وبالرّغم من هذا الإعلان، فقد مضت تركيا في تحسين علاقاتها مع الدولة العبرية، فقامت باستقبال وزير الخارجية الإسرائيلي في أوائل أبريل 1985، في إطار زيارة سرّية قام بها لتركيا.

وتحدث شكري اليكداغ، الأمين العام السابق لوزارة الخارجية التركية وسفيرها في واشنطن، خلال خطاب ألقاه في استانبول يوم 15 أكتوبر/ت1 1984، عن العلاقة التركية – الإسرائيلية، بقوله: "إن تركيا تشكّل الدرع الواقي لحماية "إسرائيل"؛ الأمر الذي دفع السفراء العرب في أنقرة إلى مقابلة وزير الخارجية التركي، ليقدّموا له احتجاجاً رسمياً استلمه الوزير بمنتهى البرود واللاّ مبالاة".

وقام أربعة من النوّاب الأتراك بزيارة الكيان الصهيوني يوم 17 سبتمبر/أيلول 1984. وقد أثارت هذه الزيارة غضب الشعوب العربية، ممّا دفع "حزب الشعب" التركي إلى استنكار ما قام به النوّاب المنتسبون إليه.

كما جرى لقاء بين مجموعة من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية ورئيس الوزراء التركي توركت أوزال، يوم التاسع من شهر أبريل/نيسان 1985، تكتّمت حوله الحكومة التركية. إلاّ أن صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية أماطت اللثام عنه لغايةٍ في نفس "يعقوب"!

في المقابل، وجّه الأمين العام المساعد لوزارة الخارجية التركية للشؤون السياسية، أجمل بلورتشو، الدّعوة لسفراء أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي يوم 27 فبراير/شباط 1985، بمقرّ وزارة الخارجية التركية، بشأن الادّعاء التركي حول الممارسات البلغارية بحقّ المواطنين من أصلٍ تركي. ولم تُدعَ سفارة دولة فلسطين في تركيا للاجتماع المذكور.

وبثّ التلفزيون التركي يوم 21 فبراير/شباط 1985 ندوة معادية للعرب، سبقها وأعقبها عروض لأفلامٍ عديدةٍ تصبّ في صالح العدوّ الصهيوني، مقابل الحظر الرسمي المفروض في التلفزيون المذكور لكلّ الموسيقى والأغاني والعروض العربية، وحتى الكلمات التي لها صلة بالعربية؛ إضافة إلى الزعم الذي بثّه هذا التلفزيون من أن "إسرائيل" حوّلت فلسطين من صحراء إلى جنّة خضراء، الأمر الذي دفع بالسفير الفلسطيني إلى توجيه مذكّرات احتجاجٍ متعدّدةٍ إلى وزارة الخارجية التركية، بعلم جميع السفراء العرب ومشاركتهم أحياناً. وقام وفدٌ تركيٌ رسمي بزيارةٍ سرّيةٍ إلى الدولة العبرية، وفق ما أذاعه راديو العدو، ونشرته صحيفة "عال همشمار" يوم الثاني من أبريل/نيسان 1985.

في الشهر نفسه، أقامت سفارة العدوّ "حفل استقبال" ظهر يوم 26 أبريل 1985، للاحتفال

فيما يسمّونه "بعيد الاستقلال"، عشيّة مجزرة دير ياسين. ولأول مرّة، تبرز ظاهرة حضور رسمي وحزبي مكثّف، إذ تمثّلت الخارجية التركية بسبعةٍ من كبار رسميّيها، كان من بينهم السفير عوندوز توتجبيليك، وإلهان غوكبوداج، وممثّل عن دائرة الشرق الأوسط، وخمسة نوّاب عن حزب " الوطن الأم" اليميني "الحاكم في تلك الفترة"، إضافة إلى كل من يلدروم أوجي رئيس "حزب الطريق" اليميني المدعوم من سليمان ديميريل أوجي "صديق إسرائيل"، والسيّد هجري نيشيك سكرتير "حزب سوديب" اليساري، وسبعة من نوّاب "حزب الشعب" المعارض أيضاً -رئيسه نجدت جلب- وهذه الظاهرة أشارت بوضوح إلى وجود إيحاءٍ رسميٍ واضحٍ وتوجيهٍ معيّنٍ جمع بينهما.

وقام وفدٌ برلماني آخر من "حزب الوطن الأم" الحاكم، قوامه أربعة نوّاب، بزيارةٍ رسميةٍ للكيان الصهيوني في مطلع العام 1985. في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى تجاهل السلطات التركية لطلب السفراء العرب من وزارة الخارجية التركية متابعة النشاط المريب الذي تقوم به الجالية اليهودية في كبريات المدن التركية، وإلى عدم اكتراث هذه السلطات لطلب السفراء العرب بتصحيح التشويه الذي تتضمّنه المناهج التعليمية في المدارس الرسمية، والذي يشير إلى أن القدس عاصمة "لإسرائيل" ويمحو إسم فلسطين من خرائطها، مع تشويهات عديدة تضمّنتها الكتب والأطالس الرسمية المعتمدة في مدارس الدولة الرسمية، وعدم الاكتراث بالشكوى المقدّمة بهذا الشأن.

وقد عمدت الخارجية التركية خلال العام 1985 إلى إلغاء قرارٍ لمجلس بلدية أنقرة قضى بتسمية شارعين في العاصمة أحدهما باسم "فلسطين" والآخر باسم "القدس" دون تعليلٍ رسمي، بل تحت ضغط السفارتين الأمريكية و "الإسرائيلية" في أنقرة، مقابل لا مبالاة الخارجية التركية لنقل السفارات العربية المتواجدة في العاصمة التركية.

التحوّل الجذري في العلاقات

دلّت زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشتين للدولة العبرية في نوفمبر/تشرين الثاني 1993 على الانعطاف الذي طرأ على العلاقات التركية -الإسرائيلية، فكانت أول زيارة علنية لشخصية تركية مرموقة للكيان بشكلٍ علني. وقد حظيت هذه الزيارة بتغطيةٍ واسعةٍ ومتعاطفةٍ من الصحافة التركية.

وقد وقّع حكمت تشتين ونظيره شمعون بيريز على اتفاق مبادىء أولّي للتعاون بين "إسرائيل" وتركيا. وقال بيريز: " تمّ فتح فصلٍ جديدٍ من العلاقات بين الدولتين، وتقرّر إنشاء لجان للتعاون الاستراتيجي وإنشاء منطقة تجارةٍ حرّة. وستجتمع اللجان خلال الأسابيع القليلة المقبلة".

وقد شقّت زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشتين للدولة العبرية الطريق للمزيد من الزيارات رفيعة المستوى، حيث زار رئيس كيان العدوّ، عيزر وايزمان، تركيا في الأوّل من شهر فبراير/شباط 1994. كما زارت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر والرئيس التركي سليمان ديميريل الكيان خلال الفترة ذاتها.

وأرسل وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز خلال شهر مارس/آذار 1994 إلى أنقرة، إثنين من كبار موظّفي الخارجية الإسرائيلية، هما مساعد المدير العام لوزارة الخارجية إيتان بنتسور، ونائب المدير العام لشؤون أوروبا الغربية يهودا ميلر، لتزويد الأتراك بآخر تطوّرات التسوية، والتحضير لزيارة وزير الخارجية التركية "لإسرائيل".

كما وردت إشارات إيجابية من تركيا للدولة العبرية، عندما قامت رئيسة الوزراء تانسو تشيلر بزيارةٍ إلى واشنطن في شهر أكتوبر/ت1، وقالت هناك في مؤتمرٍ صحفي: " كانت لنا علاقات حسنة مع "إسرائيل"، وننوي توسيعها"! وعندما وصل بنتسور وميلر إلى أنقرة في نهاية الشهر نفسه، تمّ استقبالهما بحفاوة بالغة، وتبيّن أن حكومة تانسو تشيلر قرّرت فعلاً تطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية تطبيعاً شاملاً. وقد جرى الحديث أثناء المحادثات التحضيرية حول توسيع العلاقات في كلّ المجالات الممكنة، وتبادل الزيارات على مستوياتٍ عليا، وقضية التعاون الاستراتيجي.

في شهر مارس/آذار 1996، قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارةٍ إلى تل أبيب. وكان من نتائج الزيارة إنشاء رابطةٍ استراتيجيةٍ لإحكام السيطرة على الجزء الأكبر من عمليات تسويق غاز المنطقة العربية في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد قامت تركيا والدولة العبرية بهذه الخطوة نحو إنشاء الرابطة لاعتباراتٍ عديدة، في طليعتها:

أوّلاً: نظراً لحاجة تركيا والدولة العبرية الماسّة لاستيراد الغاز بكمّياتٍ كبيرة، وهذا يحتاج إلى تأمين، نظراً لأن الغاز طاقة وقود نظيفة، وهي التي ستحلّ تدريجياً كبديلٍ للمازوت

والفحم والطاقة النووية في تموين محطّات توليد الكهرباء في القرن الواحد والعشرين.

ثانياً: إن دمج أعمال إنتاج الغاز وربطها بأعمالٍ أخرى، يضمن تمويل إنشاء البُنية الأساسية لنقل وتوزيع الغاز لبيعه محلّياً وعالمياً.

ثالثاً: تشير كافة التوقّعات الدولية إلى أن تشجيع استخدام الغاز اقتصادياً يتطلّب زيادة حجم التجارة العالمية إلى حوالي 20 في المئة أو أكثر، مع حلول العام 2015، لأن مناطق الاستهلاك وأسواقها الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، جنوب شرق آسيا"، هي مناطق بعيدة عن مناطق الإنتاج الكثيف للغاز، حيث تمتلك منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى روسيا، نسبة 78 في المئة من الاحتياطي العالمي للغاز.

وفي ضوء التعامل السابق، فإن الغاز أصبح سلعة تجارية متداولة في الأسواق طبقاً لآليّات البورصة، بعيداً عن اليد القوية للحكومات في الدول المالكة له. ومن ثمّ، فإن المستهلكين سيكونون أحراراً في الشراء من المصادر التي تقدّم الشروط الأفضل والأفضل في عمليات التسويق والبيع. وهذا يتوقّف طبعاً على السرعة في نقل الغاز وفي التسليم.

ومن هنا جاء الدور "الإسرائيلي" -التركي المشترك!

وقد تتابع تطوّر العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وحدث التحوّل النوعيّ في العلاقات الثنائية عند توقيع اتفاقية 1995، التي أخذت طابع التعاون العسكري في مجالات التسليح والتدريب وتبادل المعلومات. ثمّ تكرّس هذا التحوّل في المباحثات التي أجراها وزير خارجية الكيان، شمعون بيريز، مع رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال "إشيفيك بيير"، إبّان زيارته للكيان الصهيوني في فبراير/شباط 1996.

وأسفرت الزيارة عن رسم الخطوط الرئيسة للشراكة الاستراتيجية وتوقيع اتفاقيّة الدفاع المشترك؛ ثمّ جاءت زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى الدولة العبرية في مارس/آذار من العام نفسه، لتضع قطار التحالف على سكّة العمل العسكري المشترك ضدّ سوريا والعراق وإيران، ولتعطي هذا التحالف بعداً اقتصادياً تمثّل في توقيع بروتوكولات التبادل التجاري بين البلدين. وتعاقبت لقاءات المسؤولين العسكريين والسياسيين في البلدين بعد ذلك لتحديد التدابير والخطوات العملية اللازمة لتنفيذ اتفاقيتي 1995 و1996. وشهدت السنوات اللاحقة نشاطاً ملحوظاً تمحور حول تجسيد هذا التحالف على أرض الواقع، وتوقيع العديد من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية لتنظيم المشاريع المشتركة.

في هذا الإطار، قام بنيامين بن إليعازر، وزير الحرب الصهيوني، في العاشر من يوليو/تموز 2001، بزيارة إلى تركيا على رأس وفدٍ عسكريٍ كبير. وقد جاءت الزيارة ضمن سلسلةٍ طويلةٍ ممنهجة من اللقاءات بين مسؤولي البلدين.

كما وصل وفدٌ فنّيٌ عسكريٌ صهيوني، برئاسة رئيس الأركان شاؤول موفاز، إلى أنقرة يوم السادس والعشرين من شهر يوليو/تموز 2001، لبحث المسائل الخاصّة بتكلفة مشروع تحديث صفقة دباباتٍ تركيةٍ من طراز "أم - 60" والاقتراح الذي عرضه بن إليعازر لإقامة نظامٍ دفاعيٍ صاروخيٍ مشترك، يعتمد أساساً على صواريخ "آرو" التي تنتجها الدولة اليهودية بدعمٍ تكنولوجيٍ وماليٍ من واشنطن؛ فيما وصفته الصحافة الأمريكية بأنه أولى نتائج الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الحرب الإسرائيلي ديفيد بن إليعازر إلى أنقرة، وهي الزيارة التي قالت صحيفة "جمهوريت" التركية أنها تجسّد استعداد تركيا والدولة العبرية لاتخاذ خطواتٍ باتجاه نقل العلاقات بينهما إلى مستوى الشراكة الكاملة.

وزيارة بن إليعازر إلى أنقرة، والتي أعقبت المناورات الجويّة المشتركة في إطار تعزيز التحالف العسكري والأمني التركي-الصهيوني، لا يمكن فصلها عن الحرب الإقليمية المحتملة دوماً! وتركيا كانت قد استفادت من خدمات الدولة العبرية في حربها ضدّ حزب العمال الكردستاني، وفي مراقبة الحدود مع سوريا والعراق، وفي التسهيلات والمساعدات الدولية التي تحتاج إليها للخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة؛ وهي تحاول أن تضيف إلى هذه المكاسب مكاسب إضافية تتمثّل في المساهمة الإسرائيلية في تحديث الجيش التركي، لا سيّما عن طريق الصواريخ المتطوّرة التي تنتجها الدولة اليهودية . ومن الواضح أن بن إليعازر، الذي تعمّد التركيز على الخطر "الإيراني"، قد اقترح تنسيقاً في المواجهة ضدّ العرب من جهة، وضدّ إيران من جهةٍ أخرى، وهو تنسيقٌ يسمح لسلاح الجوّ الإسرائيلي بإمكانية الطيران والتدريب غير المحدود في الأجواء التركية للتعويض عن ضيق مجال الطيران في الأجواء الإسرائيلية، والحصول على تسهيلاتٍ تشبه تلك التي تتمتّع بها في بعض القواعد الأمريكية، حيث تتواجد بصورةٍ دائمةٍ طائرات وتجهيزات وكوادر تدريبية "إسرائيلية".

وفي المعلومات التي وزّعت حول المناورات التي جرت يوم الرابع والعشرين من شهر يونيو/حزيران 2001، واشتركت فيها كلٌ من الولايات المتحدة و "إسرائيل" وتركيا، حيث خاضت الطائرات الحربية معارك بالسلاح الحيّ فوق وسط تركيا، فيماوصفه عددٌ من المسؤولين

الصهاينة بأنه من أهمّ التمارين العسكرية التي جرت بمشاركة الدول الثلاث. وقد جرت هذه المناورات فوق مقاطعة "مونيا" الأناضولية التي تُعتبر أحد المعاقل الإسلامية الأصولية.

وقد جرت هذه المناورات التي استمرّت خمسة أيام للتأكد من عمق الروابط العسكرية والتعاون بين الأطراف الثلاثة، والذي يحمل في ثناياه تهديداً مبطناً لأكثر من دولةٍ عربيةٍ وإسلامية!

ولاحقاً، قالت تقارير تركية أن أنقرة وتل أبيب تستعدّان لتعاونٍ عسكريٍ جديدٍ لمواجهة ما سمّي بخطر الصواريخ الإيرانية والسورية والعراقية (قبل سقوط نظام صدّام). وأضافت التقارير أن الجانبين بحثا بشكلٍ سرّيٍ إمكانية إقامة شبكةٍ جديدةٍ من الصواريخ المتطوّرة، فضلاً عن الطائرات المجهّزة بالمعدّات الإلكترونية الحديثة. وحسب هذه التقارير، فإن المناورات الجويّة أتاحت الفرصة لأول تجربةٍ في مناوراتٍ لصواريخ "آرو" المضادّة للصواريخ التي تنتجها الدولة العبرية بدعمٍ فنّي وماليٍ أمريكي.

ونقلاً عن مصادر عسكرية تركية، فإن أنظمة صواريخ "آرو" تصدّت لصواريخ وهميّة افترضت أنها انطلقت من العراق وإيران وسوريا لحظة دخولها للأجواء التركية، وتمكّنت من تفجيرها!

وتضمّن سيناريو المناورة أيضاً التدريب على عمليةٍ وهميّة، انطلقت من خلالها طائرات حربية تركية من قواعد تركية -"إسرائيلية" ومن قواعد قريبةٍ من حيفا، لقصف المواقع التي تكون قد انطلقت منها صواريخ " معادية" على قاعدة "إنجرليك" الجويّة جنوب تركيا.

وفي الأوّل من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2002، أجرى رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية، اللواء احتياط عاموس جلعاد، نقاشاً دورياً حول العلاقات الأمنيّة بين "إسرائيل" وتركيا. وقد حضر النقاش ايضاً الملحق العسكري الإسرائيلي في تركيا، العقيد مارسيل إفيف.

في يوليو/تموز 2002، زار الكيان الصهيوني رئيس الأركان التركي، الجنرال حلمي أزكوك، حيث حلّ ضيفاً على رئيس الأركان موشيه يعلون.

وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، جرى في وزارة الدفاع في أنقرة نقاشٌ بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجيا في جيش الحرب الصهيوني ونظرائهم في الجيش التركي.

وتبيّن من النقاش الذي جرى، حسب رأي عاموس جلعاد، أن النشاط المشترك للجيشين التركي والصهيوني ارتفع في العام 2003 بأكثر من 40 في المائة بالقياس إلى النشاط في العام 2002.

والتقدير الإسرائيلي يؤكّد أنه ازداد بمعدّل دراماتيكي في العام 2004. وقيل أن هذا الارتفاع لم يكن فقط بكمّية اللقاءات بل بنوعيّتها أيضاً.

وتمّ التوقيع على مذكّرة تفاهم يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2003، عقب اجتماع بين عبد القادر، إكسو وزير الداخلية التركي، وتساحي هينغبي، وزير الأمن العام الإسرائيلي، في أنقرة. وخلال حفل توقيع مذكّرة التفاهم، طلب الوزير الإسرائيلي من تركيا أن تقوم بدور الوسيط في حلّ المشاكل بين "إسرائيل" وسوريا. أضاف إكسو: كانت لدينا فرصة لتطوير فرصٍ جديدةٍ للتعاون حول قضايا أمنية كثيرة، وخصوصاً "الإرهاب".

في بداية مايو/أيار 2005، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان بزيارةٍ إلى تل أبيب هي الأولى له منذ وصوله إلى السلطة. وقد رافقه مائة من رجال الأعمال، حيث اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء (الأسبق) أرييل شارون.

وقد جرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية المهمّة، ومنها مواصلة التعاون العسكري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمّ التوقيع على اتفاقاتٍ عسكريةٍ تقوم بموجبها تركيا بشراء معدّاتٍ عسكريةٍ من صنعٍ إسرائيلي، مقابل أن تزوّد تركيا الدولة العبرية بالمياه.

ووصل رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس إلى أنقرة يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2005، في زيارةٍ تمحورت حول توثيق العلاقات العسكرية بين الطرفين، حيث أجرى مباحثات مع رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك ورئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان.

وذكرت وكالة أنباء " أناضول " أن هذه الزيارة تندرج في إطار التعاون العسكري بين تركيا و"إسرائيل". وقد تمّ التوقيع على عدّة عقودٍ ضخمةٍ مع تركيا قدّرت قيمتها بمئات الملايين من الدولارات. وتشتمل هذه العقود على تحديث الشركات الإسرائيلية لطائرات تركية، أمريكية الصنع، من طراز "إف -4"، وكذلك دبّابات من طراز "باتون. أم 48".

وقام رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت بزيارة أنقرة، يوم 13 فبراير/شباط 2007، للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول السّبل الكفيلة بتعزيز التعاون القائم بين "إسرائيل" وتركيا. وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها أولمرت إلى تركيا بعد تسلّمه منصبه خلفاً لشارون.

وصل وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك إلى أنقرة، يوم 11 فبراير/شباط 2008، حيث حلّ ضيفاً على نظيره التركي وجدي غونول. وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطوّر التعاون بيت تركيا و"إسرائيل" يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط!

وقد أدلى غونول بتصريحاته في مؤتمرٍ صحفي مشتركٍ عقده مع وزير الحرب الصهيوني الزائر، عقب محادثاتهما الرسمية في العاصمة التركية أنقرة.

أضاف غونول، مشيّداً بتعاون البلدين، أن بلاده وقّعت 15 اتفاقية مع الجيش الإسرائيلي، كما تقوم بأعمالٍ عسكريةٍ مشتركةٍ مع "إسرائيل". وكشف أن مسؤولي الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلّقة بشراء أقمار صناعية للتجسّس، تقوم الدولة العبرية بتطويرها.

وفي ضوء كلّ هذه المعطيات، يمكن الجزم بأن هذا التعاون وهذه الصفقات قد تؤمّن في المستقبل فرصة الإفادة من الأجواء التركية والقواعد المتقدّمة في مهاجمة "إسرائيل" المحتملة لمواقع مختارة داخل سوريا وإيران .

وكل ذلك يعني أن الجانب التركي بات أقرب إلى "إسرائيل" أكثر من أي وقتٍ مضى. وهذا ما سوف نتناوله تالياً، حيث سنسلّط الأضواء على أبعاد ومخاطر وتحدّيات التحالف التركي–الصهيوني الاستراتيجي.

الفصل السادس

التحالف العسكري بين تركيا و"اسرائيل"

طبيعة التحالف ومضمونه

بالتأكيد، إن للتحالف التركي -"الإسرائيلي" مخاطره النّاجمة عن سماته المرتبطة بطبيعته الجوهرية، وأهمّها كونه يميل إلى الاستدامة والتطوّر، وكونه ينطوي على قـدرٍ كبيـرٍ مـن الغموض المتعمّد. وهاتان السّمتان تجعلان منه خطـراً مباشـراً وداهمـاً علـى الثوابـت الاستراتيجية في الأقاليم والحسابات التي تُبنى عليها.

فما هي العوامل التي تقف وراء نشأته؟

وما هي آثاره على الجغرافيا السياسية للأقاليم؟

وما هي المخاطر النّاجمة عنه؟

إن التعاون العسكري بعيد المدى بين الكيان الصهيوني وتركيا، صار اليوم حقيقة مسلّمة، يُعلن عنها بصراحةٍ تامّةٍ ودون مواربة. غير أن الحذلقات اللغوية تحاول أن تخفّـف منهـا. وعلى سبيل المثال، ما نقلته "وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء" عن رئيس الوزراء التركي الأسبق مسعود يلماظ، بأن الاتفاق بين تركيا و "إسرائيل" لا يسمح لـ"النظـام الـصهيوني" باستخدام مجالها الجوّي (تركيا) وقواعدها الجوّية!

والواضح أن تعبير النظام الصهيوني ليس مألوفاً في الخطاب التركي الرسمي!

كما أن وزير الدفاع التركي أعلن رسمياً أن الاتفاق العسكري بين الكيـان الـصهيوني وتركيا يتيح للطائرات الإسرائيلية إجراء تدريباتٍ جوّيةٍ في تركيا. وألمح الوزير التركي إلى أن هذا الاتفاق جاء ردّاً على اتفاقٍ آخر بين سوريا واليونان، تسمح بموجبه سوريا لطائراتٍ يونانيةٍ باستخدام قواعد عسكرية في الأراضي السورية.

وقد نفت دمشق وأثينا أن يكون أيّ اتفاقٍ عسكريٍ قد أبرم بين البلدين.

والغريب في الجدل الذي أثاره الاتفاق " الإسرائيلي" -التركي هو التساؤل عمّا إذا كانـت تركيا تسمح للكيان الصهيوني باستخدام مجالها الجوّي أو القواعد العسكرية التركية، مع العلم أن الأمرين متلازمان تقنياً، وأن برنامجاً وثيقاً قد أُبرم بين الجانبين في مجال السلاح الجوّي، وخصوصاً تحديث الطائرات العسكرية التركية في تل أبيب، وهو قائم ولا شك فيه؛ وهو دليلٌ آخر على أن أنقرة تجاوزت مواقفها المعلنة من مفاوضات "السلام" العربية -"الإسرائيلية"، أي

المشاركة في هذا "السلام" إلى التحالف الكامل مع الدولة العبرية وتبنيّ الرؤية الصهيونية لهذا السلام على صعيد الشرق الأوسط ككلّ.

فما هي طبيعة هذا التحالف، وما هو مضمونه العسكري بالتحديد؟

بالعودة إلى ما نشر حول الاتفاقات المعقودة بين البلدين، يمكن حصر مضمون التحالف التركي -"الإسرائيلي" بالمحاور الآتية:

أوّلاً: تبادل المعلومات الاستخبارانية حول كلّ ما يتعلق بأمن "الدولتين"، والتعاون في الصراع ضدّ الإسلاميين "الأصوليين" وحزب العمّال الكردستاني وحركة " أصيلا" الأرمنيّة، سواء داخل تركيا و "إسرائيل" أم خارجها.

ثانياً: تزويد القيادة التركية بصور القمر الاصطناعي الإسرائيلي، ولا سيّما الصور الخاصّة بالمناطق السورية والعراقية والإيرانية والأرمنيّة المجاورة للحدود التركية والمناطق التي يتحصّن فيها مقاتلو حزب العمّال الكردستاني.

ثالثاً: ربط شبكة الرّصد والإنذار المبكر التركية بنظيرتها "الإسرائيلية".

رابعاً: إجراء مناوراتٍ بحريّة -جويّة مشتركة في شرقي المتوسط بالتعاون مع الأسطول السادس الأميركي، ودعوة مصر والأردن إلى المشاركة في تلك المناورات.

خامساً: تزويد تركيا بالتقنيّات والخبرات "الإسرائيلية" لبناء "سياجٍ أمنيٍ" بعمق 30 كلم على طول الحدود العراقية -التركية، بغية حرمان المقاتلين الأكراد من حرّية الحركة بين قواعدهم الخلفيّة في شمال العراق ومسارح عمليّاتهم في تركيا.

سادساً: وضع أحدث التقنيّات تحت تصرّف أنقرة لمساعدتها على تحسين قدراتها في مجال الحرب الإلكترونية وتحديث صناعاتها الحربيّة.

سابعاً: قيام شركة الصناعات الجويّة "الإسرائيلية " (IAI) بتحديث 54 طائرة "أف -4" فانتوم عاملة في سلاح الجوّ التركي، وتزويدها بصواريخ جوّ/أرض "بوباي - 1" من إنتاج شركة "رافائيل"، وتدريب الطيّارين الأتراك على النموذج المحدّث من الطائرة. وتبلغ قيمة هذه الصفقة زهاء 650 مليون دولار، تسدّدها أنقرة على شكل صادراتٍ مائيّةٍ وغذائية. وليس من المستبعد أن يكون الجانبان قد اتفقا أيضاً على مشروع "إسرائيلي" لتحديث 84 طائرة "أف - 5" تركية كلفته 30 مليون دولار.

ثامناً: متابعة دراسة اقتراح شركة تاس "TASS" "الإسرائيلية" الرّامي إلى تحديث الدبابات "أم - 60 - 3/1"، عبر تعزيز درعها الأمامي وتزويدها بأنظمةٍ متطوّرة، واستبدال مدفعها "المحلزن" عيار (105ملم) بالمدفع الأملس عيار (120ملم)، المستخدم لتسليح الدبّابة "ميركافا" (م·ك·3)

تاسعاً: منح الصناعة الحربيّة التركية رخصة تصنيع الصاروخ "الإسرائيلي" جوّ - أرض "بوباي - 2" المشتقّ من "بوباي -1". ومن الموقّع أن إنتاج هذا الصاروخ المتطوّر قد بدأ منذ العام2000 ·

عاشراً: مساعدة تركيا على تصنيع صاروخٍ مضادٍّ للصواريخ، يعتمد على تقنيات الصاروخ "الإسرائيلي" - الأميركي "آرو"·

حادي عشر: تعهّد "إسرائيل" بتدريب الجيش التركي على أساليب الحرب المضادّة للعصابات، وتدريب الطيّارين الأتراك على تدمير مدارج وملاجىء الطائرات، وتشويش الرادارات، والتعامل مع أسلحة الدفاع الجوّي، استناداً إلى "الخبرات" المكتسبة في الصراع العربي -"الإسرائيلي"!

ثاني عشر: تنظيم زياراتٍ ميدانيّة يقوم بها الضبّاط الأتراك إلى هضبة الجولان المحتلّة والضباط الإسرائيليون إلى شرقيّ وجنوبيّ شرقي الأناضول·

ثالث عشر: الاستخدام المشترك للقواعد الجويّة والبحرية في البلدين، وفتح الأجواء التركية أمام الطيران الإسرائيلي بغية إعطائه مجالاً تدريبياً أكثر اتساعاً·

رابع عشر: نصب أجهزة تنصّتٍ "إسرائيلية" على الحدود التركية الشمالية والشرقية، بغية تعزيز عمليات التجسّس "الإسرائيلية" على سوريا والعراق وإيران·

خامس عشر: تشكيل مجموعة تفكيرٍ استراتيجي مشتركةٍ عالية المستوى، لتحليل الموقف في المنطقة ورصد تحوّلاته، وتقويم التهديدات القائمة والمحتملة ووضع تصوّرٍ واضح لمواجهتها، ورسم الخطط لتصعيد التعاون في مختلف المجالات، باستثناء المجال النووي الذي ترى "إسرائيل " ضرورة احتكاره!

ضرورات الاتفاق التركي-الإسرائيلي

ويبقى السؤال: ما هي الضرورات التي أملت الاتفاق المذكور؟

تعدّدت الأسباب التي دفعت تركيا إلى توقيع اتفاقها العسكري مع الدولة العبرية ". إلاّ أن الهدف واحد". ومن أبرز هذه الأسباب:

أوّلاً: تواجه تركيا مشاكل إقليمية حادّة ناتجة عن النزاع مع اليونان حول جزيرة قبرص وحول الجرف القارّي واستغلال ثرواته. وبالرّغم من أن الميزان العسكري يميل لصالح تركيا، إلاّ أن صفقة الصواريخ الروسية "إس 300" إلى قبرص شكّلت تهديداً لتركيا، ممّا دفعها إلى البحث عن وسائل لتطوير قدراتها الجويّة ورفع كفاءة سلاحها الجوّي وتدريب طيّاريها؛ وقد توفّرت في "إسرائيل" العناصر المطلوبة حيث تملك صناعة عسكرية وإلكترونية متطوّرة تسمح بتحديث طائرات سلاح الجوّ التركي، كما تملك خبرات قتاليّة جويّة، خصوصاً في مجال التعامل مع الصواريخ بأنواعها المختلفة، ممّا يوفّر لطيّاري القوّات الجويّة التركية إمكانيّة التدريب المشترك على أعلى المستويات.

ثانياً: تلقّت القوى العلمانيّة في تركيا صفعة حينما رفض الاتحاد الأوروبي طلب تركيا الانضمام إلى عضويّته، بينما قبل عضوية اليونان، رغم أن الأخيرة لا يؤهّلها وضعها إلى الشراكة الأوروبية. ويشكّل هذا الرفض انتكاسة كبيرة للجهود التركية الرّامية إلى التخلّي عن الروابط مع العالم الإسلامي والانضمام إلى أوروبا، سياسياً واقتصادياً وثقافياً! وقد أدّى هذا الرفض إلى القضاء على الآمال التركية بإيجاد حلولٍ للمشاكل مع إيران في إطار المجموعة الأوروبية؛ "لذا، فإن تركيا المطرودة من أوروبا ظلّت متمسكة بالعلاقة الاستراتيجية مع "إسرائيل"، لأنها في حاجةٍ إلى أنابيب نفط القوقاز لتمرّ عبرها، وكذلك إلى السلاح والتكنولوجيا لاستخدامهما ضدّ اليونان وسوريا.

ثالثاً: ومن بين أسباب تمسك تركيا بالتعاون العسكري مع الدولة العبرية، سعيها إلى التقرّب من الولايات المتحدة التي تنظر بعين الرضا إلى كلّ محاولةٍ من جانب دول الشرق الأوسط للتقرّب من "إسرائيل" والتعاون معها وكسر طوق العزلة من حولها، علماً بأن تركيا تحرص على تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة وتعويض ما فقدته من مركزٍ استراتيجي، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وانتفاء الحاجة الأميركية إلى الوجود العسكري في الأراضي التركية لاحتواء الخطر العسكري السوفييتي، الذي كان يهدّدها في أبرز نقاط ضعفها وفي حدودها الجنوبية الغربية للسيطرة على المضائق التركية التي تتحكّم في مدخل البحر الأسود.

رابعاً: وفي مقدّمة الأسباب التي دفعت تركيا إلى التعاون العسكري مع كيان العدوّ، تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة حرب العصابات التي يشنّها حزب العمّال الكردستاني منذ عدّة سنوات، علماً بأن تركيا كانت تتّهم سوريا بإيواء قيادة وعناصر الحزب وتدريبهم.

خامساً: الضغط على سوريا وتهديدها بهذا التحالف لإرغامها على عدم المطالبة بلواء إسكندرون، والامتناع عن دعم حزب العمّال الكردستاني. (هذا قبل الاتفاق بين سوريا وتركيا حول المسألة).

هذا في الجانب التركي؛ أما بالنسبة لإسرائيل، فإنها من جانبها تجد في قائمةٍ طويلةٍ من التهديدات والمتغيّرات الحاسمة أسباباً قويّة دافعة إلى التحالف مع تركيا. فهناك أولاً، التهديد المزمن من المحيط العربي والإسلامي، من أعداء قريبين وبعيدين؛ وترمي "إسرائيل" في هذا التحالف تحديداً لحركتهم وتقليصاً لمكانتهم التي هي من أهمّ مصادر الدور الإقليمي.

وهناك ثانياً، مجموعة من التهديدات الناشئة من تفرّد "إسرائيل" إقليمياً. فهي ككيان تتمتّع بخصوصيةٍ دينية، ونظامٍ عرقيٍ متين ولازمٍ لوجودها، وحالة عدم وضوحٍ للهوية الحضارية. وأحد نتائج هذا التفرّد، أنها تعاني عزلة إقليميّة مستمرّة، تهدّدها إقتصادياً بشكلٍ خطير، خاصة في ظلّ بروز الاقتصاد العالمي الجديد، وديمومة الصعوبة الهيكليّة لتحرير اقتصادها.

وثالثاً: يوجد تهديدٌ إسلاميٌ نضالي (بقاعدته الحالية ايران)، وتركيزٌ للتهديدات الأمنيّة في قلب "الدولة" ومثّلها الحيوي، يتمدّد ويتعزّز منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. كما توجد تهديدات أخرى جسيمة، تنشأ من تعديل السياسة الأميركية في الإقليم، واستحداث آلياتٍ جديدةٍ لها؛ وفي مقدّمة ذلك ازدراء فكرة الدولة القوميّة، وعدم احترام الجغرافيا السياسية، وإعادة تحديد أدوار حلفائها الإقليميين انسجاماً مع استراتيجيّتها العالمية الناشئة، والاستعداد المتنامي لغضّ الطّرف عن نزاعاتٍ معيّنةٍ في الحدود التي لا تضرّ بالمصالح الأميركية الحيويّة، والاعتماد المتزايد على الحلفاء في الأقاليم. وباختصار، أصبحت الدولة العبرية كما تركيا، مكوّناً أساسياً في سياسة الاحتواء الجديدة؛ وهي خرجت من الحرب الباردة، كما تركيا، قوّة عسكرية إقليميّة قد يكون مطلوباً منها، في إطارها، العمل منفردة في مواجهة التهديدات المباشرة والتي قد تكلّف بها، وهو وضعٌ غير مريحٍ بالنسبة إليها، في منطقةٍ قادرةٍ على خوض الحروب بمقياس معدّلات المواعيد ومستويات للنموّ الاقتصادي والرفاهيّة. والواضح أن التحالف الصهيوني مع

تركيا يتصدّى للكثير من التهديدات والمتغيّرات، والأهمّ أنه يسهم في تغذية عملية إنتاج عدوٍ بديلٍ عن الشيوعية!

إذن، توجد لدى كلّ طرفٍ من الطرفين المتحالفين، تركيا و"إسرائيل"، من السّمات والظروف، ما جعل التحالف ضرورة لكليهما، قبل أو بعد أن يكون ضرورة أطلسيّة-أميركية مؤكّدة. وقد شكّل مجموع تلك الظروف والسّمات في النهاية، أو هي امتزجت مع إدراكٍ أو تصورٍ موحّدٍ عن دورٍ إقليمي معيّنٍ تقوم به كلّ منهما، هو دور "للزعيم الإقليمي"، بديلاً عن الدور المرتبط بنشأة كلّ منهما وتطوّره؛ أي دور الدولة المنبوذة في محيطها، على أساس أن كلاً منهما شكّل وجوده القومي، بالكامل أو في مرحلةٍ تاريخيةٍ معيّنة، على حساب نفي وجود آخرين في الأقاليم أو تقليصه أو استنزافه، وكلاهما أيضاً يعتنق فلسفة وتوجّهاً عاماً يتناقض مع القيم والاتجاهات العامة السائدة في المحيط الإقليمي.

وفي تصوّر الطرفين أن التحالف الذي قام بينهما، بالإضافة إلى انعكاساته الاستراتيجية، يقرّبهما من هذا الطموح "طموح دور الزعيم الإقليمي"، بإسناد مسؤولياتٍ خاصّةٍ إلى كلٍّ منهما في مواجهة "الغير"، واعتراض القوى التي تشجّع عدم الاستقرار والتي تهدّد مصالح الحلف الأطلسي، ومنع نهوض روسيا واحتواء القوى الصّاعدة.

مخاطر التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي

وهنا لا بدّ من السؤال: ما هي مخاطر التعاون العسكري التركي-"الإسرائيلي" على دول وشعوب المنطقة؟

ورد في تقرير لـ" معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"، نشر في يوليو/ تموز 1997: "أنه على الرغم من سرّية محتويات الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا والدولة العبرية، إلاّ أن من بين ما تتضمّنه بروتوكولاتها: التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والمخابرات". فالصهاينة والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال الاستخبارات منذ سنوات. وقد ساعدت الدولة العبرية تركيا في تأمين حدودها ضدّ عمليات حزب العمّال الكردي التي ترى تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وإيران".

ومن أبرز أمثلة التعاون بين الطرفين في المجالات الأمنيّة والاستخبارية، التعاون التركي-الإسرائيلي في شمال العراق، وفي المراقبة الإلكترونية للحدود التركية مع سوريا

والعراق، ولا سيّما مع تأكيد بنيامين نتانياهو في 3 مايو/أيار 1997، أثناء زيارة وزير الدفاع التركي تايان لكيانه "أهمية تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلّها"!

وقامت "إسرائيل" في شهر مايو/ أيار 1997 بتزويد تركيا بمعلوماتٍ فنّيةٍ مهمّةٍ حول إمكانيات طائرات "ميغ -29" الرّوسية، بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقّتها من ألمانيا، حتى تستغلّ تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الجوّي والتسليحي لطائرات "أف - 16"، بهدف تحييد ميزة المرونة التي تتمتّع بها طائرات "ميغ - 29" في أيّ "اشتباكٍ مستقبلي" مع سوريا التي تمتلك هذه الطائرات - وتقدّر بأربعين طائرة - وهي أفضل مقاتلاتٍ لديها.

أما في مجال التعاون التركي -"الإسرائيلي" في مجال الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة، فقد أبرم البلدان حتى نهاية يونيو / حزيران 1997 أربعة عشر اتفاقاً في هذا المجال، بعضها جارٍ تنفيذه والآخر قيد البحث والإعداد، فضلاً عن مشروعات لاحقة ومنها: مشروع مدّته خمس سنوات لتحديث "54" طائرة "أف -4" تركية بتكلفةٍ قدرها 600 مليون دولار. وقد وافقت البنوك التجارية "الإسرائيلية"، في أكتوبر/تشرين الأول 1996، على تقديم قرضٍ بهذا المبلغ للصناعات الجوّية الإسرائيلية لتمويل المشروع، وتمّ تنظيمه بموجب اتفاق بتاريخ 5 ديسمبر / كانون الأول 1996.

وهناك مشروعان اتّفقت عليهما الدولتان في الخامس من مايو/أيار 1997. أولّهما يتعلّق بتحديث الدولة العبرية للدبّابات التركية القديمة من طراز "أم -60 سي"، وثانيهما مشروع مشترك لإنتاج 800 دبابة "مير كافا -3" في تركيا. كما اقترح الجانب التركي في الرّابع من مايو/أيار 1997 أن تزوّد الدولة العبرية بلاده بعددٍ من الصواريخ " آرو" المضادّة للصواريخ الباليستية، بدعوى ردع أيّ تهديدٍ من الدول التي تمتلك صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوسٍ بيولوجيةٍ أو كيميائيةٍ أو نووية"!

كما جرى الاتفاق على مشروعٍ مشترك، تمّ التوقيع عليه بتاريخ 16 مايو/أيار 1997، بتكلفةٍ قدرها 500 مليون دولار، لإنتاج صواريخ جوّ-أرض من طراز "بوبّاي -2" ومداها 150 كلم. وقد أنشئ لتنفيذه اتحاد شركات "كونسرتيوم" بين شركتين تركيّتين وشركة "رافائيل" الإسرائيلية لتطوير الأسلحة.

كما اتّفق الجانبان على مشروعاتٍ أخرى مشتركةٍ لإنتاج طائراتٍ للمراقبة من دون طيّار وأخرى بطيّار، بتاريخ الخامس من أغسطس/آب 1996. وقد توصّلت الشركتان التركية الإسرائيلية المعنيّتان في 22 أغسطس/آب 1997، إلى تصنيع طائرةٍ للمراقبة من دون طيّار وزنها 135 كغم.

هذه الطائرة قادرة على التحليق طيلة ثماني ساعات على ارتفاع 20 ألف قدم، وأن تحمل أجهزة متطوّرة للرّصد نهاراً وليلاً، ويمكن تزويدها بأنظمةٍ إلكترونيةٍ للقتال. والعمل جارٍ لتطوير هذه الطائرة التي يستخدمها الجيش الصهيوني.

ثمّ توالت الاتفاقيات التركية -"الإسرائيلية" التي تكمل بعضها في جميع المجالات تقريباً. فقد أعلنت الصحف التركية في أواخر العام 1997 أن تركيا والدولة اليهودية اتفقتا على تطويرٍ مشتركٍ لصاروخ أرض -أرض بعيد المدى من طراز "دليلة"، وأن الدولتين تدرسان أمر التعاون في مجال الاستخبارات الفضائية عبر الأقمار الصناعية . وفي 23 أبريل / نيسان 1998، نشرت صحيفة هآرتس" أن الدولة العبرية وتركيا وقّعتا على اتفاق لدراسة ما إذا كانت تركيا بحاجةٍ إلى نظامٍ دفاعيٍ صاروخيٍ لحمايتها ضدّ الصواريخ بعيدة المدى، وكشفت أن الدولتين تدرسان إمكانيّة بناء نظامٍ صاروخيٍ يستند إلى التكنولوجيا والخبرة الإسرائيلية التي تراكمت أثناء تطوير صاروخ "حيتس" .

وقالت الصحف التركية أن "إسرائيل" وتركيا اتّفقا على تطوير صاروخٍ جديدٍ يشبه صاروخ "حيتس" ويزيد مداه العمليّاتي على صاروخ "حيتس" بـ 150 كلم، بحيث يصل إلى 400 كلم. وإجمالاً، فإن صاروخ "دليلة"، جرى تطويره في الكيان في أواخر الثمانينيات، ولم يتمّ الإعلان عن مشروعه إلاّ في عام 1994، حيث وصف بأنه طائرة بدون طيّار معدّة لإرباك أجهزة الرّادار.

ولم تستطع الدولة العبرية تسويق هذا الصاروخ لدول العالم. ولكنّها حاولت إقناع تركيا بأهمّيته لدفاعاتها؛ وجرى الاتفاق على إنتاجه خلال زيارة وزير الحرب الصهيوني إمنون شاحاك لتركيا في أكتوبر/تشرين الأول 1997.

وخلال هذه الزيارة، جرى الاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جوّ - جوّ من طراز "فايتون - 4"، من إنتاج مصانع "رافائيل" الإسرائيلية. كما قدّمت مقترحات إسرائيلية تتعلّق

بالتعاون بين الجانبين في تحديث الطائرات التركية من طراز "أف -5" وإنتاج "الدبّابة 2000" وأنظمة الإنذار المبكر "فالكون" والبنادق المستخدمة من قبل وحدات المشاة التركية؛ فضلاً عن دعم شركة "سيبات" الإسرائيلية في تنافسها مع شركاتٍ أخرى على الفوز بعقدٍ تركيٍ يشمل مبدئياً نحو ألف مركبة مدرّعة، فضلاً عن مسائل أخرى بحثها "شاحاك" ونظيره التركي "إسماعيل حقّي"، كتبادل الزيارات بين بحريتي البلدين وتبادل الطيّارين الحربيّين وتحديد موعد المناورات المشتركة مع أميركا وتفاصيلها.

كما عملت تركيا على إقناع روسيا بالتعاون مع الدولة العبريّة لتزويد تركيا بـ(145) مروحيّة هجومية. وقضت المحاولة بأن تزوّد روسيا تركيا بهذه المروحيّات من طراز "K - 152"، وأن تقوم "إسرائيل" بتحديث تلك المروحيّات وتزويدها بأنظمة رؤيةٍ ليليّة -نهاريّة. وحسب التقارير الصحفية، فإن تركيا رصدت لمهمّة تحديث أسطول مروحيّاتها الهجوميّة مليارات الدولارات.

وفي شهر مارس/آذار 2002، وقّعت صفقة بقيمة 668 مليون دولار لتحسين الدبّابات التابعة للجيش التركي. وتتضمّن الصفقة نقل معلومات تكنولوجيّة في مجال الدبّابات، تساعد الأتراك على إنشاء صناعة دبّاباتٍ مستقلّة.

وقامت الصناعات العسكرية " الإسرائيلية " في إطار الصفقة المذكورة بتركيب مدفعٍ حديث الصّنع، قطره 120 ملليمتراً، في الدبّابات التركية، وإضافة جهاز إنذارٍ متطوّرٍ عند نشوب الحرائق، وتركيب أجهزة للرؤية الليلية وأجهزة اتصالٍ لا يمكن تشويشها.

وقد تمّت عمليّات التحسين في قاعدة صيانةٍ عسكريةٍ تابعةٍ للجيش التركي، بمساندة شركتين تركيّتين هما: " أم كي كي " (الصناعات العسكرية التركية)، و"أسلسان "، وهي شركة محلّيّة لصيانة الأجهزة الإلكترونية. الجدير بالذّكر أن تركيا درست قبل عدّة سنواتٍ إمكانيّة شراء دبّابات من طراز "ميركافا " الإسرائيلية. لكن الصفقة لم تخرج إلى حيّز التنفيذ لأسبابٍ تتعلّق بالميزانية. وقد يتمّ تنفيذها خلال السنوات المقبلة.

وحظيت زيارة رئيس وزراء تركيا رجب طيّب أردوغان، في الأوّل من مايو/أيار 2005، باهتمامٍ استثنائي. فهي الزيارة التي عبّرت عن عودة العلاقات بين تركيا وكيان العدوّ إلى مسارها الطبيعي.

وقد ضمّ الوفد التركي أربعة وزراء وعشرة أعضاء برلمان ومائة رجل أعمال، إضافة إلى وزير الدفاع وجدي غوغول ونائبه الجديد لشؤون المشتريات. وقد تمّ التوقيع على صفقةٍ جديدةٍ لتحسين 30 طائرة "أف-4" فانتوم لسلاح الجوّ التركي، بمبلغ (400 -500) مليون دولار، وقيام "إسرائيل" بتحديث 170 دبّابة تركية قديمة من طراز "أم-60". وكشفت صحيفة "جيروزاليم بوست" النقاب عن محاولة إسرائيلية لدفع التحالف الاستراتيجي بين تل أبيب وأنقرة إلى آفاق غير مسبوقة، حيث تتطلّع تل أبيب إلى إشراك تركيا في "مشروع الدرع الصاروخية الأميركية" على مراحل، تبدأ أولاها بإقامة شبكات ومحطّات للإنذار المبكر في أنحاء متفرّقة من الأراضي التركية، مروراً بالسماح لتل أبيب ببيع أنظمة "آرو - 2" المضادّة للصواريخ البالستية لأنقرة وإشراكها معها في إنتاج أجزاء من تلك الأنظمة تحت إشراف الولايات المتحدة، ثمّ دخول تركيا في الترتيبات الأميركية -"الإسرائيلية" الخاصّة بتنفيذ مشروع الدرع الصاروخية الأميركية فيما يتعلّق بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي ديسمبر/ك[1] 1997، وقّعت أنقرة وتل أبيب إتفاقاً خلال زيارة وزير الحرب الإسرائيلي "إسحق مردخاي" لتركيا، لربط قيادتي الأركان في البلدين عن طريق القمر الاصطناعي الإسرائيلي، بحيث يزوّد تركيا بالمعلومات عن كلّ ما يجري على الحدود الإيرانية والعراقية والسورية.

وفي يناير/كانون الثاني 1998، اشتركت تركيا وكيان العدوّ في مناورات عسكرية في شرق حوض المتوسط. وعن هذه المناورات، كتبت صحيفة "الفاينينشال تايمز" يوم الثاني من يناير من العام نفسه " إن العلاقة التي بدأت بين البلدين في الخفاء خلال عقد الخمسينيات، تبرز الآن بشكلٍ علني"وتنصّ الاتفاقيات العسكرية بين الجانبين على السماح للمقاتلات والقاذفات والمروحيّات في كلٍ من الدولتين باستخدام الأجواء والقواعد في الدولة الأخرى. وقد استخدمت الطائرات الإسرائيلية قاعدة "قونيه"؛ كما استخدمت الطائرات التركية قاعدة "رامات دايفيد"، وأجرت مناورات مشتركة ظهرت فيها 12 مقاتلة "أف-16" من الكيان الصهيوني و12 مقاتلة "أف-4" من تركيا.

وفي يوليو/تموز 1998، نشرت صحيفة "ميلّليت" التركية في صدر صفحتها الأولى تقريراً نقلته صحيفة "كريستيان مونيتور" الأميركية يكشف بأن تركيا وافقت على إنشاء قاعدة جوّية

خاصّة للطائرات الإسرائيلية في شرق تركيا. ونسبت الصحيفة الأميركية لمصادر تركية لم تذكرها بالإسم قولها إن الهدف هو مساعدة تركيا في ضرب قواعد حزب العمّال الكردستاني الانفصالي التي لا يستطيع إجراءها في بلاده لضيق مجالها الجوّي. وكانت هذه، كما قالت صحيفة " ميلّليت" التركية، السابقة الأولى في تاريخ الدولة العبرية أن يكون لها قواعد عسكرية خارج أراضيها ·

كما نصّت الاتفاقات العسكرية الموقّعة بين الجانبين على قيام المصانع الحربية الإسرائيلية بتحديث الأسلحة والمقاتلات التركية·· وتمّ بالفعل تحديث 26 مقاتلة تركية "أف -4" كمرحلةٍ أولى·

وقد شهدت العلاقات العسكرية بين تركيا وكيان العدوّ في شهر يوليو/تموز 2001 تطوّرات درامية بدأت بزيارة وزير حرب الكيان ديفيد إليعازر لأنقرة، وأعقبتها زيارة أخرى قام بها رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز؛ وأخيراً جاء دور رئيس الوزراء الصهيوني آرييل شارون لتركيا في الثامن من أغسطس/آب 2001·

وقد أسفرت المحادثات التي جرت بين الجانبين عن تعهّد "إسرائيل" بالسعي لدى الولايات المتحدة الأميركية لإشراك تركيا في مشروع الصاروخ "آرو - 2"، بالإضافة إلى الاتفاق على بدء التصنيع المشترك لصاروخ "أرض - جو" من طراز "بوباي -2" ·

وفي الأوّل من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001، أجرى رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية، اللواء احتياط عاموس جلعاد، نقاشاً حول العلاقات الأمنيّة بين "إسرائيل" وتركيا. وقد حضر النقاش الملحق العسكري الإسرائيلي في تركيا، العقيد مارسيل أفيف.

في يوليو/تموز 2002، زار الدولة العبرية رئيس الأركان التركي، الجنرال حلمي أوزكوك، حيث حلّ ضيفاً على رئيس الأركان موشيه يعلون.

وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، جرى في وزارة الدفاع في أنقرة نقاش بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجيا في جيش الحرب الصهيوني ونظرائهم في الجيش التركي. وتبيّن من النقاش الذي جرى، حسب رأي عاموس جلعاد، أن النشاط المشترك للجيشين التركي والصهيوني ارتفع في العام 2003 بأكثر من 40 في المائة بالقياس إلى النشاط في العام 2002.

والتقدير الإسرائيلي يؤكد أنه ازداد بمعدل درامانيكي في الأعوام 2004 و2005. وقيل أن هذا الارتفاع لم يكن فقط بكمّية اللقاءات بل وبنوعيّتها أيضاً. كما تمّ التوقيع على مذكّرة تفاهم يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2003، عقب اجتماعٍ بين عبد القادر إكسو وزير الداخلية التركي وتساحي هنغبي وزير الأمن العام الإسرائيلي في أنقرة. وقال: إكسو: كانت لدينا فرصة لتطوير فرصٍ جديدةٍ للتعاون حول قضايا أمنيّة كثيرة، وخصوصاً "الإرهاب".

في الأوّل من مايو/أيار 2005، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان بزيارة تل أبيب في أوّل زيارةٍ له منذ وصوله إلى السلطة. وقد رافق أردوغان مائة من رجال الأعمال، حيث اجتمع مع الرئيس الصهيوني موشيه كاتساف ورئيس الوزراء آريل شارون.

وقد تمّ الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية المهمّة، ومنها مواصلة التعاون العسكري المحدود بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمّ التوقيع على اتفاقاتٍ عسكرية، حيث تقوم تركيا بشراء معدّاتٍ عسكريةٍ من صنعٍ إسرائيلي، مقابل أن تزوّد تركيا الدولة العبرية بالمياه. وزار رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس إلى أنقرة يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2005، للبحث في توثيق للعلاقات العسكرية بين الطرفين، حيث أجرى عدّة لقاءات مع رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أوزكوك ورئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان.

وذكرت وكالة أنباء " أناضول " أن الزيارة تندرج في إطار التعاون العسكري بين تركيا و"إسرائيل". وقد تمّ التوقيع على عدّة عقودٍ ضخمة مع تركيا تقدّر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات. وهي تشتمل على تحديث الشركات الإسرائيلية لطائرات تركية أمريكية الصنع من طراز "إف -4"، وكذلك دبّابات من طراز " باتون. أم 48". وقام رئيس الوزراء الصهيوني إيهود أولمرت بزيارة العاصمة التركية أنقرة يوم 13 فبراير/شباط 2007، للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول السبل الكفيلة بتعزيز التعاون القائم بين بلديهما. وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها أولمرت إلى تركيا بعد تسلّمه منصبه خلفاً لشارون.

كما وصل وزير حرب الكيان إيهودا بارك، إلى أنقرة يوم 11 فبراير/شباط 2008، حيث حلّ ضيفاً على نظيره التركي وجدي غونول. وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن نموّ التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط!

وقد نجح وزير الحرب الصهيوني في التوقيع على 15 اتفاقية مع الجيش التركي، بحيث تقوم تركيا بمناوراتٍ عسكريةٍ مشتركةٍ مع الكيان الصهيوني، كما استطاع إحياء المحادثات المتعلّقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، تقوم الدولة العبرية بتطويرها.

التعاون في مجالات متعددة

يشتمل التعاون العسكري الإسرائيلي-التركي على مجالاتٍ عسكريةٍ متعدّدة، بريّة وبحريّة وجويّة، تتضمّن قيام "إسرائيل" بتزويد تركيا بمختلف أنواع الأسلحة، وتحديثها لأسلحة الجيش التركي، وإنشاء مشاريع عسكرية مشتركة، وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة، وإقامة حوارٍ استراتيجي بين البلدين، إضافة إلى التعاون الأمنيّ والاستخباريّ بينهما.

أ - بيع الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا

تتنوّع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا. فمنها الأسلحة الخفيفة والثقيلة، والأسلحة التي تضمّ قطاعات الجيش التركي البرّية والجويّة والبحرية. ففي مجال الأسلحة الخفيفة، زوّدت "إسرائيل" تركيا ببنادق من نوع " غاليل " Galil، ورشّاش "عوزي" Ozi، إضافة إلى الأسلحة الثقيلة، كمدافع الهاون، ومختلف أنواع العتاد والقذائف.

وفي المجال الجوّي، ركّزت تركيا على تزويد سلاحها الجوّي بشتّى أنواع الأسلحة الإسرائيلية، وبصفة خاصّة طائرات رادارية بلا طيّار لمهمّات الاستطلاع وجمع المعلومات العسكرية.

كما زوّدت "إسرائيل" تركيا بصواريخ من نوع بوباي Popcy2 جوّ-أرض، الذي يصل مداه إلى 70 كم، وهو يُستخدم في تسليح الطائرات الأمريكية من طراز F 16. وبلغ عدد الصواريخ 400. كما باعت "إسرائيل" لتركيا صواريخ جوّ- جوّ من طراز بايثون Python –4 الذي يتميّز بفاعليّةٍ جيدة، وهو مخصّص لضرب الطائرات في حالة حدوث تلاحمٍ جوّي على مسافاتٍ قريبة. كما زوّدت الدولة العبرية تركيا بصواريخ وقذائف ذكيّة موجّهة بالليزر، وتسمّى بـ Harc-Nap، وقنابل من طراز "تال".

وقدّرت المصادر الإسرائيلية حجم مبيعات الصواريخ الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي (1996-1998) بنحو 400 مليون دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن عملية بيع "إسرائيل" لمثل تلك الأنواع من الأسلحة تتطلّب موافقة أمريكية. وتشير الدلائل إلى أن المبيعات تتمّ بناء على موافقةٍ أمريكية، وهي تحظى بدعمها.

وقد أبدت تركيا اهتماماً بالحصول على أنظمة صواريخ مضادّة للصواريخ البالستية، وبخاصّة أن سوريا وإيران تمتلكان مثل تلك الصواريخ، إذ أبرمت في شهر آذار 1998مذكّرة للتفاهم العسكري بينهما، تضمّنت حاجة تركيا من الأسلحة، حيث ورد في أحد بنودها أن تقوم "إسرائيل" بنصب منظومة صواريخ مضادّة للصواريخ البالستية في تركيا. كما وقّع الطرفان على اتفاق يقضي بنصب الصاروخ الإسرائيلي آرو -حيتس Arrow في تركيا.

في المجال البرّي، تبدو "إسرائيل" مهتمّة بتطوير سلاح المدرّعات التركي، إذ أنها اقترحت على الأخيرة شراء الدبّابات الإسرائيلية المتطوّرة من نوع ميركافا Merkvah، لتكون الدبّابة الرئيسة في هذا السلاح. وتقضي الخطّة التركية بشراء نحو 1000 دبّابةٍ في المرحلة الأولى؛ فيما تقدّر تكاليف تطوير سلاح الدروع التركي بنحو 5 مليار دولار أمريكي.

وفيما يتعلّق بالقوّات البحرية، هناك مشروع لتزويد الأسطول التركي بأنظمة إسرائيلية للدفاع الجوّي المضادّة للطائرات، والصواريخ من نوع باراك Barak. ومن المحتمل أن يكون هذا المشروع من أهمّ مشاريع التعاون العسكري بين البلدين، إذ سيعني اعتماد تركيا على الصاروخ المذكور، ليكون نظام الدفاع الجوّي الرئيس للبحرية التركية، ما سيرتّب عقد صفقات أسلحة لصالح "إسرائيل"، قد تزيد قيمتها على مليار دولار.

كما أولت تركيا عناية خاصّة للحصول على تجهيزاتٍ أمنيةٍ من الدولة العبرية لمنع تسلّل عناصر حزب العمّال الكردستاني عبر حدودها مع العراق وسوريا. وقد أبدت "إسرائيل" اهتماماً بتزويد الجيش التركي باحتياجاته من الأسلحة التي قد يحتاج إليها؛ كما قامت "إسرائيل" بتزويد تركيا بأسلحة إلكترونية وأنظمة رادارات تستطيع تحديد الألغام البلاستيكية والعادية، وأسيجة رادارية، وأجهزة اتصالاتٍ متطوّرة.

ب - تحديث "إسرائيل" للجيش التركي:

تبنّت المؤسسة العسكرية والسياسية في تركيا خططاً متعدّدة المستويات والمراحل لتحديث وتطوير قوّاتها المسلّحة، والتي تتمثّل في إدخال تحسينات على الأسلحة المستخدمة

فيها، وتزويدها بأجهزة فنّية متقدّمة، لتصبح قادرة على الأداء بشكلٍ مناسب. وقد خصّص لذلك مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، بهدف تحديث مختلف الأفرع البرّية والبحرية والجوّية خلال الفترة بين عامي (1995 -2005).

ففي مجال القوّات الجويّة، أدرك الأتراك ضرورة تحديث أسطولهم الجوّي لمجاراة التطوّرات العسكرية الجويّة التي تجري على المستويين الإقليمي والدولي، إذ ركّزت تركيا جهودها على تحديث الطائرات الأمريكية التي تمتلكها، وبخاصّة طائرات أف– 16، التي تعتبر العمود الفقري لسلاحها الجوّي، وطائرات الفانتومphantom-F.4 .

لقد بدأت الجهود الإسرائيلية لتحديث سلاح الجوّ التركي في أعقاب التوقيع على اتفاقيّة إعلان المبادىء بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير (أيلول/1993)، التي أفسحت لها المجال لتطوير علاقاتها العسكرية مع تركيا. ففي أثناء الزيارة التي قام بها قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي، هرتزل بودينغير، إلى تركيا، تباحث مع قادة الجيش التركي في مواضيع متعدّدة، كان أهمها البحث في مساهمة كيانه في تحديث سلاح الجوّ التركي. وجرى الإعلان عن خطةٍ أعدّتها المؤسسة العسكرية التركية للتعاون مع "إسرائيل"، تتمثّل في إنتاج أجزاء من الطائرات التركية (أف –16) وتحديث طائرات أف - 5 التابعة لأسطولها الجوّي.

وقد حصلت "إسرائيل" على أوّل صفقةٍ لتحديث الطائرات التركية من نوع سوبركوبرا، وذلك أوائل عام 1995، إذ زوّدت تلك الطائرات بأنظمة رؤيةٍ ليليّة. وبلغت قيمة الصفقة 120 مليون دولار أمريكي. ثمّ تعاقبت تلك الصفقات، إذ حصلت "إسرائيل" على عقدٍ في نفس العام لتحديث طائرات الفانتوم التركية، بتزويدها بأجهزة لمراقبة الحرارة في محركاتها. ومع تطوّر العلاقات الإسرائيلية -التركية في شتّى المجالات، وبخاصّة العسكرية منها، نجحت "إسرائيل" في إقناع قادة الجيش التركي بقدراتها وإمكانياتها الفنّية لتحديث الطائرات التركية من نوع فانتوم أف – 4، حيث قامت الصناعات الجويّة الإسرائيلية بتحديث 54 طائرةٍ من ذلك النوع بقيمة 650 مليون دولار، لتصل مع الفوائد إلى 800 مليون دولار، ومدّة العقد تتراوح ما بين (6 -8) سنوات.

وسوف يتمّ تحديث تلك الطائرات من خلال تزويدها بأجهزة رادارات وأجهزة ملاحيّة، وأنظمة رؤيةٍ ليليّة، وأجهزة حربية إلكترونية. ومن شأن تلك التحسينات أن تطيل عمرها

القتالي إلى ما بين (15 -20) عاماً أخرى، وستجعلها تمتلك قوّة ضاربة محسّنة، وقدرة على المناورة، والقتال في الليل، مع رؤيةٍ إلكترونيةٍ أفضل.

وفي المجال البرّي، سعت "إسرائيل" للحصول علــى عقدٍ لتحـــديث ســلاح الدبّابات من نوع باتون pattons-M6oA3، إضافة إلى M-47-48، والتي يقدّر تعدادها بنحو 4000 دبّابة. وقــد قامت الدولة التركية بتحـــديث نحو 300 دبّابة من نوع (M1-60)، بهدف إطالة عمرها القتاليّ الافتراضي. وتتمثّل عملية التحديث، بتزويد تلك الدبّابات بمدافع من عيار 120 ملّم، وأجهزة كومبيوتر لإدارة النيران ومراقبة القذائف المطلقة والأهداف، والرؤية الليلية، وبنظام متطوّر للتدريع، بغية زيادة فاعليّتها .

ج -التصنيع العسكري المشترك

امتدّ التعاون العسكري الإسرائيلي -التركي إلى مجالٍ آخر هام، تمثّل في إنشاء صناعات عسكرية مشتركة، بدءاً من إجراء البحوث ومشاريع التطوير إلى إنتاج الأسلحة الحديثة، مع التركيز على الصناعات الأساسية، وبخاصّة الصواريخ، والطائرات، والدبّابات.

ففي الـــمجال الصاروخي، جرت مـــداولات ومناقشات إسرائيلية - تركية، حول تصنيـــع صواريخ بوبّاي، وهو صاروخ جوّ – أرض، يتمتّع بقدرةٍ جيّدةٍ على ضرب أهدافه. و تمّ الاتفاق على صناعة بضعة مئاتٍ منه بتكلفةٍ مقدارها 500 مليون دولار أمريكي، على أن ينفّذ من قبل شركاتٍ للصناعات العسكرية في البلدين. كما جرى تسليم أوّل دفعةٍ من تلك الصواريخ لتركيا في بداية عام 2000.

وفي مجال الصواريخ طويلة المدى، اتفقت "إسرائيل" وتركيا على إنشاء مصنعٍ مشتركٍ لإنتاج الصواريخ الإسرائيلية دليله DeLiLah، بعيدة المدى، والتي تصل إلى ما بين (400-500)كم، وهي ذات محركٍ نفاثٍ وذات قدرة توجيهٍ عاليةٍ لضرب الأهداف. وقد تمّ الاتفاق بينهما على التصنيع المشترك للصاروخ.

كما سعت تركيا لتنفيذ مشروعٍ عسكريٍ مشتركٍ مع "إسرائيل"، لإنتاج صواريخ مضادّة للصواريخ البالستية، نظراً لتخوّفها من امتلاك الدول المجاورة لمثل تلك الصواريخ، وبخاصّةٍ إيران وسوريا واليونان، حيث اعتبرت ذلك تهديداً لأمنها القومي! وعليه، فقد بذلت تركيا جهوداً حثيثة لإقامة مثل هذا المشروع، الذي تجسّد في الاهتمام بإنشاء مشروع مشترك

لإنتاج صاروخ آرو -حيتس المضاد، والذي تقوم كلٌ من "إسرائيل" والولايات المتحدة بإجراء التجارب عليه وتطويره، وبدعمٍ ماليٍ من الأخيرة. وقد أشارت بعض المعلومات المتعلّقة بهذا الموضوع إلى أنه تمّ الاتفاق على الإنتاج المشترك للصاروخ.

وفي مجال التصنيع العسكري البرّي المشترك، أبدت تركيا اهتمامها بتطوير قوّاتها المدرّعة وبخاصةٍ الدبّابات، من خلال إقامة مشروعٍ مشتركٍ مع "إسرائيل" لتصنيع دبّابة ميركافاه. وأجرى الجانبان محادثاتٍ بهذا الشأن. وقد صرّح صدقي أورون، وهو جنرالٌ تركيٌ يعمل مستشاراً لوزارة الدفاع، بأن تركيا مهتمّة بشكل رئيس بالدبابات الإسرائيلية من طراز ميركافاه كشريكٍ محتملٍ لبرنامجها المتعلّق بإنتاج 800 دبّابة، في صفقةٍ تقدّر بحوالي 3.2 مليار دولار أمريكي. ويبدو أن التعاون الإسرائيلي - التركي المشترك في هذا الشأن بدأ منذ العام 1997. وهو يعدّ من أهم مجالات التعاون العسكري بين البلدين*.

أما في مجال الطيران، فقد أقيم مشروعٌ مشترك، إسرائيلي – تركي، لتصنيع طائرات تدريب دون طيّار وأخرى بطيّار، لأغراضٍ تجسّسيةٍ واستخبارية. وتوصّلت الدولتان إلى تصنيع أوّل طائرةٍ دون طيّار بزنة 1935 كغم، ولديها قدرة على التحليق في الأجواء لمدّة 8 ساعات، وعلى ارتفاع 20 ألف قدم. وبقدرة هذه الطائرة أن تحمل معدّات إلكترونية للرّصد والقتال.

تجدر الإشارة إلى أن عملية تعاون "إسرائيل" مع تركيا، لإقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية المختلفة، تخضع للموافقة الأمريكية، وذلك لأن "إسرائيل" وتركيا قد اتفقتا في إطار التعاون الاستراتيجي بينهما، على أن لا تزوّد "إسرائيل" دولة أخرى بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية. ويبدو أن الإدارة الأمريكية تشجّع مثل ذلك التعاون، ولكن ضمن قيودٍ معيّنةٍ لا يمكن تجاوزها، بحيث تتأكّد من أن تلك التكنولوجيا العسكرية لا يمكن أن تتسرّب عبر تركيا إلى دولٍ أخرى. كما أن الإدارة الأمريكية لن تعامل تركيا كمعاملة "إسرائيل". وبالتالي، فإنها قد لا تسمح بنقل تكنولوجيا معيّنة، كالتكنولوجيا النووية إلى تركيا، وذلك لأن هناك بعض المخاوف الأمريكية والغربية -وحتى الإسرائيلية- من عودة الإسلام إلى حكم تلك الدولة العلمانيّة!

* مع الإشارة إلى أن هذا التعاون قد ألغي بعد تدمير صواريخ المقاومة اللبنانية لدبابة الميركافاه خلال حرب تموز 2006 (مجزرة الميركافاه).

د - التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة

أجرت "إسرائيل" وتركيا تدريباتٍ ومناوراتٍ جويّة وبحرية. وثمّة فوائد جناها البلدان من وراء تلك التدريبات والمناورات الجويّة المشتركة. فبالنسبة للأتراك، هم استفادوا من الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال، إذ تمّ تدريبهم على القيام بطلعاتٍ جويّةٍ بهدف ضرب أهدافٍ عسكريةٍ محدّدة، والتدريب على التجهيزات الإلكترونية الإسرائيلية المتطوّرة. وفيما يتعلّق بالجانب الإسرائيلي، أتاحت تلك المناورات المجال أمام الطيّارين الإسرائيليين لاستخدام مناطق وحقول تدريبية مختلفة وواسعة، لم تكن متاحة لهم في "إسرائيل"، ومنحتهم فرصة التدريب على أهدافٍ مستقبلية، كمهمّاتٍ محتملةٍ ضدّ إيران وسوريا لتشابه أجوائهما مع الأجواء التركية!

وقد أثمرت الجهود الأمريكية والإسرائيلية والتركية عن إجراء عدّة مناوراتٍ بحريةٍ مشتركة شاركت فيها القوّات العسكرية البحرية في تلك الدول، إضافة إلى الأردن بصفة مراقب. وكان الهدف المعلن هو التدرّب على عمليات الإنقاذ والبحث عن ثلاث سفن تطلب الإغاثة في البحر؛ إلاّ أن هناك أهدافاً أخرى غير معلنة سعت لتحقيقها من أهمّها: أنها كانت بمثابة دعمٍ أمريكيٍ للتحالف الإسرائيلي-التركي، ومن شأنها أن تؤدي إلى تنسيق الجهود والتعاون العسكري بين تلك الدول، كما أمكنها التعرّف على المشاكل والمصاعب التي تواجه العمل العسكري المشترك فيما بينها.

الحوار الإستراتيجي بين "إسرائيل" وتركيا

عندما بدأت العلاقات السياسية والاقتصادية تتطوّر بين "إسرائيل" وتركيا، شـكّلت لجنـة مشتركة بينهما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1993، أطلق عليها اسـم " لجنـة التعـاون الاستراتيجي". وهي عقدت اجتماعها الأوّل في شباط / فبراير 1994. وفي شـهر تـشرين الأوّل/أكتوبر 1995، وقّعت ثلاث اتفاقياتٍ للتعاون العسكري، تـضمّنت مجـالات التعـاون العسكري والأمني بينهما. وكان من بين تلك المجالات إنشاء ما يسمّى بـ "مجموعـة عمـل التقويم الاستراتيجي Group Strategic Assessment Working بهدف تنسيق التعـاون الاستراتيجي والاستخباري والمساعدات الإسرائيلية لتنظيم وتدريب الجيش التركي.

ويبدو أن صيغ التعاون الاستراتيجي بين "إسرائيل" وتركيا ظلّت في تطوّرٍ مستمر . ففي

أعقاب التوقيع على الاتفاقية العسكرية والأمنيّة في شباط 1996م، تمّت بلورة التعاون الاستراتيجي بين البلدين عبر إنشاء منتدىً للحوار الاستراتيجي بينهما، وهو في واقع الأمر انبثق من مجموعة عمل للتقويم الاستراتيجي، وكان تطويراً لها. ويهدف المنتدى إلى التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتقديرات الوضع في المنطقة، والمخاطر المحتملة من الدول المعادية لهما (سوريا، ايران..)، وإيجاد الآليّة المناسبة للتصدّي لتلك الأخطار، وصياغة الخطط القتالية المشتركة إن لزم الأمر؛ ناهيك عن المواضيع الإستراتيجية والعسكرية التي تهمّهما، مثل شراء الأسلحة، والإنتاج المشترك للأسلحة، والتدريبات المشتركة، والتعاون الاستخباريّ والأمنيّ بينهما. ويجتمع المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي، مرّة واحدة كلّ ستّة أشهر على مستوىً عالٍ يتمثّل في قادة الجيش ورؤساء هيئة الأركان ووزراء الدفاع. أمّا على مستوى مجموعات العمل، فهناك اجتماعات دورية تُعقد مرّة كلّ ثلاثة أشهر على أقلّ تقدير.

ولعلّ من المؤشرات البارزة على متانة العلاقات الاستراتيجية بين "إسرائيل" وتركيا، التواجد الدائم لمجموعاتٍ عسكريةٍ إسرائيليةٍ تمثّل مختلف فروع الجيش، مثل شعبة العمليّات وقادة الميدان وسلاح الجوّ، وسلاح البحرية، وتتألّف من12 ضابطاً من رتبة عقيد وعميد، على الأراضي التركية، بهدف تنسيق التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

التعاون الإسرائيلي-التركي في المجال النووي

لم تقتصر مجالات التعاون العسكري بين الدولة العبرية وتركيا على ما ذكر سابقاً، بل امتدت إلى مجالاتٍ عسكريةٍ أخرى، هامّةٍ وخطيرةٍ في نفس الوقت. ويتمثّل ذلك بشكلٍ واضحٍ في التعاون النووي بين البلدين، إذ سعت المؤسسة العسكرية التركية في سياق تخطيطها المستقبلي حتى عام 2020، إلى أن تصبح قوّة نووية في ذلك العام، من خلال تعاونها الاستراتيجي والعسكري مع تل أبيب! وهذا الأمر أكّده التقرير الذي أعدّه مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي الذي يعرف اختصاراً بـــ Saic. وممّا يدعم ذلك وجود مؤشّراتٍ على بداية التعاون الإسرائيلي مع تركيا في المجال النووي؛ إذ تشير أدبيّات معهد وايزمن الإسرائيلي للعلوم والتكنولوجيا، إلى أن 30 عالماً من علماء الذرّة في الكيان قد توجّهوا إلى تركيا بين عامي (1996 -1998) لمعاونتها في ذلك المجال. كما أن هناك بعض

المعلومات حول أن الدولة العبرية قد حثّت تركيا على تبنّي برنامجٍ نوويٍ من شأنه أن يكون خياراً نووياً عسكرياً لتركيا في مواجهة البرنامج النووي الإيراني!

التعاون في مجال الفضاء

سعت تركيا إلى توثيق علاقاتها مع "إسرائيل" في مجال الفضاء، وذلك ضمن إطار التعاون الأمنيّ والاستراتيجيّ بينهما. ومن بين مجالات التعاون الفضائي، التنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الفضائية، وإقامة مشاريع مشتركة بهذا الشأن، مع التركيز على مشاريع الفضاء ذات الأهداف العسكرية. وقد أبدى الأتراك اهتمامهم بالتقنيّة الإسرائيلية المتقدّمة في مجال التجسّس الفضائي، وخصوصاً بالقمر الإسرائيلي Ofek (أفق). كما يتضمّن التعاون العسكري الإسرائيلي–التركي المشاركة في المعارض العسكرية التي تقام في إحدى الدولتين.

التعاون الأمنيّ والاستخباري

يشتمل التعاون الأمنيّ والاستخباريّ بين الدولة العبرية وتركيا على المجالات الرئيسة التالية:

أولاً: التعاون في مجال ما يسمّى في المصطلحات الإسرائيلية والتركية والأمريكية بـ"مكافحة الإرهاب"، والذي يتمثّل من وجهة نظرهم بـ"الإسلام الأصولي".

ثانياً: متابعة التطوّرات العسكرية التي تحدث في المنطقة، وفي الدول العربية والإسلامية المجاورة لإسرائيل وتركيا، وبخاصّةٍ في إيران وسوريا والعراق، مع التركيز على الأسلحة غير التقليدية التي تمتلكها تلك الدول، وآليّة التعامل معها. كذلك، فإن "إسرائيل" وتركيا تسعيان لطرح مشاريع أمنيّة وعسكرية في المنطقة، بحيث تكون لهما فيها الرّيادة.

ثالثاً: التعاون الأمنيّ والإستخباريّ بين "إسرائيل" وتركيا في شتّى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: التعاون في مجال تحليل البيانات والإحصاءات العسكرية والأمنيّة التي تهمّهما.

وهناك نشاطاتٌ متنوّعةٌ تكشف عن التعاون الأمنيّ والاستخباريّ بين البلدين، تتمثّل في التصريحات والزيارات والاتفاقيّات المشتركة بهذا الشأن.

أما مظاهر هذا التعاون الأمنيّ والاستخباريّ، فقد تجسّدت في التطبيقات العملية للتعاون المشترك في هذا المجال، والتي يمكن عرضها على الشكل التالي:

1 - التعاون الإسرائيلي-التركي في المجال الأمنيّ والاستخباريّ لمكافحة "الإرهاب". وتمثّل ذلك في النشاطات المشتركة لمقاومة التنظيمات الإسلامية الأصولية، وحزب العمّال الكردستـــــاني. ويتلخّـــص التعـــاون بينهما في هذا المجال بما يلي:

أ- التعاون الاستخباري: من خلال تبادل المعلومات المتعلّقة بتلك التنظيمات، لجهة نشاطاتها الداخلية والخارجية، ومصادر تمويلها، وطرق التصدّي لها.

ب- لعب التحالف الإسرائيلي-التركي دوراً هاماً في توفير الدعم والتأييد للمؤسسة العسكرية في تركيا، للضغط على مختلف النشاطات الإسلامية فيها، والممثّلة بحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيّب أردوغان، حيث قدّمت الدولة العبرية لتركيا معلوماتٍ أمنيّة واستخبارية عن القوى الإسلامية في تركيا وارتباطاتها الخارجية. وعلى إثرها، مارست المؤسسة العسكرية التركية بدعمٍ من "إسرائيل"، الضغوطات على أردوغان، حيث أجبر على تغيير مواقفه المعارضة للكيان. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل هو أجبر أيضاً على التسريع من وتيرة العلاقات الإسرائيلية-التركية، ووقّع على اتفاقياتٍ عسكرية واقتصادية بين البلدين.

ج – قدّمت "إسرائيل" لتركيا مساعدات أمنيّة، بهدف الحدّ من تسلّل أفراد حزب العمّال الكردستاني على الأراضي التركية.

2 - التعاون الأمنيّ والاستخباريّ الإسرائيلي-التركي في متابعة التطوّرات العسكرية لدول جوارهما:

تابعت "إسرائيل" وتركيا، بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، جهودهما الحثيثة لمتابعة التطوّرات العسكرية التي تجري في ايران و(العراق)* وسوريا، وذلك من خلال الزيارات على مختلف المستويات والأصعدة، وعقد الاجتماعات الدوريّة، وتشكيل اللجان الأمنيّة لدول جوارهما، من خلال:

أ- زرع محطّات التجسّس في داخل الأراضي التركية، وبالقرب من الحدود مع سوريا والعراق وإيران وسوريا. وفي هذا الصّدد، يقول لوري لوبراني، أحد أعمدة أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بأن تركيا " سمحت لبلاده باستئناف نشاطاتها السرّية ولتعمل بحرّيةٍ مطلقةٍ في ربوع الأراضي التركية، وخصوصاً في منطقة ديار بكر جنوب تركيا، حيث

* في عهد النظام السابق.

انتشرت أجهزة التنصت والرّصد والخدمات الاستخبارية، لتتابع عن كثب ما يجري في كلٍ من العراق وسوريا ... كما عزّزت "إسرائيل" نشاطها، فأقامت محطّاتٍ استخبارية إضافية داخل الحدود التركية".

ب -جمع المعلومات الأمنيّة والاستخباريّة من الجوّ: لقد أتاحت الاتفاقية العسكرية والأمنيّة الموقّعة بين "إسرائيل" وتركيا في شباط 1996م-رمضان 1416هـ، لإسرائيل، القيام بطلعاتٍ جويّةٍ في الأجواء التركية بالقرب من الحدود مع سوريا وإيران والعراق. وأشارت مصادر تركية وإسرائيلية وعربية إلى أن تلك الطائرات تحمل أجهزة إلكترونية للتجسّس على تلك الدول، ممّا شكّل مصدراً هاماً للمعلومات الاستخبارية للبلدين، وبخاصّة أن تلك الطّلعات كانت تجري بصورةٍ دوريّة. وأشارت بعض التقارير الصحفية أن تركيا أنشأت قاعدة جويّة في شرق الأناضول، من أجل استخدامها للأغراض الأمنيّة والاستخبارية مع "إسرائيل". كما زوّدت الدولة العبرية تركيا بطائراتٍ راداريّةٍ بلا طيّار، بهدف جمع المعلومات الأمنيّة والاستخبارية عن الدول المجاورة لها. كما زوّدت أقمار التجسّس الإسرائيلية، تركيا، بمعلوماتٍ وصورٍ عن النشاطات العسكرية لدول جوارها.

جـ - تنظيم خلايا تجسّسٍ في الدول المجاورة للكيان الصهيوني وتركيا، والاستفادة من الأقلّيات الموجودة في تلك الدول. فإسرائيل نجحت في تجنيد فئاتٍ من الأكراد لصالحها، كما أن تركيا استطاعت تجنيد بعض الأفراد من تركمان سوريا للعمل لصالحها. وثمّة نماذج للمعلومات الأمنيّة والاستخباريّة التي قدّمتها "إسرائيل" لتركيا عن الأسرار العسكرية لسوريا، منها ما يلي:

* قدّمت الدولة العبرية لتركيا معلوماتٍ تقنيّة عن طائرات الميغ -29 -Mig، الروسيّة الصنع، والتي تعدّ عماد سلاح الجوّ السوري، والطائرات الأحدث فيه، حيث حصلت على نماذج منها، من إحدى الدول الأوروبية، يُعتقد بأنها ألمانيا. وفي ضوء ذلك، أصبح جزءٌ من أسرار سلاح الجوّ السوري بحوزة الأتراك والإسرائيليين!

* زوّدت "إسرائيل" تركيا بمعلوماتٍ وصورٍ جويّةٍ حصل عليها الطيّارون الإسرائيليون في أثناء طلعاتهم الجويّة في جنوب تركيا، عن مصنعٍ سوري للغازات الكيماوية، يمارس نشاطه بشكلٍ سرّي، في موقعٍ مخفيٍ تحت جبلٍ بالقرب من الحدود مع تركيا.

د - المساهمة في المشاريع الأمنيّة الإقليمية: سعت "إسرائيل" وتركيا إلى تأكيد دورهما الإقليمي في المجال الأمني، وذلك من خلال اقتراحهما لمشاريع أمنيّة في الشرق الأوسط. ومن أمثلة ذلــك، محاولة تأسيس مؤتمرٍ لمجلس الأمن والتــعاون في الشرق الأوسط Conference of Security co- Operation in the Middle East، ليتولّى نزع فتيل التهديدات العسكرية وبخاصّةٍ الصاروخية، والسّعي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة! ولكن هذا المشروع لم يلق الاستجابة المطلوبة من قبل دول المنطقة، لأنه يؤكّد الهيمنة الإسرائيلية والتركية أساساً.

كما نشطت تل أبيب وتركيا في مجالات الأمن في المنطقة، حيث ساهمتا إلى جانب أطراف أخرى في المحادثات الثنائيّة المتعلّقة بالسيطرة على السلاح، والأمن الإقليمي Arms Countrol and Regional Securit، الذي يُرمز له اختصاراً بـــAcrs . وهو يهدف إلى تبادل المعلومات العسكرية المتعلّقة بالأمن في الشرق الأوسط، والحؤول دون قيام منازعاتٍ عسكرية، والعمل على بناء الثقة العسكرية بين تلك الدول. وكان ذلك في أعقاب بدء محادثات "السلام" العربية-الإسرائيلية عام1991. وضمن هذا الإطار، فإن الدولتين شاركتا في المفاوضات متعدّدة الأطراف الإقليمية، التي عقدت لموظّفي وزارات الخارجية في المنطقة، والمتعلّقة بالأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

ويُستخلص ممّا سبق، أن مجالات التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي، تتميّز بالتنوّع والشمول لشتّى أنواع العلاقات العسكرية، إضافة إلى أن الخبرات الفنّية العسكرية الإسرائيلية التي تقدّم إلى تركيا، تُعتبر أرقى ما وصلت إليه التقنيّة العسكرية على الصعيد العالمي. ومن شأن ذلك أن يجعل من تركيا دولة متقدّمة عسكرياً في المنطقة، ومن كلٍ من "إسرائيل" وتركيا قوّة إقليمية مهيمنة. وفي المقابل، هناك ضعفٌ عسكريٌ عربيٌ موازٍ، ما سيحدث إخلالاً بموازين القوى لصالح "إسرائيل" وتركيا.

خلفيات التحالف التركي – الإسرائيلي

شكّل التعاون العسكري الإسرائيلي–التركي، تهديداً عسكرياً وأمنيّاً واستراتيجياً للأمن الإقليمي بعامّة، وللأمن القومي العربي بخاصّة. وهناك أسباب وعوامل تؤكّد هذا التهديد، أهمّها:

أ - طبيعة العلاقات العسكرية الإسرائيلية -التركية

يتّضح من مجالات التعاون العسكري الإسرائيلي -التركي، والتي أشير إليها سابقاً، أن طبيعة التعاون يمكن أن تكون علاقات استراتيجية تؤدّي إلى تكوين حلفٍ عسكريٍ بينهما. ولعلّ ما يكشف عن ذلك التصريحات التي صدرت عن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين والأتراك، إضافة إلى محلّلين سياسيين غربيين. فقد وصفت تانسو تشيلر، رئيسة وزراء تركيا (السابقة) العلاقات مع "إسرائيل" بأنها " علاقة إستراتيجية "، فيما وصف مسؤول كبير في وزارة الحرب الإسرائيلية العلاقات بين البلدين " بأنها علاقة استراتيجية، وهي من أكثر المواضيع أهمّية خلال العقد الحالي ". وقد أبدت وزارتا الدفاع في البلدين رغبتهما في التعاون الاستراتيجي الكامل.. ويرى ستيفن كينزر، في مقالةٍ له في صحيفة نيويورك تايمز، بأن التحرك السياسي والعسكري الرئيس الأخير في الاستراتيجية الجديدة لتركيا هو التعاون مع "إسرائيل". فجيشا البلدين يعملان معاً، حتى في فترة الحكومة التي قادها الإسلاميّون! والآن، فإن الحكومتين تربطهما علاقات مدهشة؛ فالجنرالات والوزراء وأعضاء الهيئات التشريعية يعملون في العديد من مشروعات التنمية ويخطّطون لما يريدونه كحلفاء عسكريين على المدى الطويل ".

كما أشار تقريرٌ عسكريٌ نمساويّ إلى أن "إسرائيل" وتركيا وقّعتا سلسلة من المشاريع العسكرية والأمنيّة والاستراتيجية التي من شأنها أن ترقى إلى مستوى التحالف الإستراتيجي بينهما. ويؤكّد إفرايم عنبر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بارإيلان في "إسرائيل"، أن الأخيرة تعتبر "تركيا دائماً هي شريكها الإستراتيجي الأول..".

ويتّضح ممّا سبق بأن العلاقات العسكرية الإسرائيلية –التركية متطوّرة جداً، ويمكن أن يُطلق عليها صفة التعاون الاستراتيجي الكامل، أو هي في طور التحالف الاستراتيجي. وما يدعم ذلك مجالات التعاون التي اتصفت بشمولها لشتّى أوجه العلاقات العسكرية التي يمكن أن تحدث بين بلدين، ناهيك عن أن التصريحات الرسمية السياسية والعسكرية في "إسرائيل" وتركيا، تؤكّد على هذه الحقيقة.

ب – ممارسة الضغط والتهديد للبلاد العربية والإسلامية

لقد أولـــى التحالــف الإسرائيلي–التركي منطقة الشرق الأوسط عناية خاصّة، لأن تركيا

و"إسرائيل" تعيشان فيها، ولأهمّيتها الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية. لذلك، هما مارستا ضغوطاً وتهديدات على الدول العربية والإسلامية في المنطقة. وتتّضح تلك الضغوط من خلال ما يلي:

1 - اشتملت الاتفاقية العسكرية والأمنيّة الإسرائيلية-التركية على بندٍ ينصّ على أن "يشترك جيشا البلدين في المعارك التي تحدث بين إحداها ودولةٍ ثانية". وهي بذلك تسمح للدولة العبرية بزيادة عمقها الاستراتيجي، وتتيح لها ولتركيا المشاركة في العمليات العسكرية، تحت ذرائع مختلفة منها "محاربة الارهاب" " ونشـــر السلام ". وبهذا الصّدد، يشير ميخائيل بايبس في دراسته المعنونة "محورٌ جديد"، إلى أن الروابط التركية–الإسرائيلية القويّة ستؤدي إلى "استقرار المنطقة من خلال قيامها بردعٍ عسكريٍ مهولٍ ضدّ أيّ عدوٍ محتمل". كما يؤكّد مايكل إيزندات MichaeL Eisenstadt، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط بأن "على أعداء "إسرائيل" وتركيا التفكير ملياً في حالة وقوع مجابهةٍ مع أيٍ منهما، لأنهما ستقفان إلى جانب بعضهما البعض"!

2 - تدعيم الدور الإقليمي لهما والعمل على إضعاف القوى الأخرى: لقد دعم التحالف الإسرائيلي-التركي، بفضل الإمكانيات والقدرات العسكرية الكبيرة والمتقدّمة، وما يترتّب عليها من إخلالٍ في موازين القوى لصالحهما، الدور الإقليمي لكلٍ من "إسرائيل" وتركيا، والذي يتمثّل في إقامة مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، وفقاً لأهدافهما ومصالحهما المشتركة، وبما يتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة. والهدف أن يكون دورهما الإقليمي قيادياً ومتميّزاً في المجالات العسكرية والأمنيّة والاقتصادية، مع العمل على منع بروز أيّ قوّةٍ عسكريةٍ منافسةٍ لهما، والحؤول دون وصول أسلحة دمار شامل إلى الدول العربية والإسلامية. ويؤكّد يحزقيل درور، الباحث الإستراتيجي الإسرائيلي في كتابه "استراتيجيةٌ عظمى لإسرائيل"، أن تركيا وإسرائيل " تعتبران أكبر قوّتين خارج النسق العربي، وأن تعاونهما وتحالفهما سيمنع ظهور قوّة عربيةٍ في المنطقة تمارس سياسة مهدّدة لأمن كلٍ منهما؛ بل إن في مقدور الدولتين أن تعملا على إحداث الإنقسامات وتشتيت القدرات العربية، خشية أن يؤدّي ذلك إلى تهديد الدول غير العربية في المنطقة"!

3 - لقد شكّــل التحالف الإسرائيلي - التركي اختراقاً للأمن القومـــيّ العربيّ والإسلامي،

ويتّضح ذلك من خلال الآتي:

أ- استغلّت "إسرائيل" الأراضي والأجواء التركية، للتجسّس على ايران (والعراق) وسوريا، بحيث غدت نسبة لا بأس بها من أسرار هذه الدول العسكرية في متناول تل أبيب وأنقرة. كما أن بإمكان الطائرات الإسرائيلية المتواجدة في القواعد الجويّة التركية توجيه ضربات للأهداف الحيويّة والهامّة في تلك الدول، وهي يمكن أن تصل إلى دول الخليج. وتعتبر صحيفة هآرتس-الإسرائيلية- أن تحليقات سلاح الجوّ الإسرائيلي في المجال الخلفيّ لسوريا تشكّل أساس ردعٍ لا يُستهان به. وبالنسبة لإيران، سوف تكون أهمّ الأهداف الاقتصادية والعسكرية، على بعدٍ يتراوح ما بين (500-700) كلم، إذ أن الطائرات الإسرائيلية المتمركزة في الأراضي التركية بإمكانها ضرب تلك الأهداف دون الحاجة إلى التزوّد بالوقود في الجو ّ.

ب- وضع التحالف الإسرائيلي–التركي سوريا بين فكّي الكماشة الإسرائيلية-التركية، وهي أصبحت محاصرة عسكرياً في ظلّ التنسيق العسكري التامّ بين الدولتين. وهذا ما يؤكّده الباحث العسكري إدغار أوبالانس؛ وكذلك مايكل إيزندات بقوله أنه " بإمكان الجيش التركي أن يحشد قوّاته على الحدود مع سوريا. وهذا سيؤدّي إلى تقييد الاحتياط الاستراتيجيّ السوري؛ وبإمكان تركيا أن تسمح للطائرات الإسرائيلية بالهبوط في القواعد التركية لتقوم بتحرير المعلومات الواردة من الطيران الاستطلاعي. وهذا سيدفع سوريا إلى إعادة صياغة أنظمة الدفاع الجويّة. وفي البحر، بإمكان تركيا أن تسمح لإسرائيل بالعمل من خلال القاعدة البحرية في الإسكندرونة، أو في المناطق المحظورة في المياه التركية، قريباً من سوريا، ما يدفع سوريا لتوزيع أسطولها البحري".

ج- استطاعت "إسرائيل" من خلال تحالفها مع تركيا اختراق جدار الأمن القوميّ العربيّ والإسلامي، وذلك لأن تركيا دولة ذات أغلبيّة سكّانية مسلمة، ولو أنها موالية للغرب. وهي أقامت تحالفاً مع دولةٍ معاديةٍ للعرب والمسلمين ورأس حربــةٍ للاستعمار. وقد منح ذلك الدولة العبرية صفة رسميّة لدخول الشرق الأوسط؛ كما أن هناك مخاوف عربية وإسلامية من حدوث اختراق آخر، يتمثّل في انضمام دولٍ عربيةٍ إلى هذا التحالف الإسرائيلي – التركي.

د- يُعتبر التحالف الإسرائيلي–التركي، ركيزة مــن ركائز الاستراتيجية الأمريكية فــي

المنطقة. وبالتالي، فإن الحلف يمثّل امتداداً لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية، التي ظهرت في فترة الخمسينيّات الميلادية. ويعدّ بمثابة ذراعٍ متقدّمةٍ أو رأس حربةٍ للاستعمار الأمريكي في المنطقة.

يتبيّن ممّا سبق، أن التعاون العسكري الإسرائيلي - التركي يشكّل خطراً جسيماً على الأمن القوميّ العربيّ والإسلامي، لأنه سيحاصر بعض الدول العربية كسوريا، مع الاستفادة من الأراضي التركية للتجسّس على إيران (والعراق) وسوريا، ما يعني أن بعض الأسرار العسكرية لتلك الدول قد أصبحت معروفة لدى تل أبيب وأنقرة، إضافة إلى أنه يمكن توجيه ضرباتٍ عسكريةٍ مؤلمةٍ إلى تلك الدول، من الأراضي التركية. وعليه، فإن الأوضاع العسكرية والاستراتيجية للدول العربية والإسلامية صارت محرجة جداً في ظلّ استمرار غياب التنسيق والتعاون العربيّ والإسلاميّ على المستوى الاستراتيجي!

وفي الختام، يمكن أن نجمل أبرز أبعاد ومخاطر وتحـديات هـذا التحـالف التركـي - الصهيوني بما يلي:

أوّلاً: هذا التحالف يستطيع الاستمرار لفترةٍ قد تطول، وهو قادرٌ على إيجاد فرصته في توسيع نطاق عضويّته، بالاستناد إلى موازين القوى الإقليمية والدوليـة، وبالاعتمـاد علـى المعطيات والعوامل الفاعلة والمؤثّرة على عموم الأسرة الدولية، ومنها الفعاليّـات الرسـمية والشعبية العربية التي لم تتعدّ ردود أفعالها (اليوم) حدود تصريحاتٍ وبياناتٍ صـدرت مـن الجامعة العربية أو من بعض الحكومات والصحف المحليّة.

ثانياً: هذا التحالف هو خطوةٌ عدوانيّةٌ جديدة، موجّهة إلى كافّة البلدان العربية، وكـذلك إلى بعض البلدان الإسلامية. وهو يأتي في وقتٍ تنصرف فيه الجهود الدولية نحـو تحقيـق "السلام الشامل والعادل" في الشرق الأوسط. لكن من يريد السلام لا يسعى إلى إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وهذا التحالف سيترك أثره في فتح شهيّة الدولة العبرية للمزيـد من التسلّح، وحتى التفكير بشنّ حروبٍ جديدةٍ ضدّ العرب والمسلمين.

ثالثاً: من نافل القول أن هذا التحالف قد حوّل تركيا إلى قاعدةٍ واسعةٍ ومتقدّمةٍ لتحركات وتدريبات الطائرات الحربية الإسرائيلية التي تقوم بمهمّاتٍ استكشافية، تجسّسية وقتالية.

رابعاً: محاولة تركيا غير المبرّرة، تاريخياً وجغرافياً وزمانياً ومكانياً واقتصادياً، لإحياء

سياسة الأحلاف العسكرية المشبوهة، التي تدفع بدول الشرق الأوسط إلى دائرة النّار والتوتّر وأتون الصراعات الحادّة.

خامساً: تهديد الأمن القوميّ العربيّ الإقليمي، والإطاحة بكلّ قواعد التوازن الأمنيّ ومعاييره الحسّاسة والدقيقة في المنطقة.

سادساً: وضع حلقةٍ مغلقةٍ مضافةٍ تستهدف تطويق المنطقة العربية، بما يمكن أن يسمّى بالمعطيات السجوستانكية بالاحتواء المزدوج، لترسم ملامح مخيفة لمستقبل الشرق الأوسط تحديداً.

سابعاً: إنها محاولة أخرى لمنح الدولة العبرية قدراتٍ مضافة ومرونة وحركة واسعة وهوامش جديدة، لتحقيق أهدافها ومراميها ومطامعها وتنفيذ استراتيجيتها.

ثامناً: ولعلّ من أبرز دلالات هذا التحالف التركي-الصهيوني هو رسوخ العداء للعرب في العقيدة العسكرية التركية. وإن مجرّد توتّر العلاقات بين سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهةٍ أخرى، لا يكفي لتبرير سياسة أنقرة في التحالف مع تل أبيب.

وبعد، فإنه عندما يقوم تحالفٌ عسكريٌ تركي صهيوني في المنطقة، ويتكرّس بتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين وبتعاونٍ عسكريٍ على مختلف المستويات، وبين مختلف أذرع الجيشين؛ ثمّ تعلن تل أبيب أنه نواة "نظام أمنيٍ إقليمي"، فإن ذلك يعني أن سياسة "المطرقة والسندان" بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ العملي، وأن الأمن العربيّ والإقليميّ (الإسلامي) بات مهدداً بالهراوة العسكرية التركية المتفوقة التي تحظى بدعم دولةٍ كبرى.

إن التحالف التركي-الصهيوني يقوم في حقيقته على حساب السلام في المنطقة، وليس من أجله. والمطلوب منّا وعيٌ كاملٌ لأهدافه، ومسارعةٌ إلى تدارك أخطاره، وعدم الأخذ بما تردّده أنقرة من أنه ليس موجّهاً ضدّ العرب تحديداً، أو ضدّ الأمن والسلام الإقليميين؛ فالعرب هم الهدف الأوّل لهذا التحالف وليست سوريا وحدها!

ونستدرك أخيراً بأن الموقف التركي "المميّز" من العدوان الصهيوني على غزة أواخر العام 2008، ربّما يحدث تغييراً في العلاقة الاستراتيجية بين تركيا والكيان الإسرائيلي، يجب على الدول العربية (وإيران أيضاً) ألاّ تهوّن من شأنه، بحيث يقوّي العرب أواصرهم مع الأتراك، لإبعادهم شيئاً فشيئاً عن محور الشرّ الأمريكي-الإسرائيلي!

الهوامش

1 - مجلّة Weekly Defense، العددان 2 و4 لعام 2001.

2 - مجلّة: Defense Magazine، العددان 9 و17.

3 - مجلّة: Airet Cosmos الأسبوعية، الأعداد: 1530، 1534، 1561.

4 - معين أحمد محمود: مخاطر التحالف التركي-الإسرائيلي، مجلّة درع الوطن، العدد فبراير/شباط1999.

5 - د. هشام عبد العزيز: العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، كلّية المعلّمين، حائل.

6 - هاكان يافور: العلاقات التركية-الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهويّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

7 - الملفّ العربي-الاوروبي، باريس، عدد نوفمبر/تشرين الثاني 1998.

8 - صحيفة لوموند LeMonde الشهرية الفرنسية، أعداد أكتوبر/تشرين الأول 1996، ديسمبر/كانون الأول 1998.

9 - طلعت أحمد مسلّم: التعاون العسكري العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.

10 -عمر مصالحة: السلام الموعود، بيروت، دار الساقي، 1994.

11 -منير الحمس: السلام المدان، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.

12 -هدى الحسيني: تركيا إلى أين؟ صحيفة الشرق الأوسط، العدد 5 يونيو/حزيران 1996.

13 - صحيفة النهار، بيروت، 27 أكتوبر/تشرين الأول 1998.

14 -صحيفة الخليج، الشارقة 10 مايو/أيار 1999.

15 -صحيفة الخليج، الشارقة، 6 فبراير/شباط 1994، نقلاً عن صحيفة "هآرتس".

16 -صحيفة يديعوت أحرونوت العبريّة، 22 / 8 / 2002.

17 -صحيفة يديعوت أحرونوت، 31 / 10 / 2002.

18 -صحيفة هآرتس العبريّة، 16 / 11 / 2003.

19 -صحيفة هآرتس، 19 / 11 / 2003.

20 -صحيفة هآرتس، 27 / 6 / 2004.

21 - صحيفة هآرتس، 9 / 1 / 2004.

22 -صحيفة هآرتس، 2 / 1 / 2005.

23 -صحيفة هآرتس، 1 / 5 / 2005.

24 - صحيفة عكاظ، الرياض، 12 / 8 / 2006.
25 - صحيفة السفير، بيروت، 19 / 5 / 2007.
26 - صحيفة المستقبل، بيروت، 16 / 2 / 2007.
27 - صحيفة المستقبل، بيروت، 13 / 1 / 2008.

الفصل السابع

"اسرائيل" في دول آسيا الوسطى الاسلامية

أشكال التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى

التحوّلات الكبرى التي أدّت إلى تفتيت الاتحاد السوفييتي وتفكّكه إلى جمهورياتٍ ومقاطعاتٍ منفصلة، خلقت الأرضيّة الخصبة للتغلغل والتمدّد الصهيوني الخبيث في جسم العديد من هذه البلدان.

ولقد وجدت الدولة العبرية أبواب هذه الجمهوريّات مفتوحة على مصاريعها لممارسة نشاطها الاقتصادي والسياسي، وحتّى العسكريّ والاستخباراتي. وخطورة النشاط الصهيوني في تلك البلدان لاتقتصر على مستقبل وحياة شعوب تلك المناطق، بل حتّى على علاقات هذه البلدان ومواقفها الخارجية. وإذا علمنا أن كلّ جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وخاصّة دول آسيا الوسطى والقوقاز، كانت لها علاقات صداقة وتعاون متينة مع العرب، فإن مخاطر التغلغل الصهيوني على هذه العلاقات يصبح واضحاً وأكيداً؛ ويكمن الخطر أيضاً في أن العديد من جمهوريات آسيا الوسطى تمتلك مخزوناً نووياً وتأثيراً في الحياة السياسية الدولية. وقد استطاعت "الدولة اليهودية" استغلال ما تعانيه هذه الجمهوريات من صعوباتٍ اقتصاديةٍ وحروبٍ عرقيةٍ وقوميةٍ خطيرة، لاستمالتها وإدخالها في فلكها وعزلها قدر الإمكان عن أصدقائها التاريخيين التقليديين المجرّبين وخاصّة منهم العرب، عن طريق تأمين بعض المعدّات التكنولوجية والصناعية لها.. إضافة إلى أن أيّ مساعدات غربية يمكن أن تتلقّاها هذه البلدان مرتبطة بتوطيد علاقاتها مع "إسرائيل".

وهنا يبرز العديد من الأسئلة:

لماذا تقتحم الدولة الصهيونية هذه الجمهوريات الإسلامية البعيدة؟

وما هي أشكال ومظاهر هذا الاقتحام الصهيوني؟

وما هي حصيلة هذا الاقتحام؟

اعتمدت الصهيونية، و"إسرائيل" تحديداً، لبدء نشاطها المكثّف في جمهويات الاتحاد السوفييتي السابق، وخاصّة منطقة آسيا الوسطى، على اليهود المنتمين لهذه الجمهوريات، الذين لعبوا دوراً أساسياً في فتح قنواتٍ للعلاقات مع الدولة العبرية والحركة الصهيونية، وذلك لتحقيق عدّة أهدافٍ في آنٍ واحد، وأهمّها: الحضور الصهيوني السياسي والاقتصادي والعسكري في هذه الجمهوريات، وإقناع أكبر عددٍ من اليهود فيها للهجرة إلى فلسطين

المحتلة.. ولكي تتمكن الدولة العبرية والحركة الصهيونية من تحقيق النجاح في ذلك، فقد عملتا على اختلاق ما سمّي "بمشكلة اليهود" في آسيا الوسطى للوصول إلى نتيجةٍ ملموسةٍ في جذب اليهود إلى الكيان الصهيوني. وفي نفس الوقت، سعت تل أبيب لإقامة علاقاتٍ وطيدةٍ مع السلطات الحاكمة في هذه الجمهوريات كمدخلٍ لابدّ منه للتغلغل الصهيوني الواسع فيها، ولتوظيف تلك العلاقات لما فيه مصلحة الدولة العبرية والحركة الصهيونية بالدرجة الأولى والأخيرة.

وقد أسهمت بعض الشخصيات اليهودية المعروفة في تمهيد الدخول إلى سائر الجمهوريات السوفييتية السابقة. ولكّد ذلك "باروس غول" المسؤول عن الوكالة اليهودية في الاتحاد السوفييتي السابق، عندما صرّح علناً بأن الصهاينة هم أول من نظموا أنفسهم وشرعوا بالعمل في جميع الجمهوريات السوفييتية. وأشار إلى أن الدولة العبرية قرّرت عدم المرور إلى هذه الجمهوريات عبرموسكو.. بل بإجراء اتصالاتٍ مباشرةٍ مع عواصم دول الرابطة المستقلّة حديثاً.. وهذا يفسّر الاعتراف السريع والمباشر من قبل "إسرائيل" باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى الستّ، وتحول سفيرها في موسكو إلى سفيرٍ متجولٍ في هذه الجمهوريات. ولم تخفِ "إسرائيل" أهدافها من إقامة تلك العلاقات.

وهنا لابدّ من السؤال: **ما هي أشكال ومظاهر الاقتحام الصهيوني لهذه الجمهوريات؟**

إن ما يحدّد أشكال التدخّل الصهيوني في معظم بلدان آسيا الوسطى وغيرها هي الأهداف التي تسعى الدولة العبرية للوصول إليها وتحقيقها من وراء هذا التدخّل. ومن أبرز هذه الأشكال ما يسمّى المساعدات الزراعية والفنيّة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أن هدف هذه المساعدات البعيد هو إيجاد موطىء قدم لـ"إسرائيل"، معترفٍ به رسمياً في تلك البلدان، لاستخدامه لاحقاً في تحقيق مآربها وأغراضها الاستراتيجية، حيث تتعدّى كثيراً إطار الخدمات البسيطة التي توفّرها هذه المساعدات الاقتصادية والزراعية والتجارية.ويأتي التغلغل الصهيوني في الجمهوريات الإسلامية الستّ (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أذربيجان وطاجيكستان) لاعتباراتٍ تتعلّق بالاستراتيجية الصهيونية البحتة.

إن خطورة هذا التوجه "الإسرائيلي"، تنعكس بشكلٍ مباشرٍ وعلى المستوى المنظور والبعيد

على الأمن القوميّ العربي، لأن الهدف الصهيوني الأساسي لهذا التحرك، هو محاولة عـزل العرب عن بعدهم الإسلامي؛ وفي المقابل، كسب سـاحات جديـدة لـصالح الاسـتراتيجية الصهيونية.

ولقد تمكّنت الدولة العبرية بالفعل، وبفضل تحركها السريع مقابل غياب النظرة العربيـة المشتركة نحو هذه الجمهوريات، من إحراز العديد من النجاحات في مجالات حسّاسةٍ ومهمّة.

وتقوم "إسرائيل" بإعداد بعض المهندسين والأطبّاء والمفكّرين الـصهاينة وغيـرهم مـن الخبراء في الشؤون الزراعية والعسكرية، وتأهيلهم وتدريبهم لمهمّاتٍ خاصّة، وإعادتهم إلـى البلدان التي هاجروا منها (إعادة تصديرهم)، ليكونوا "مروّجين" للصهيونية العالميـة ودعـاة للثقافة اليهودية، حيث تريد الحركة الصهيونية ترسيخ أقدامها في تلك الجمهوريات، بعـد أن نشرت الأوساط المتديّنة شباكها في أماكن مختلفةٍ منها. ولم يقتصر النشاط الصهيوني علـى روسيا، بل تعدّاها بالفعل إلى دول آسيا الوسطى، حيث عملت الدولة اليهوديـة علـى عقـد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية مع العديد منها.

ويتّخذ التغلغل الصهيوني في هذه الجمهوريات أشكالاً متعدّدة، تهدف كلّها إلى تحقيق غايةٍ واحدةٍ هي الاستقطاب وفتح أسواقٍ جديدةٍ للخبرة اليهودية وإقامة تعاونٍ مشبوهٍ في المجالات العسكرية والاقتصادية، يصبّ في مصلحة الدولة العبرية بالخصوص.

التغلغل الإسرائيلي في كازاخستان

تحتلّ جمهورية كازاخستان الإسلامية موقعاً خاصاً في استراتيجية الكيـان الـصهيوني، كونها تمتلك قدراتٍ نووية. ويأتي ذلك الاهتمام نتيجة تخوّف "إسرائيل" من احتمالات تسرّب رؤوسٍ أو معدّاتٍ نوويةٍ إلى إحدى الدول العربية والإسلامية. ففي خبر بثّته محطّـة تلفـزة ألمانية في ربيع 1992، أن ضبّاطاً من روسيا سرقوا أربع قذائف مدفعية من رؤوسٍ نووية، ويحاولون بيعها إلى إيران مقابل 10 ملايين دولار لكلٍ منها! وكانت معلومات غربية أخرى تحدّثت عن فقدان ثلاثة رؤوسٍ نوويةٍ قبل ذلك؛ ويبدو أن الحادثة كانت صحيحة، حيث أعلن عضو البرلمان الكازاخستاني "أولفاس سليمانوف" في يونيو (حزيران) 1992، أنه تمّ العثور على الرؤوس التي كانت مفقودة؛ بينما شكّك "داني ليشم"، الباحث "الإسرائيلي" المتخصّص في شؤون التسلّح الإيراني، بأقوال سليمانوف، مشيراً إلى الاحتفالات الكبيرة لحصول إيران على

الأسلحة النووية من كازاخستان! ومن أجل تطويق الآثار المحتملة لتسرّب المعدّات النووية، بادرت الدولة العبرية بإرسال وفود علميّة واقتصادية إليها. وفي نفس الوقت، قامت كازاخستان بإرسال وفدٍ على مستوى عالٍ إلى "إسرائيل" للتباحث في مجالات التعاون معها. ويمكن حصر اهتمامات الكيان العبري بهذه الجمهورية بما يلي:

أولاً: ضمان عدم وصول أيّ معدّاتٍ أو مواد أو أسلحة نووية إلى أيّ دولةٍ عربية أو إسلامية في المنطقة.

ثانياً: إمكانيّة التعاون في المجال النوويّ في مجالات استخدام الذرّة في الأغراض السلميّة.

ثالثاً: الحصول على المواد أو الوقود النووي من دون عائق.

كذلك تمّ توقيع اتفاق للتعاون في مجال الاتصالات بين كازاخستان والدولة العبرية في عام 1992. كما اقترحت "إسرائيل" على كازاخستان الاستفادة من مادة اليورانيوم، عالية التخصيب، الموجودة في الأسلحة النووية والتي سوف يتمّ التخلّص منها، طبقاً للاتفاقيات بهذا الخصوص من قبل كلٍ من روسيا والولايات المتحدة، وتحويل هذه المواد إلى وقودٍ له نسبة تخصيبٍ أقلّ لاستخدامه في المفاعلات النووية السلميّة. كما أعربت "إسرائيل" عن رغبتها في شراء كمّيةٍ منها.

من ناحيةٍ أخرى، وقّعت مجموعة "شركات أيزنبرغ" الإسرائيلية، وهي مملوكة لرجل أعمال يهودي من أصلٍ نمساويٍ ولديه مشاريع استثمارية في كلّ الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى، وقّعت عقداً مع كازاخستان قيمته 160 مليون دولار، يقضي بأن تتولّى هذه المجموعة صناعة ريٍ متطوّرةٍ في جنوب كازاخستان. ويندرج هذا العقد ضمن سلسلة عقودٍ تقدّر ببليوني دولار، وتشمل مجالات تغطية نفقات وإنشاء شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية وإنتاج المواد الغذائية. وفي هذا الصّدد، قام وزير الاتصالات الإسرائيلي بزيارةٍ لكازاخستان، حيث جرى الاتفاق على قيام "إسرائيل" بإنشاء البُنية الأساسية لنظام الاتصالات الكازاخستاني مقابل حصول الكيان على النحاس.

كما تمّ إبرام اتفاقٍ تجاريٍ كبير، يسمح للدولة العبرية بتصدير السلع والمواد الغذائية الإسرائيلية إليها، مقابل الحصول على المواد الخام والعمل في مشاريع مشتركة لبناء قاعدةٍ للصناعات الخفيفة في كازاخستان.

وتركّز "إسرائيل" على تطوير علاقاتها الاقتصادية والعلمية مع كازاخستان التي أصبحت لها علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفارات في أواخر عام 1992. وقد تقـرّر أثنـاء زيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني تيريشنكو إلى الكيان في شهر أيلـول/سـبتمبر 1992، تشكيل لجنةٍ مشتركةٍ للتعاون في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمواصـلات الجويّـة والعلوم، حيث دخلت العلاقة الاقتصادية بينهما مستوى المعاملات الرسمية. وترمي الدولـة العبرية من وراء ذلك إلى تحقيق بعض الأغراض المهمّة؛ إذ بالإضـافة إلـى مـا تملكـه كازاخستان من ثرواتٍ طبيعية، فإن هناك ما تطمح "إسرائيل" في الوصول إليه، وهو مطـار بيكنور الفضائي ومركز التجارب النووية.

ويظهر هذا الاهتمام الإسرائيلي بتمتين العلاقات مع كازاخستان في أن "سول إيزنبـرغ"، وهو من كبار رجال الأعمال الصهاينة، قد استثمر مبلغاً كبيراً من الأموال خـلال الأعـوام القليلة الماضية. وقد أبرمت الحكومة الكازاخستانية في عام 1999 اتفاقيّـة مـع مجموعـة الشركات المملوكة لـ"إيزنبرغ" لتنفيذ مشاريع مشتركة تبلغ تكلفتها الإجمالية أكثر من مليار دولار في عددٍ من فروع الاقتصاد الكازاخستاني كتكرير النفط والصناعات الكيميائية. كما تمّ في سبتمبر (أيلول)2000 توقيع مذكّرة تعاون بين الدولة العبرية وكازاخستان، تشمل جوانب زراعية واقتصادية وتدريب مهنيين وإجراء أبحاث مشتركة وتبـادل الخبـراء والمعـارض التكنولوجية، وذلك خلال زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي السابق إلى جمهورية كازاخـستان الغنيّة بالكْروم والفضّة والذهب.

التغلغل الإسرائيلي في أوزبكستان

قرّرت حكومة أوزبكستان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينها وبين الدولة العبريـة فـي فبراير (شباط) 1992. ويأتي هذا التحول انطلاقاً من اتفاقيّات تعاونٍ عقدتها مع الكيان علـى مستويات الاقتصاد والتبادل التكنولوجي، وفي المجال العسكري.

وفي مجال الزراعة، قامت "إسرائيل" بإرسال العديد من خبراء الزراعة إلى أوزبكستان لتطوير إمكانيّات التعاون معها في هذا المجال لاستصلاح الأراضي الـصحراوية ولاختيـار الأماكن التي تستثمر فيها. وخصّصت الولايات المتحدة خمسة ملايـين دولار لتمويـل هـذا المشروع، حيث باشر الخبراء الصهاينة العمل ونجحوا في زيادة محصول القطن بنـسبة 40

في المئة، وفي تخفيض نسبة استهلاك المياه إلى الثلثين. ومع مطلع العام 1993، عممت التجربة على كافة جمهوريات المنطقة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى قيام أوزبكستان بتوقيع العديد من الاتفاقيّات مع الكيان الصهيوني في مجالاتٍ أخرى عديدة، في طليعتها التدريب والطّاقة والصحّة والاتصالات. وقد أدّى توقيع هذه الاتفاقيات إلى تبادل الخبرات بين البلدين.

ولم تغفل الدولة العبرية البُعد الثقافي والديني في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، فأنشأت مركزاً ثقافياً في جمهورية أوزبكستان لإحياء "التراث اليهودي" بعد 70 عاماً من الحظر الشيوعي. وتقدّر بعض المصادر عدد اليهود في أوزبكستان بحوالي 50 ألف نسمة، بدؤوا بمساعدة الحاخامات "الإسرائيليين" والمنظّمات اليهودية في الخارج بالالتحاق بمدارس خاصّةٍ بهم.. كما تشكّلت جمعية صداقةٍ بين أوزبكستان والكيان الصهيوني.

التغلغل الإسرائيلي في أذربيجان، طاجكستان وقيرغيزستان

رأى الكيان الصهيوني مجالاً للتعاون مع "باكو" الأذربيجانية، وهو مجال النفط والصناعات المتعلقة به، فأوفد إليها الوفود لإبرام اتفاقيات التعاون التكنولوجي. وأعلن راديو العدوّ في يناير (كانون الثاني) عام 1993، عن قيام اتفاقيات تعاونٍ بين الدولة العبرية وجمهورية أذربيجان، في مقابل قيام "إسرائيل" بتدعيم قطاع الزراعة في الجمهورية وتطوير معدّاتها العسكرية والتنقيب عن البترول.

وقامت "إسرائيل" بافتتاح خطٍ جويّ مباشرٍ ومنظّمٍ مع أذربيجان، فكانت أوّل زيارةٍ رسميةٍ لوفد أذربيجان للكيان في سبتمبر (أيلول) 1992، حيث تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة.

واستطاعت "إسرائيل" أن تصدّر إلى أذربيجان خلال الأشهر الأولى من العام 1996، ما قيمته 3،5 مليون دولار أميركي.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الدولة العبرية نجحت في إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع أذربيجان، وفتحت سفارة لها في باكو في مطلع العام 1993.

* شهدت علاقات "إسرائيل" مع طاجكستان تطوّراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية. فقامت بإبرام عدّة اتفاقياتٍ مع طاجكستان في مجالاتٍ عديدة، شملت الجانب

الاقتصادي والتجاري والطبّي والسياحي والزراعي. وفي المجال الزراعي، ومنه تقنيّة الريّ لرفع كفاءة عملية ريّ القطن، أرسلت "إسرائيل" مجموعة من الخبراء للمساعدة في تطوير الإنتاج الطاجكستاني من محصول القطن الذي يمثّل نحو 70 في المئة من الإنتاج الإجماليّ للاتحاد السوفييتي السابق.

* شهد منتصف عام 1992 إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ بين جمهورية قيرغيزستان والدولة العبرية. وعلى إثر ذلك، زاد التعاون بين الدولتين في مجالاتٍ كثيرةٍ منها: الجوانب الاقتصادية والتجارية، حيث يخطّط الصهاينة لاستثمار خبراتهم في مجالات التكنولوجيا الحديثة وهندسة الإلكترونيات والاتصالات.

وفي سبتمبر (أيلول) 1992، زار وفدٌ من قيرغيزستان الكيان، ووقّع عقداً لتدشين مشروع إنشاء مجموعة مزارع نموذجية تقيمها تل أبيب في قيرغيزستان. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1992، زار الدولة العبرية وفدٌ ثانٍ من قيرغيزستان، حيث وقّع على اتفاق تعاونٍ في مجالات الاتصالات السّلكية واللاّسلكية. كما أثمرت الزيارة عن إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات بينهما، حيث قام الرئيس عسكر أكاييف بزيارة "إسرائيل"؛ وصدر بيانٌ عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، أشار إلى أن الرئيس أكاييف سيفتتح سفارة لبلاده في القدس المحتلّة!

علاقات سرّية في المجال العلمي!

في هذا السياق، لا بدّ من التأكيد على أن المجالات العلمية قد حظيت باهتمامٍ شديدٍ من جانب "إسرائيل". ولا يحتاج المرء لعناءٍ كبيرٍ في تفسير تلك السرّيّة المفروضة حول علاقات الكيان بجمهوريات آسيا الوسطى في المجال العلمي.

والجدير ذكره أن اليهود قاموا بفتح عشرات المراكز، وبدؤوا يصدرون عشرات الصحف والمجلاّت في جمهوريات آسيا الوسطى، وكلّها تدعو للصداقة والتعاون مع الدولة العبرية والاستفادة من الخبرات المتقدّمة والتكنولوجيا المتطوّرة التي تأخذ بها في مناحي الحياة المختلفة!

وقد غزا هذه الدول المستثمرون "الإسرائيليون"، وبتشجيعٍ من الحكومة الصهيونية، التي تبدو حريصة على خلق روابط تساعدها على إبعاد الجمهوريات الإسلامية من الارتماء في أحضان الدول العربية والإسلامية.

ومن هؤلاء المستثمرين: مجموعة شول إيزنبرغ، ومجموعة ميرهاف الاستثمارية.

وشول إيزنبرغ هو من كبار الأثرياء الصهاينة. يتميّز بشخصيةٍ تلتزم السريّةَ في كل ما تقوم به، وهو يجوب أطراف الكرة الأرضيّة لعقد صفقاتٍ تصل قيمتها إلى بلايين الدولارات بخبراتٍ وكوادر "إسرائيلية".

ومجموعة إيزنبرغ هي التي قامت بتطوير زراعة القطن في أوزبكستان وزيادة إنتاجيّة الأرض. كما قامت بعد ذلك ببناء مصنع غزل القطن في كازاخستان بواسطة الفنيّين الصهاينة. ويقول إيزنبرغ: "أتوقّع أن تصل المبيعات من هذا المصنع سنوياً إلى بليون دولار بعد سنواتٍ قليلة".

وهناك خطّة لبناء مصنع في كازاخستان لإنتاج أنابيب الرّيّ بالتنقيط التي ستجد سوقاً ضخماً في منطقة آسيا الوسطى. كما يخطّط إيزنبرغ في مرحلةٍ لاحقةٍ لإنشاء مصنع في المنطقة الإسلامية لإنتاج مادة "البوليتيلين"، وهي المادّة التي تُستخدم في صناعة أنابيب الريّ. وتلقّت المجموعة أيضاً عقداً لبناء أربعة مصانع في كازاخستان لإنتاج زيت الطعام.

وتقدّم بيوت الخبرة والمصانع الإسرائيلية كافّة التسهيلات من أجل أن تفتح لها أسواقاً في هذه الجمهوريات. فهي تدرك مثلاً النقص في العملات الصّعبة الذي تعاني منه هذه الجمهوريات؛ لذلك، نجد أن هذه الصفقات في أجزاء كثيرة منها تمّت من خلال ترتيبات مقايضة، حيث يتمّ السّداد بوساطة بعض المنتوجات مثل القطن والنفط، فيما لدى كازاخستان وحدها مخزوناً نفطياً كبيراً يفوق مخزون المملكة العربية السعودية.

أما مجموعة ميرهاف، فتشبه مجموعة إيزنبرغ. وقد بدأت عمليّاتها الاستثمارية في الجمهوريات الإسلامية بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي واستقلال هذه الجمهوريات. وعن مشروعاتها الاستثمارية في كازاخستان، يقول غرود نوفيكل، نائب رئيس المجموعة: "إن كازاخستان تعدّ إحدى أغنى البلدان في العالم في ثرواتها. والفرص هنا لا حصر لها، وهم يرحّبون بالإسرائيليين".

ويقول نوفيكل بأن لدى مجموعة ميرهاف في كازاخستان مشاريع تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات. هذا، وقد تركّز نشاط هذه المجموعة التجاري على مشاريع زراعة القطن.

أمريكا تدعم التغلغل الإسرائيلي

تؤيّد أمريكا وتدعم التقارب بين "إسرائيل" والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، حيث يجري تغلغل "الدولة اليهودية" في هذه الجمهوريات وفق برنامجٍ مشترك، أمريكي-"إسرائيلي"، لإجراء "الإصلاحات" الاقتصادية اللازمة فيها. وفي لقاءٍ عقِد خصّيصاً لهذا الهدف، توصّل شمعون بيريز، وزير الخارجية الصهيوني (الأسبق) مع ريتشارد أرميتاج، مساعد وزير الخارجية الأمريكي (الأسبق)، إلى تشكيل فرقٍ خاصّةٍ من الخبراء من الطرفين لوضع برنامجٍ محدّدٍ لدعم الإصلاحات بالتعاون المباشر مع حكومات كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزسيان وطاجكستان وتركمنستان.

وقد كشفت الولايات المتحدة عن برنامجها هذا بإعلانٍ مقتضبٍ للمتحدثة بلسان الخارجية الأمريكية مارغريت تتوايلر، أوضحت فيه أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" "اتفقتا على تقديم مساعدةٍ تقنيّةٍ مشتركةٍ إلى خمس جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا الوسطى".

كما قالت تتوايلر أن العديد من هذه الجمهوريات " قدّمت تأكيداتٍ غير رسميةٍ أنه سيتمّ الترحيب بهذه الجهود المشتركة"!

ويظهر التأييد والدعم الأمريكي للدولة العبرية، من خلال منحها القروض الميسّرة لمساعدة المصانع العسكرية في هذه الجمهوريات للتخلّي عن تصنيع بعض الأسلحة وجذب المستثمرين الغربيين للاستثمار فيها.

كما تساعد الولايات المتحدة الكيان على الدخول إلى هذه الجمهوريات، عن طريق تمويلٍ حكوميٍ لمشروع تكلفته خمسة ملايين دولار، يعمل فيه خبراء صهاينة في مجالات للزراعة والريّ والصحّة العامة لمساعدة هذه الجمهوريات الإسلامية.

وهكذا تبدو "إسرائيل" مستنفرة، وبمساعدة الولايات المتحدة، لاستقطاب واستقبال هؤلاء "الضيوف الجُدد" الوافدين حديثاً على المسرح الدولي لتقوية الروابط وعقد الصّلات الوثيقة معهم!

الفصل الثامن

دول آسيا الوسطى: بين النفوذ الصهيوني والغياب العربي

أسباب ودوافع النفوذ الإسرائيلي في آسيا الوسطى

في هذا الفصل، سوف نتناول الأسباب التي دفعت "إسرائيل" للتواجد في آسيا الوسطى، ثم نعرض للاستراتيجية الصهيونية حيال هذه المنطقة.

نبدأ بالسؤال: لماذا تسعى الدولة العبرية إلى التغلغل والتمركز في آسيا الوسطى؟

هناك أسبابٌ عديدة يمكن أن نسوقها في هذا الإطار، من أهمّها:

أولاً: هذه المنطقة غنيّة بالموارد والخاما التي تشكّل مطمعاً لأية دولة. وعندما استولت روسيا القيصرية عليها، كانت أعينها متّجهة إلى تلك الموارد الغنيّة بالدرجة الأولى. وينبغي ألاّ يُنسى في هذا الصّدد أن الصراع التاريخي بين روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية كان على آسيا الوسطى. وهو الصراع الذي وصفه "كنلبغ" شاعر الإمبراطورية البريطانية بأنه "اللعبة الكبرى".

إن جمهوريات آسيا الوسطى منطقةٌ غنيّةٌ بالنفط والغاز واليورانيوم والذهب وأنواعٍ كثيرةٍ من المعادن. وللعلم، فإن كازاخستان وحدها كانت تنتج 90 في المائة من معدن الكْروم، و50 في المائة من الفضّة في الاتحاد السوفييتي السابق، كما كانت ثالث منتجٍ للذهب، ذلك غير الإمكانيّات الزراعية الكبيرة التي تتوافر لديها.

ثانياً: هذه الدول يمكن أن تحتلّ سوقاً كبيرةً للاستهلاك، إذ ينبغي أن نلاحظ في هذا الصّدد أننا نتحدث عن أكثر من 60 مليون نسمة يعيشون في مجتمعاتٍ أهملت طيلة العقود الماضية، وأصبحت مضطرّة لاستيراد أغلب احتياجاتها الاستهلاكية. والدولة التي تتمكّن من اقتحام تلك الأسواق والسيطرة عليها تحقّق قدراً عظيماً تتطلّع إليه أيّ دولة صناعية. و"الدولة اليهودية" التي تواجه مشكلة في تصريف بضاعتها في العالم العربي بسبب المقاطعة، وفي العالم الأوروبي بسبب قيود السوق المشتركة، لا بدّ لها أن تبحث عن أسواقٍ أخرى بديلة لغزوها، الأمر الذي يرشّح وسط آسيا في مقدّمة تلك الأسواق.

ثالثاً: ينبغي ألاّ نسقِط العامل النوويّ من الاعتبار، بوجود الأسلحة النووية وبعض محطّات تجارب الفضاء في جمهورية مسلمة مثل كازاخستان، الذي يمثّل عنصر جذب وإثارة لـ"إسرائيل"، التي لا بدّ أن تتطلّع للاستفادة من إمكانيّات وخبرات الدولة العظمى المنهارة. ولا بدّ لها أن تحول دون تسريب أيٍ من تلك الإمكانيّات والخبرات إلى أيٍ من الدول العربية

والإسلامية، وفي مقدّمتها إيران وباكستان؛ إذ هي تعتبر أن تسريب الأسلحة النووية إلى تلك الدول يشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي!

رابعاً: وبوجودها في وسط آسيا، تستطيع "إسرائيل" أن تمارس ضغطاً على إيران التي لاتزال تعتبرها عدوّاً لدوداً. وربما "باعث" بذلك التواجد الفكرة التي تحاول ترويجها لتكتسب أهميّة في ظلّ مستجدّات العالم الراهنة؛ تلك التي تدّعي فيها أنها أسهمت في إيقاف الخطر الشيوعي في الماضي، وأنها مازالت مستمرّة في النهوض ما تعتبره "مسؤوليتها"، حيث تواصل رسالة صدّ الخطر، الذي غدا "أصولياً" هذه المرّة.

خامساً: ثمّ أن "إسرائيل" عبر بوابة آسيا الوسطى تستطيع أن تنجز مهمّة "التطبيع" مع العالم الإسلامي، بعدما قطعت شوطاً بعيداً باتجاه التطبيع مع العالم العربي. وهو ما انفتح له الطريق عبر المحادثات المتعدّدة التي بدأت بعد مؤتمر مدريد، وكان هدفها المعلن إدخال الكيان ضمن نسيج منطقة "الشرق الأوسط" والعالم العربي منه بوجهٍ أخصّ. ومن ثمّ، فإن انتشار الدولة اليهودية على الجبهتين العربية والاسلامية - إذا قدّر له أن يتحقّق - يمثّل هدفاً استراتيجياً غالياً ينبغي السعي إليه بهمّة، بل الركض نحوه؛ وينبغي ألاّ ننسى في هذا السياق أن منطقة وسط آسيا تشكّل - بثقلها السكّاني المعتبر - ركيزة مهمّة في الكتلة الإسلامية النامية في آسيا، التي تضمّ إلى جانبها باكستان وأفغانستان وبنغلاديش وإيران.

سادساً: الإسراع في بناء علاقاتٍ جيّدةٍ ووثيقةٍ مع البلدان الإسلامية "غير العربية"، في محاولةٍ لعزلها عن العرب، وقضيّتهم المركزية المتمثّلة بالصراع العربي -الصهيوني.

سابعاً: البحث عن فرصٍ استثماريةٍ جديدة، خاصّة في هذه الجمهوريات بما يتوفّر فيها من مجالاتٍ جيّدةٍ للاستثمار.

ثامناً: تحقيق الاختراق يوفّر لإسرائيل بناء علاقاتٍ مباشرةٍ مع عناصر إسلامية، يمكن الاستفادة منها وتوظيفها سياسياً واستخبارياً، وهو هدفٌ أصيلٌ من أهداف الاستراتيجية الصهيونية للتغلغل في الشعوب الإسلامية غير العربية.

ووفّرت التحوّلات الجذرية التي نتجت عن تفكّك الاتحاد السوفييتي وما أعقبه من حصول الجمهوريات الإسلامية على الاستقلال، الفرصة أمام الدولة العبرية للتحرك نحو هذه المنطقة المهمّة في آسيا لبناء شبكةٍ من العلاقات المتشعّبة في مجالات التعاون العسكريّ والعلميّ

والاقتصاديّ والزراعيّ والثقافي؛ ساعدها في ذلك حاجة هذه الجمهوريات إلى كلّ أشكال الدعم والتعاون لإعادة هياكلها التحتيّة واقتصادياتها بما يتماشى واقتصاد السوق.

وقد أتاحت الأوضاع المتردّية في تلك الجمهوريات، الفرصة أمام تل أبيب للإسراع في إقامة جسورٍ متعدّدة، تهدف في محصّلتها إلى تحقيق عددٍ من الأهداف التي لها علاقة مباشرة بطبيعة التوجّه الصهيوني بالعمل في المناطق التي تحيط بالوطن العربي، أو المناطق والتجمّعات البشرية التي من المحتمل أن تشكّل عمقاً للعرب، وبالأخصّ البلدان الإسلامية.

لماذا اختارت أميركا "إسرائيل" لاختراق وسط آسيا؟

لماذا اختارت الولايات المتحدة الأميركية "إسرائيل" لهذا الدور، ولمهمّة الشراكة، دون تركيا؟

إذا كانت لدى "الدولة اليهودية" أسبابها التي تدفعها إلى اختراق جبهة وسط آسيا والتواجد فيها، فإن ما يحتاج إلى تحقيقٍ وبحثٍ هو: لماذا استبعدت الولايات المتحدة تركيا التي يفترض أنها مؤهّلة لذلك الدور أكثر من الدولة العبرية على الأقل، باعتبار القواسم المشتركة بين تركيا وبين تلك الجمهوريات، وعلى رأسها الدين والعرق واللغة، ناهيك عن الجوار الجغرافي.

ينبغي أن نلاحظ ابتداء أن تركيا لم تُستبعد تماماً من العملية، وإنما قدّمت عليها "إسرائيل" في الشراكة الأميركية. أعني أن تركيا ما زالت في "الصورة"، ولها دورها في التصوّر الأميركي الذي أسلفنا الإشارة إليه، والمتمثّل في النموذج السياسي و"الحضاري" بحسبانها دولة علمانية عزلت الدين عن السياسة منذ أسّس كمال أتاتورك "الجمهورية" في العشرينيّات. وثمّة تفاهم بين أنقرة وواشنطن حول ذلك الدور، كما ذكر ريتشارد أرميتاج في شهادته أمام لجنة الكونغرس؛ والأرجح - كما ذكرت التقارير - أن زيارة سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي لواشنطن في شتاء 1991، كان أحد أهدافها الأساسية هو مناقشة هذه النقطة بالذات.

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أن تركيا تتحرك بنشاطٍ ملحوظٍ وسط آسيا، حتى خارج ذلك الإطار الذي توقّعته منها الولايات المتحدة الأميركية. فزيارة المسؤولين الأتراك لمختلف الجمهوريات الإسلامية لم تتوقّف بمعدّل شهرين؛ فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، والحديث متواترٌ في الأوساط السياسية والصحفية التركية عن العالم التركي، وأحياناً عن الاتحاد الطوراني الذي يمتدّ من البحر الأسود الى أسوار الصين. وثمة وعدٍ من تركيا بتقديم

معونات وتسهيلات ائتمانية إلى دول آسيا الوسطى بقيمة 1.2 مليار دولار. وهناك مشروع لمدّ خط لأنابيب البترول من كازاخستان وأوزبكستان إلى تركيا، ومدّ أنبوب للغاز من تركمانستان يصل إلى تركيا تحت بحر قزوين ويمرّ عبر آذربيجان وأرمينيا.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن تركيا متواجدة في الساحة وعلى أكثر من صعيد. لكن النقطة الجديرة بالملاحظة في هذا الصّدد هي أنه عندما يتعلّق الأمر بخططٍ للتنمية تنفّذ، ورؤوس أموالٍ تقدّم، وشراكة في الإنتاج، ومصالح تتأسّس، فإن الولايات المتحدة الأميركية تختار الدولة اليهودية وليس تركيا. وغنيٌّ عن القول أن الدولة اليهودية لن تقدّم مالاً ولن تنشئ صناعة، وإنما فقط ستقدّم ما تزعمه لنفسها من خبرةٍ وتقنيّة، فضلاً عمّا تقتضيه مهام الوكالة عن الأصيل الأميركيّ والغربي.

ومردّ ذلك بالطّبع والتأكيد بأن العلاقة بين واشنطن وتل أبيب أقوى وأعمق ممّا هي بين واشنطن وأنقرة، فضلاً عن أن هناك دوائر في الولايات المتحدة تعطي انطباعاً للجميع بأن مصالح واشنطن الحقيقية هي في تل أبيب وليس في أنقرة.

الأبعاد.. والدوافع الإسرائيلية (السياسية والعسكرية)

وهنا لابدّ من السؤال: ما هي الأبعاد والدوافع "الإسرائيلية" للتحرك تجاه هذه الجمهوريات؟

إن حجم المعطيات المتوافرة لايتيح لنا تحديد المقاربات لأبعاد الاستراتيجية "الإسرائيلية" تجاه هذه الجمهوريات، بشكلٍ كامل. لكن، من المؤكّد أن التوجّه الصهيوني حيال تلك المنطقة، وتزايد هذه الانشطة الصهيونية، ومنذ وقتٍ مبكر، وقد أتاح للدولة العبرية التأسيس لمنافذ عملٍ يمكن لها أن تثمر باتجاهاتٍ ضارّة بالأمن القوميّ العربي، على المستويين المنظور والبعيد.

وعلى صعيد الواقع العملي، استطاعت "إسرائيل" تحقيق عددٍ من الأهداف المهمّة ذات الصّلة بالبعد الاستراتيجيّ في علاقاتها مع دول المحيط من جهة، وعلاقات الدول الإسلامية بالدول العربية من جهةٍ أخرى.

إن فهم الأبعاد والدوافع الإسرائيلية للتحرك تجاه هذه الجمهوريات ضروريّ من أجل صياغة استراتيجيةٍ عربيةٍ مضادّة، تكفل تطويق الآثار الضارّة المحتملة أو التقليل من نتائجها.

لقد استطاعت "إسرائيل"، وخلال فترةٍ وجيزةٍ لاتتجاوز الخمس سنوات، تحقيق عددٍ من الأهداف التي تمثّلت في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعلمية والعسكرية والثقافية، وهي بصدد تثمير هذا النجاح باتجاهاتٍ جديدةٍ تصبّ في محصّلتها في سياسة التطويق، التي تشكّل إحدى أهمّ مفردات الاستراتيجية "الإسرائيلية".

إن التوجّهات السياسية الصهيونية حيال المنطقة الأسيوية تُعتبر في حقيقتها ترجمة وتواصلاً مع التوجّهات السياسية الأميركية ومكمّلة لها. ويمكن اعتبار الدولة العبرية في هذه الحالة أداة تنفيذ إقليمية للسياسة الأميركية، تتوافق معها في مفرداتها الاستراتيجية، مع احتساب هامش الخصوصيّة "الإسرائيلية"؛ ذلك الهامش الذي لايتعارض في المحصّلة مع التوجّهات الغربية عموماً والأميركية بشكلٍ خاص. ومن بين الأهداف الصهيونية لبناء علاقاتٍ مع مراكز القوى السياسية المؤثّرة في هذه الجمهوريات، العمل "الاستباقي" على تطويق احتمالات وصول عناصر إسلامية إلى السلطة، تتعامل مع الصراع العربي -الصهيوني من منظورٍ عقائدي، وبما يضيف عناصر دعمٍ جديدةٍ للعرب. لذلك، فإن الغرب حريص كلّ الحرص على دعم القوى التقليدية للإمساك بزمام الأمور والسلطة في هذه البلدان.

في هذا السياق، لا بدّ أن نشير إلى ما حدث في طاجيكستان، الذي جاء اتساقاً مع المنهج الغربي والمعبّر عنه بوضوح في تأييد الغرب لتركيا للعب دورٍ مؤثّرٍ في شؤون الشرق الأوسط وتوظيف هويّتها الإسلامية في خطابها السياسي الموجّه إلى العرب، رغم تبنّيها الهوية الغربية العلمانيّة!

وتأتي على رأس الأهداف الصهيونية حيال هذه البلدان، والتي ترتبط بالبعد الاقتصادي، الدعوة الإسرائيلية لبناء النظام الشرق أوسطي، حيث يتجاوز هذا النظام وفقاً للتصوّر الجيوستراتيجي الصهيوني، المفهوم الجغرافي القديم للشرق الأوسط نحو مدياتٍ أبعد من ذلك بكثير، ويدخِل على المستوى البعيد الجمهوريات الإسلامية الستّ، ليوسّع من الحدود والنطاق الجغرافيّ لمفهوم الشرق الأوسط. وبذلك، تدخل هذه المنطقة ضمن المجال الحيوي لمفهوم الأمن القوميّ الصهيوني، الذي يشهد تنامياً في مفرداته كلّما أُتيح للدولة العبرية تحقيق منافذ ممكنة. في ضوء ذلك، فإن مشاركة الجمهوريات الإسلامية، وبدون تقاطعٍ مع تل أبيب، في

القضايا الملحّة في المنطقة وخصوصاً في قضايا الأمن والتعاون الإقليمي. سوف يضفي على الدولة اليهودية عناصر قوّةٍ جديدةٍ في سياستها الخارجية. وفي المقابل، يحرم الجانب العربي قدرة تطوير إمكانيّاته في الحركة باتجاه الشعوب الإسلامية.

لقد واجهت "إسرائيل" مشكلة أساسية فيما يتعلّق بالمردودات الاقتصادية المباشرة من تعاملها مع الجمهوريات الإسلامية، لكون هذه الجمهوريات لا تملك القدرة على الإيفاء بالتزاماتها بالعملات الصعبة. ولكون المجال الاقتصادي، العنصر الأمثل لتحقيق الاختراق الغربي والصهيوني، تشكّلت هيئة دولية اشتركت فيها الخبرة الصهيونية بالتعاون مع المستثمرين الغربيين ورأس المال الأميركي، باعتبارها الآليّة الممكنة للوصول إلى إقامة علاقاتٍ إقتصاديةٍ مجديةٍ معها.

وقد تمكّن رجال الأعمال "الإسرائيليون" من عقد العديد من الصفقات، حيث أصبح النشاط التجاري والصناعي الإسرائيلي في هذه الجمهوريات مجدياً إقتصادياً.

وتدرك الدولة العبرية أن أمامها آفاقاً واسعة في التعاملات الاقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية الستّ، نظراً لما يتوافر فيها من ثروات. وبشكلٍ عام، يمكن حصر مجالات الاهتمام الصهيوني للتعاون الإقتصادي مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الاسلامية في المجالات الآتية:

أوّلاً: استيراد المواد الخام الأوّلية المختلفة.

ثانياً: إقامة مشاريع زراعية وصناعية مشتركة.

ثالثاً: الحصول على منافذ جديدةٍ للطاقة.

لا تقتصر أهداف التوجّهات السياسية الصهيونية، وعملية الاستقطاب في العلاقات الإقليمية، في حركة السياسة الخارجية الصهيونية، على الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية فقط، وإنما تتعدّاها إلى أهم المحدّدات الاستراتيجية، ونعني بها العلاقات ذات الطابع الأمني والعسكري.

فالصراعات المحتملة والتأزّم السياسي الحاصل بين بعض هذه الجمهوريات تشكّل نافذة يمكن استثمارها لانغماس "إسرائيل" في معطياتها، من خلال توطيد علاقاتها العسكرية مع بعض أطرافها، وتنفيذ برامج التعاون العسكري معها، حيث يمكن للصراعات القائمة أو

المنتظرة أن تفتح لها الطريق في هذا المجال. وتضع هذه الجمهوريات في حساباتها أهمّيــة الاستفادة من الدولة العبرية في مجالات تبادل الخبرة وصناعة وتطــوير الــسلاح. وترجــع دوافعها للتّعاون العسكري مع الكيان إلى ضروراتٍ تقتضيها طبيعة علاقاتهــا الــسلبيّة مــع روسيا، ورغبة الأخيرة في عدم تطوير القدرات القتالية لهذه البلدان، ممّا يدفعها للتفتيش عن فرص أخرى بديلة. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة اليهودية حريصة على توريد معدّات عسكرية إلى هذه الجمهوريات بأسعارٍ تنافسيةٍ قادرةٍ على استقطاب سوق السلاح في هذه الجمهوريات، وتقديم معدّاتٍ تكنولوجيةٍ متطوّرةٍ نسبياً بالقياس إلى ما ورثته جيوشها عن الاتّحاد السوفييتي السابق.

وقد شهد مطلع العام 1993 بداية هذا التوجّه. وعلى إثر ذلك، قامت عدّة وفود عــسكرية إسرائيلية بزيارة عددٍ من هذه الجمهوريات، وضمّت الوفود خبراء في مجــال التكنولوجيــا العسكرية.

وتسعى الدولة اليهودية من خلال توطيد علاقاتها الأمنيّة والعسكرية مع جمهوريات آســيا الوسطى الإسلامية، إضافة إلى فتح أسواق لإنتاجها العسكري، إلى مسألة في غاية الأهمّيــة، وهي استباق أو إجهاض احتمالات التّعاون بين الدول العربية وبين هذه الجمهوريات، خاصّة تلك التي تمتلك قدرات متطوّرة، مثل جمهورية كازاخستان النووية، حيث تخشى "إســرائيل" انتقال الخبرة النووية إلى بعض الدول العربية والإسلامية.

وقد تبلورت التوجّهات الصهيونية في مجال التعاون الأمنيّ والعسكريّ من خلال العمــل على تطوير الأسلحة الخفيفة "الإسرائيلية" الصنع والمقذوفات الصاروخية المضادّة للــدروع والتجهيزات الأمنيّة، وقيام "إسرائيل" بوضع برلمج لتطوير الأسلحة بهدف الإنتاج المــشترك لبعض المعدّات العسكرية.

وكشفت مجلة "مونتين"، في عددها رقم(11)، أن قسم التعاون الدولي في وزارة الحــرب الإسرائيلية أوفد بضع عشرات من المستشارين العسكريين الصهاينة إلى عددٍ من جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. وأكّــدت أن إرســال هــؤلاء المستشارين جرى بموجب اتفاقٍ تمّ التوصّل إليه أثناء زيارة وفدٍ عسكريٍ إسرائيليٍ لجمهورية طاجيكستان. وقد ضمّ الوفد عدداً من خبراء وزارة الحرب الإســرائيلية وهيئــات التــصنيع

العسكري، قاموا بزيارات إلى عددٍ من تلك الدول، لبحث إمكانيّات التعاون العسكري؛ ومن أهمّها تطوير وتحسين الأسلحة الموجودة لدى قوّات تلك الجمهوريات. وأشارت المجلّة المذكورة إلى وجود حوالى 150 مستشاراً إسرائيلياً هناك.

التعاون في المجالات العلمية والتقنية

في المجال العلميّ والتقنيّ، سعت "إسرائيل" إلى تنمية علاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية على هذا الصعيد، وذلك لتحقيق عددٍ من الأهداف، في طليعتها السّعي لاستقطاب العلماء في المجالات الحسّاسة، ومنها مجالات تطوير أبحاث الفضاء والمجال النووي. وهي استطاعت فعلاً استقدام عددٍ من العلماء العاملين في هذه الحقول، حيث نجحت في استقطاب حوالى 65 عالماً من بعض هذه الجمهوريات، إضافة إلى عددٍ كبيرٍ آخر من روسيا الاتحادية، حيث أفردت لهم أماكن بحثيّة خاصّة للاستفادة من خبراتهم.

ومن دوافع الدولة الصهيونية وراء ذلك، إضافة إلى دافع تطوير قدراتها، تخوّفها من تسرّب الخبرة التي يحملها هؤلاء العلماء إلى الجانب العربي، واحتمال تراكم هذه الخبرة وتأثيرها على موازين القوّة بما يفضي إلى تصحيح معادلة القوّة العربية، خاصّة فيما يتعلّق بالأسلحة ذات الأبعاد الاستراتيجية.

كذلك تسعى "إسرائيل" إلى تعاون بعض الجمهوريات معها في مجال بحوث الفضاء. ومن ذلك، سعيها لإطلاق قمرٍ اصطناعي، بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان. وعلى الصعيد نفسه، ولغرض تدعيم علاقاتها العلميّة والتقنيّة، سافر وفدٌ من الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في مطلع عام 1994 لتنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة مع كلٍ من طاجيكستان وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان. وصرّح رئيس الأكاديميّة الذي ترأس الوفد، أنهم تباحثوا حول مسألة تبادل العلماء وإرسال الباحثين الصهاينة، لغرض تدريب الكوادر العلمية هناك، واستقبال باحثين من تلك الجمهوريات لتلقّي التدريب والتأهيل في المراكز العلمية الإسرائيلية مثل "معهد وايزمن للعلوم" في "رحوبوت" و"جامعة بن غوريون". كما بحث الوفد أيضاً موضوع إجراء أبحاثٍ مشتركةٍ في مختلف المجالات، ومنح زيارات لعلماء وطلبة من تلك الدول لمددٍ قصيرة.

في هذا السياق، يُذكر أن علماء وباحثين في مجال الفضاء والفيزياء النووية في "معهد

الهندسة التطبيقية" بحيفا، و"مركز أبحاث الفضاء" و"معهد وايزمان"، قد زاروا طاجيكستان في نطاق تبادل الخبرات العلمية في هذه المجالات.

وكان علماء من كازاخستان قد شاركوا في وقتٍ سابقٍ في ندوة نظّمها معهد "يات شيفاغ" التابع للأكاديمية حول المجالات المغناطيسية والذرّية والإلكترونية، عقِدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1993.

وتمّ أثناء زيارة رئيس الوزراء الصهيوني لكازاخستان في منتصف عام 1994، الاتفاق على السماح لعلماء من وكالة الفضاء الإسرائيلية بزيارة هذا البلد، وتفقّد محطّة إطلاق المركبات الفضائية والأقمار الاصطناعية الموجودة في كازاخستان. وقد توجّه عدد من هؤلاء العلماء إلى كازاخستان في مهمّةٍ تتعلّق بدراسة هذه المحطّة التي كان الاتحاد السوفييتي السابق قد أقامها على أراضي الجمهورية، بغية التعرّف على الجوانب الفنّية والتقنيّة للمحطّة، خصوصاً وأن الدولة العبرية انضمّت إلى نادي الدول التي غزت الفضاء.

كما زار عددٌ من أعضاء "لجنة الطّاقة الذرّية الصهيونية"، كازاخستان، للاطّلاع على مخزونها من الأسلحة النووية لدراسة احتمالات مشاركة "إسرائيل" في تفكيك هذه الأسلحة.

وأشارت مصادر معنيّة إلى أن "إسرائيل" تمكّنت من سرقة ونقل 25 كيلوغراماً من البلوتونيوم واليورانيوم المشعّ من دولٍ عديدةٍ، كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي، ومنها أوكرانيا وروسيا وربّما كازاخستان.

المواقف العربية من الاختراق الصهيوني لآسيا الوسطى

... يبقى السؤال: ماذا كان موقف الدول العربية من هذا الاختراق "الإسرائيلي" لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية؟ وماذا فعل العرب من أجل القيام بنشاطٍ سياسيٍ واقتصاديٍ مماثلٍ أو مضادٍ في هذه الجمهوريات؟

لا شكّ أن الإجابة الأوّلية تدعو إلى الصّدمة، لأن الواقع يؤكّد بأن معظم الدول العربية اكتفت بموقف المتفرّج على تجلّيات الاختراق الصهيوني في دول الرابطة. وقد يكون هناك أكثر من دولةٍ عربيةٍ لم تسمع بعد أن هناك الآلاف من الموفدين الصهاينة الذين يجوبون دول القوقاز وآسيا الوسطى، بحثاً عن وسائل وطرق للنفاذ إلى هذه المناطق؛ ولهذا السّبب، فإن غالبية الدول العربية لم تكترث بمسألة إجراء أيّ اتصالٍ أو أيّ تعاونٍ مع الجمهوريات

السوفييتية السابقة. والغريب، بل والمدهش، أن يحدث ذلك، وغالبيّة هذه الجمهوريات تعتنق الإسلام كدينٍ لها. فلماذا لا يفكّر العرب بالاستفادة من هذه الخصوصيّة لبناء جسورٍ من التعاون والثقة مع هذه الدول؟ إذ باستثناء النشاط الذي تقوم به كلٌّ من تركيا وإيران في هذه الدول، لم يسجّل أي تقدّمٍ يُذكر على هذا الصعيد؛ ولأن الواقع يؤكّد بأن الدول العربية تستطيع الإفادة كثيراً من أيّ صيغةٍ للتعاون مع هذه الجمهوريات الإسلامية، فإن المصلحة القوميّة تفترض الخطوة الأولى التي طال انتظارها، كأن تبادر جامعة الدول العربية إلى القيام بحملةٍ قوميّةٍ مركّزةٍ من أجل بناء علاقات تعاونٍ وطيدةٍ بين الدول العربية وبين هذه الجمهوريات. ولا حاجة للتأكيد أن مثل هذا التوجّه سيخدم القضية العربية بصورةٍ فعّالةٍ ومباشرة.. فعلى سبيل المثال، يستطيع العرب الحصول من هذه الدول على الأسلحة الحديثة والمتطوّرة، وعلى الإمكانات المطلوبة لدخول العصر النووي من أبوابه العريضة. ولا غرابة في ذلك، لأن الدولة العبرية تحاول عبر نشاطها المتعدّد المستويات في هذه البلدان، الحصول على الأسرار النووية والإفادة منها في تطوير برنامجها النووي الذي يتقدّم بسرعةٍ فائقةٍ وخطيرة.

والعرب يملكون كلّ الإمكانات المادّية التي تمكّنهم من تثبيت موطيء قدمٍ في آسيا الوسطى، أو بما يتجاوز الدولة العبرية إذا ما عزموا على ذلك.

إن أمام العرب فرصة تاريخية اليوم لإثبات الوجود في دول آسيا الوسطى، عبر تقديم أنواع الدعم الاقتصادي لها، وليس الاكتفاء بالدعم المعنوي، أو بتوجيه اللوم والانتقاد لهذه الدولة أو تلك لمحاولتها استيعاب مسلمي هذه الدول، لأن سياسة اللوم والانتقاد فقط أثبتت فشلها مراراً.

الهوامش

1- Janes Intelligence Review , 25 March 1996.

2 - مجلّة Times، 15 April 1992.

3 - أعداد مختلفة من : Janes Defense Weekly

4 - أعداد مختلفة من : Defense News

5 - معين أحمد محمود : السباق إلى آسيا الوسطى، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 8 / 5 / 1993.

6 - طه المجذوب، المشروع القوميّ العربيّ مع الجمهوريات الإسلامية، الشرق، 19 / 4 / 1992.

7 - نبيل زكي، دور العرب في الصراع من أجل التحالف مع آسيا الوسطى، الشرق،1992/1/2.

8 - فهمي هويدي، "إسرائيل" على أبواب آسيا، مجلّة المجلّة، 26 / 8 / 1999.

9 - د. قيس محمّد نوري، التغلغل " الإسرائيلي " في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، جريدة القدس، الأعداد 24 و25 و26 / 1996.

10 - د. إبراهيم زيد، التغلغل " الإسرائيلي " في دول القوقاز وآسيا الوسطى، جريدة الثورة، دمشق، 9/9/ 1993.

11 - مجلّة الدفاع العربي، بيروت، مارس/آذار 1999.

12 - مجلّة الفكر العسكري، دمشق، العدد 2 / 1997.

13 – جريدة الثورة، دمشق، 24 / 2 / 1993.

14 – جريدة الثورة، دمشق، 10 / 7 / 1999.

15 – جريدة البيان، دبي، 26 / 2 / 1994.

16 - جريدة الأنباء، الكويت، 22 / 3 / 1992.

17 – جريدة الخليج، الشارقة، 8 / 5 / 1999.

18 – جريدة الرياض، الرياض، 32 / 3 / 1992.

19 – جريدة الحياة، لندن، 29 / 1 / 1993.

20 – جريدة الحياة، لندن، 18 / 2 / 1996.

21 - صحيفة هآرتس العبريّة، 18 / 1 / 2001.

22 - صحيفة معاريف العبريّة، 10 / 5 / 2004.

23 – صحيفة عال همشمار العبريّة، 20 / 3 / 2005.

الفصل التاسع

"اسرائيل" ... ودول جنوب شرق آسيا

خلفيات الاختراق الإسرائيلي لدول جنوب شرق آسيا

يكتشف عددٌ متزايدٌ من دول العالم "أهمّية" الدولة العبرية في المجتمع الدولي. وهذه الأهمّية لا تنبع من كونها قوّة عسكرية أو اقتصادية عظمى، أو لأنها زعيمة لتكتلٍ إقليميٍ أوروبي. فالدولة الصهيونية رغم قوّتها العسكرية الكبيرة -نسبياً- تظلّ أضعف من عددٍ معتبرٍ من دول العالم؛ أمّا اقتصادياً، فهي تمتلك بُنية اقتصادية هشّة، تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الاقتصادية والمالية الأمريكية وعلى تبرّعات الجاليات اليهودية المتناثرة في مناطق العالم المختلفة.

وفي الشرق الأوسط، الإقليم الذي زرعت فيه، تجد "إسرائيل" نفسها محاطة بجيرانٍ لا يُخفون عداءهم لها، رغم استعدادهم للوصول إلى تسويةٍ سلميةٍ معها، بعد سلسلةٍ من الحروب التي جاءت نتائجها لصالحها، والتي أثبتت أن الشعارات الطنّانة والتعليقات الحماسية الرنّانة لا تكفي للانتصار في الحروب!

"إسرائيل"؛ هذه الدولة الصغيرة، الضعيفة اقتصادياً؛ والقائمة على عقيدةٍ عنصرية، تجد قبولاً متزايداً من دول العالم، وتنجح في تجاوز العزلة الدولية التي تمكّنت الدول العربية في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 من فرضها عليها. وإذا كانت الأعوام القليلة التي تلت تلك الحرب قد شهدت قطع معظم دول العالم الثالث لعلاقاتها الدبلوماسية بالدولة العبرية واعترافها بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، كما شهدت موقفاً أوروبياً أكثر اقتراباً للموقف العربي، فإن المواقف الدولية تجاه "إسرائيل "، بدأت تتغيّر لاحقاً، بفعل التطورات السياسية والاقتصادية العالمية.

فالدول الإفريقية والأسيوية التي قطعت أو قلّصت علاقاتها بالدولة العبرية، تسابقت على إعادة هذه العلاقات معها. والأمم المتحدة التي أصدرت جمعيّتها العامّة قراراً باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، عادت وألغت قرارها بأغلبيّةٍ تماثل الأغلبيّة التي أقرّته! ولعلّ أهمّ المكاسب التي حقّقتها "إسرائيل" منذ بداية عملية التسوية السلمية في مدريد العام 1991، ثمّ توقيع "اتفاقيات سلام" مع الفلسطينيين، في العام 1993، ومع الأردنيين في العام 1994، إلى انعقاد مؤتمرات الدار البيضاء، عمّان والدوحة للتعاون الاقتصادي الإقليمي، هو انفتاحها على العالم، سياسياً واقتصادياً، بعد أن ظلّت تعاني من العزلة السياسية والاقتصادية منذ أن تأسّست

العام 1948، سواء بسبب تضامن العديد من دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا مع القضية العربية، أو بسبب التخوّف من المقاطعة العربية لهذه الدول.

لذا، أسرعت "إسرائيل" في استثمار جهود "السلام" والتحوّلات الأخرى على الصعيد الدولي، لمدّ الجسور مع العديد من دول العالم وإقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع دول آسيا وإفريقيا وشرق أوروبا، عقب توقيع اتفاق إعلان المبادىء مع الفلسطينيين. كما استثمرت تراجع المقاطعة العربية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه البلاد، وإبرام اتفاقاتٍ للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري معها!

وتعدّ القارة الأسيوية من المناطق التي اهتمّت "إسرائيل" باختراقها ومدّ نفوذها إليها، وفتح أسواقها أمام المنتجات الإسرائيلية، وجذب رؤوس أموالها للاستثمار داخل الكيان الصهيوني.

وكنّا قد تناولنا في الفصول السابقة الاختراق الصهيوني لسور الصين العظيم والهند وتركيا، وصولاً إلى جمهوريات آسيا الوسطى، حيث أوضحنا أشكال ومظاهر هذا التغلغل، وصولاً إلى التأييد والدعم الأمريكي للكيان في خططه هذه.

وفي هذا الفصل، سوف نتناول الاختراق الصهيوني لدول جنوب شرق آسيا، الذي يتمّ وفق برنامجٍ مشترك، أمريكي–إسرائيلي.

تتمتّع دول جنوب شرق آسيا بموقعيّةٍ استراتيجيةٍ واقتصادية، حيث تمتلك هذه الدول مقوّمات تصنيعٍ على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة، وهي دخلت في عداد الدول المتقدّمة تكنولوجياً. وهنا نجد، في إطار اهتمام الدولة العبرية المحموم بالتكنولوجيا والتصنيع عالي التقنيّة، وخاصّة في مجال التسليح، أن اتجاهها للتعاون مع هذه الدول هو أمرٌ مبرّر!

ولذا رأينا أن هذه الخصوصيّة لتلك الدول، وذلك الاهتمام الرئيسي للكيان الصهيوني، قد فرضا أن تكتسب علاقات التعاون الصّبغة العسكرية، والتي تظلّ الركن الرئيس والثابت في مجال العلاقات الثنائية بين تل أبيب وكلّ دولةٍ من هذه الدول. وفي حالاتٍ معيّنة، تكتمل العلاقات العسكرية بأخرى اقتصاديةٍ وسياسيةٍ على نطاقٍ واسع، كما هو الحال مع كوريا الجنوبية حيث تستقبل الجامعات الإسرائيلية طلبة كوريّين، وخاصّة في مجالات الطّب والزراعة. وفي حالاتٍ أخرى، ليس من ارتباطٍ بين وجود العلاقات العسكرية والتعاون في المجالات الأخرى؛ بل ليس من مانعٍ في أن يكون هناك عداءٌ سياسيٌّ بين الدولتين رسمياً،

كما هو الحال مع إندونيسيا؛ فهي كأمّةٍ إسلامية، في حالة عداءٍ مع "إسرائيل" رسمياً... ولكن لديها اعتباراتٌ مصلحيّة (براغماتية)!

من هنا، وحتى نستطيع أن نكشف حقيقة هذه العلاقات، لا بدّ من عرض كلّ حالةٍ على حدة...

التغلغل الإسرائيلي في سنغافورة

تشكّل سنغافورة قاعدة اقتصادية منفتحة على اليابان وأستراليا ونيوزيلاّندا. وبسبب ذلك، توثّقت العلاقات الإسرائيلية مع هذا البلد... وقامت علاقاتٌ اقتصاديةٌ وعسكريةٌ بين البلدين. إذ تعود بداية الارتباط بين سنغافورة وتل أبيب إلى فترة منتصف الستّينيات. فتلك الدولة الصغيرة كانت في حاجةٍ إلى إنشاء جيشٍ قويٍ يستطيع حماية النهضة الصناعية والنموّ الاقتصادي بعد الاستقلال. لذا، فقد كانت هناك مهمّة عسكرية إسرائيلية دائمة لتدريب وتسليح أفراد جيش سنغافورة. فإسرائيل غالباً ما كانت تتصيّد الدول حديثة الاستقلال حتى تسارع لتحقيق عدّة أهدافٍ معها أهمّها:

أولاً: فتح مجالاتٍ جديدة، كأسواق للسلاح الإسرائيلي الذي كان في بداية تطوّره في تلك الفترة، على أساس أن تكلفة شراء هذا السلاح ستكون بالتأكيد أقلّ من أسعار سلاح الدول الكبرى.

ثانياً: إكتساب نفوذٍ في مناطق جديدةٍ من العالم، لتعويض حالة العزلة التي كانت مفروضة عليها من العرب.

ثالثاً: إتجاه هذه الدول، ومنها سنغافورة، إلى التصنيع، يعطي للدولة العبرية فرصة لتنمية قدرات التصنيع الخاصّة بها.

رابعاً: "الذكاء" الإسرائيلي في أن يتركّز التعاون في المجال الأمنيّ، وهو أخطر مجالات التعاون، إذ أنه يتعلّق بمصير الدولة، ويستتبع بالضرورة قيام علاقات اقتصاديةٍ وسياسيةٍ على مستويات مختلفة.

لكلّ هذه العوامل، سارعت "إسرائيل" للقيام بدور المعلّم والمدرّب للقوّات المسلّحة في سنغافورة، التي رحّبت هي الأخرى بهذه المهمّة. وتمثّلت قمّة المساعدات الإسرائيلية لسنغافورة في العام 1969، عندما التحق 45 مستشاراً عسكرياً صهيونياً بجيش سنغافورة؛ أي بمعنى أن التخطيط العسكري، بالإضافة إلى التسليح، أصبح "إسرائيلياً" خالصاً.

وبالإضافة إلى هؤلاء الخبراء العسكريين، فإن صفقات التسليح بين الدولتين لم تنقطع منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي حتى يومنا هذا. وتقوم الدولة العبرية حالياً بإنتاج الأسلحة بشكلٍ مشتركٍ مع سنغافورة. كما أن سنغافورة تصنّع ذاتياً بعض أنواع الأسلحة، بتصريحٍ من إسرائيل!

وكشفت مصادر صحفيّة سنغافورية، تعليقاً على النبأ الذي نشرته مجلة " جينز " الدفاعيّة، في عددها الصّادر يوم 5 يوليو/تموز 2000، حول تعاون سنغافورة و" إسرائيل " لصناعة أقمار تجسّسٍ عسكرية: إن الاتفاقية سوف تنقذ صناعة الأقمار الصناعية " الإسرائيلية " التي كانت تعاني من نقصٍ التمويل، ومن المقرّر أن توفّر الدولة العبرية خبراتها وتقنياتها مقابل تقديم سنغافورة التمويل المطلوب للمشروع البحثيّ، حسب اتفاقيّةٍ تمّت في شهر يونيو/حزيران 2000.

أضافت المصادر: إن الاتفاقيّة الموقّعة بين البلدين ستحلّ مشكلة نقص التمويل لهذا المشروع بالذات، وغيره من المشاريع البحثيّة الفضائية التي عوّقت العديد من المشاريع الإسرائيلية ذات الصلّة لسنوات. كما أنها ستعطي الأمل لإحياء قطاع صناعة الأقمار الصناعية الذي كان على وشك الاحتضار؛ وهو ما أكّدته أيضاً مجلة " جينز " الدفاعية. وستقلّل الاتفاقيّة أيضاً من اعتماد "إسرائيل" على الولايات المتحدة، وتقوّي من إستراتيجيّتها الرّامية إلى تطبيع علاقاتها مع دول الطّوق خارج نطاق العالم العربي، مستفيدة من قدراتها المالية أو التقنيّة أو من مصادرها الطبيعية، كما حصل مع عددٍ من دول آسيا الوسطى والهند، وكذلك مع الصين.

أمّا بالنسبة لسنغافورة، فإن المشروع البحثي العسكري سيقدّم ترجمة لرغبتها القديمة في تطوير قدراتٍ صناعيةٍ في مجال الفضاء والأقمار الاصطناعية، كجزءٍ من مساعيها لامتلاك قدراتٍ عاليةٍ في مجال القيادة والتحكّم والاتصالات والتجسّس الفضائي ونقل المعلومات.

وقد ذكرت المصادر الصحفية السنغافورية أن معظم الأعمال البحثيّة والتطويرية ستكون في جامعة نانيانغ التقنيّة في سنغافورة، التي تعدّ الأولى في بعض التخصّصات التقنيّة، والثانية في ترتيبها بعد جامعة سنغافورة الوطنية. وكانت الجامعة نفسها قد بدأت مشروعاً بحثياً لتطوير قمرٍ صناعيٍ يُستخدم لأغراضٍ بحثيّةٍ وعلميّةٍ واتّصالاتيّة، بتكلفة 15,5 مليون

دولار سنغافوري. كما أسّست في يونيو/حزيران 1999 مركزاً لدراسات الأقمار الاصطناعية، تمهيداً لبدئها بالمشروعين بالتعاون مع بريطانيا و" إسرائيل ".

كذلك سعت الجامعة لدفع المختبرات الوطنية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، والمختصّة بالبحوث والتطوير العسكري كي تكون شريكتها في مشاريعها التي تهمّ الساسة والاستراتيجيّين السنغافوريين.

وفي الوقت الذي أكّدت الصحافة السنغافورية خبر مشاركة جامعة نانيانغ في المشروع السنغافوري -"الإسرائيلي"... نفى البروفيسور تان سون هي - مدير مركز هندسة الأقمار الاصطناعية -أن تكون الجامعة - متمثّلة بالمركز الذي يرأسه - قد شاركت في المشروع، حسب تصريحٍ له في 3 يوليو/تموز 2000.

وكانت مجلة "جينز" كشفت بأن المناقشات بين "إسرائيل" وسنغافورة حول المشروع المذكور قد بدأت منذ العام 1998 واستمرّت حتى العام 2000، عندما طرح استخدام محطّتها الأرضية. كما نقلت المصادر " الإسرائيلية " أن الدولتين طرحتا الصفقة على الولايات المتحدة، ذات العلاقة القوية بهما عسكرياً واقتصادياً، حيث أقرّت واشنطن هذه الصفقة!

والجدير بالذكر أن للدولة العبرية علاقاتٍ قديمة بسنغافورة، تمتدّ إلى السنوات الأولى التي تلت انفصال الأخيرة عن ماليزيا في الستّينيات. وتثمّن العلاقات العسكرية بين البلدين في السنوات 2004 و 2005 بمليار دولار أمريكي من الصفقات المتداولة -حسبما ذكرت صحف سنغافورية.

وبطبيعة الحال، فإن هذه العلاقات العسكرية تستتبع تواجداً نشطاً لجهاز المخابرات الصهيوني " الموساد ". فوفق تقريرٍ للمخابرات الأمريكية (سي. آي. إيه CIA) في العام 2005، تعدّ سنغافورة من أهمّ وأنشط المراكز الأساسية لجهاز " الموساد " الصهيوني في آسيا.

التغلغل الإسرائيلي في كوريا الجنوبية

تمثّل كوريا الجنوبية قوّة إقليميّة كبيرة في منطقة جنوب شرق آسيا من النواحي العسكرية الاستراتيجية، كحليفٍ للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن الناحية الاقتصادية كقوّةٍ تصنيعيةٍ ذات قدراتٍ تكنولوجيةٍ هائلة.

هذة القوّة الإقليمية الكبرى تعدّ من أكثر دول تلك المنطقة وضوحاً في علاقاتها مع الدولة العبرية. ولا تُعتبر الاتصالات العسكرية الركن الوحيد – وإن كان الأهمّ – في هذه العلاقات، فهي تمتدّ إلى ما نسمّيه الحقول المدنية، حيث تستقبل جامعات "إسرائيل" من الطلبة والباحثين مجموعاتٍ تقوم بتدريبها، وخاصّة في مجالي الطّب والزراعة. ومن الناحية الاستراتيجية، فإن الارتباط القويّ بين كلٍ من الدولة العبرية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية قد خلق نوعاً من التنسيق السياسي والمواقف المشتركة، حيث تمثّل كلّ دولة مركزاً استراتيجياً في الاستراتيجية العالمية الأمريكية في منطقتها ؛ كوريا الجنوبية في منطقة جنوب شرق آسيا، والدولة العبرية في منطقة الشرق الأوسط. وهذا الواقع تبلور من خلال اشتراك كلتا الدولتين في مشروع حرب النجوم الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان. ولا يعني اشتراك الكيان وكوريا الجنوبية في هذا البرنامج إمكانيّة تطوير سلاحٍ نوويٍ مشترك، وإن كانت القدرات التكنولوجية الكورية، والتي تسهم في صناعة السلاح محلّياً داخل كوريا بما جعل للسلاح الكوري سمعة دولية وخاصّة في العالم الثالث، تعطي مجال استفادةٍ كبرى لـ"إسرائيل" في تكنولوجيا التسليح.

إذن، تتميّز العلاقات الإسرائيلية -الكورية بعدّة سمات:

أولاً: أنها علاقات صريحة وواضحة على كافّة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، بالنظر إلى بقيّة دول العالم.

ثانياً: لم تبرز حالة اختلاف رؤى بين وجهة النظر الحكومية في كوريا الجنوبية التي تسير في طريق توثيق العلاقات مع "إسرائيل"، وبين موقف الرأي العام في كوريا الجنوبية المرحّب أيضاً بهذه العلاقات على خلاف الوضع في سنغافورة، كما سبق وأشرنا.

ثالثاً: إن الدولة العبرية ترى في كوريا الجنوبية مركزاً تجارياً حيوياً في منطقة شرق آسيا. ويساعدها في هذا المجال الطبيعة الجغرافية البحرية المميّزة لكوريا الجنوبية وكونها ملاصقة للسّوق الصيني الكبير. ويمكن اعتبار كوريا الجنوبية الوسيط التجاري الذي يقوم بالترويج للمنتجات الإسرائيلية في شرق آسيا.

التغلغل الإسرائيلي في تايوان

نستطيع القول أن تايوان اقتربت من الدولة العبرية مع ابتعاد الولايات المتحدة عنها في

العام 1971، عقب الاعتراف بحكومة الصين الشعبية كممثلٍ شرعي لمقعد الصين الدائم في الجمعية العامّة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتُعتبر تايوان من أهمّ شركاء الكيان في تطوير التكنولوجيا العسكرية. وفي هذا المجال، امتدّ التعاون بين البلدين إلى الدرجة التي أصبح يتمّ فيها تصنيع الصاروخ الإسرائيلي "غابرييل" محلّياً في تايوان بتصريحٍ من تل أبيب، بالإضافة إلى صواريخ جوّ/جوّ من طراز "شافير" ومدافع المورترز وبعض المعدّات الإلكترونية والمؤن الحربيّة.

وإذا كانت صفقات الأسلحة هي عصب العلاقات العسكرية بين الدول، فإننا ندلّل على ذلك من خلال التعاون العسكري بين تايوان والدولة العبرية. في هذا المجال، نجد أن تايوان تحصل على تكنولوجيا الأسلحة، وخاصّة من الصواريخ أرض – أرض، وتستخدمها في تجاربها لكي تقوم بتسليح نفسها ذاتياً؛ ويساعدها على ذلك وجود قاعدة صناعية ضخمة. من هنا، فإن الوضع بالنسبة لتايوان يختلف عن أيّ دولةٍ أخرى في تعاونها مع "إسرائيل"، حيث تعدّى التعاون النطاق التقليدي (الأسلحة التقليدية)، ليدخل في مجال التسليح النوويّ والكيميائي. فهناك تقارير تفيد بأن الدولة العبرية تصدّر كلاً من التكنولوجيا النووية والكيميائية إلى تايوان، بحسب تقريرٍ للمخابرات الأمريكية (CIA) الذي يكشف بأن "إسرائيل" تقدّم خدمات وتقوم بمهمّاتٍ سرّيةٍ لصالح تايوان.

في هذا الإطار، وقّعت تايوان و"إسرائيل" في تايبيه يوم 24 يناير/كانون الثاني 2006، اتفاقيّة تعاونٍ علميٍ وتكنولوجي، وتعهدتا بالعمل سويّاً في مجالات تكنولوجيا الدفاع والاتصالات والفضاء وعلوم الحياة.

وقد وقّع الاتفاقية مندوب تايوان لدى "إسرائيل"، تشارلز تينغ، ونظيرته روث كاهانوف. وقال "كاهانوف" خلال توقيع الاتفاقيّة: " بسبب موقعها السياسي الفريد، فقد طوّرت الدولة العبرية قدرات رائعة في العديد من المجالات... وستعطي قدرات "إسرائيل" الصناعية الكبيرة مزايا حقيقية لأنظمة تكنولوجيا الدفاع التايوانية واستراتيجيات التطوّر".

ويبدو الأمر هنا "منطقياً" إلى حدٍ كبير، حتى نستنتج الدور الذي تلعبه تايوان في المجال النوويّ مع تل أبيب، حيث يدخل دور التكنولوجيا الصناعية المتطوّرة لتايوان، فيكون العنصر المكمّل لهذه العملية، وتكون تايوان بعيدة عن الرقابة والإشراف الدوليين.

والظاهر أن إسرائيل تعتمد على تايوان في مجال تصنيع أجزاء من القنبلة النووية. فالدولة العبرية، ولئن كانت متقدّمة في تكنولوجيا الصواريخ التي يمكنها حمل رؤوس نووية، فإنها تفتقد للتكنولوجيا التصنيعية المتطوّرة لتصنيع أجزاء نوويةٍ بعينها.

التغلغل الإسرائيلي في تايلانده سيريلانكا والفيلبّين

تقيم الدولة العبرية وتايلاند علاقاتٍ متينة منذ قيام حكم تايلاند العسكري العام 1976. فمنذ بداية هذا الحكم، وهي على علاقاتٍ وثيقةٍ بالولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني. وتجلّى ذلك في زيارة وفدٍ عسكريٍ تايلانديٍ للكيان عقب الوثبة العسكرية في العام 1976، حيث قامت "إسرائيل" بتلبية "احتياجات" تايلاند من السلاح. فقد تسلّمت تايلاند 120 ألف بندقية من طراز "غاليل" وخمسة آلاف مدفع من طراز "عوزي".

أما عن الزيارات، فلقد كانت هناك زيارة رسمية لتايلاند في العام 1984، قام بها المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبق " ديفيد كميش "، كما زار نائب وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك، روني ميلو، تايلاند في العام 1985.

وفي مجال المخابرات، لجهاز " الموساد " مركزٌ هامٌ ونشطٌ في " بانكوك " (عاصمة تايلاند). ووفق تقريرٍ للمخابرات الأمريكية (CIA) في العام 2005، يتبيّن أن الموساد أجرى اتصالاتٍ مع تايلاند ضمن مهام سرّية. وهذا ما يُترجم عادة في مثل تلك التقارير على أنه نشاط نووي. من هنا، لنا أن نتوقّع اكتشاف حقيقة وجود علاقات تعاونٍ نوويةٍ بين تل أبيب وتايلاند، حيث أن معظم العلاقات النووية الإسرائيلية، سواء بجنوب أفريقيا أو تايوان، غالباً ما كانت تبدأ بتخمينات من خلال هذه العبارات في تقارير المخابرات الأمريكية، والتي سرعان ما تتأكّد!

ومنذ العام 1984 إلى العام 2005، برز تواجد المستشارين العسكريين الصهاينة في تايلاند، والذين يخطّطون للحصول على صفقات أسلحة على نطاقٍ واسع. يساعدهم في ذلك أن الجنرالات التايلانديّين يتّخذون نظائرهم الصهاينة على أنهم مثلٌ يجب الاحتذاء به!

وتقيم الدولة العبرية وتايلاند علاقاتٍ تجارية أيضاً. وهناك العديد من الشركات الإسرائيلية التي تعمل في تايلاند. وقد شملت الصادرات الإسرائيلية إليها: الألماس ومعدّات إلكترونية ونسيجاً ومنتجات غذائية وكيميائية.

* قطعت سيريلانكا علاقاتها مع الكيان الصهيوني في العام 1970، وأقامت سفارة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجّه رئيسها دعوة للرئيس الصهيوني السابق هرتسوغ في العام 1986 لزيارة البلاد. وخلال الزيارة، جرى اتفاق تشتري بموجبه سيريلانكا من الدولة العبرية سماداً كيميائياً بقيمة 20 مليون دولار كمرحلةٍ أولى. كما طرحت على جدول الأعمال صفقاتٌ في مجالاتٍ أخرى.

وبعد مضيِّ أربعة عشر عاماً من القطيعة الدبلوماسية، عادت "إسرائيل" وجددت علاقاتها مع سيريلانكا، وذلك بإقامة شعبةٍ محددةٍ في السفارة الأمريكية في كولومبو. وعلى الرغم من وجود علاقاتٍ عسكريةٍ قديمةٍ بين البلدين، فإن سيريلانكا قرّرت في مارس/آذار 1990 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" وإغلاق الممثّلية الإسرائيلية في كولومبو. وجاء في البيان الذي صدر عن مكتب الرئاسة في كولومبو، أن سيريلانكا ستعترف بالدولة العبرية بعد أن تعترف الأخيرة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثّلٍ شرعيٍ للشعب الفلسطيني، وبعد أن تنسحب من جميع المناطق المحتلّة، وبعد أن توافق على المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام... ومبرّرات هذا الموقف كانت اكتشاف تورّط عناصر الاستخبارات الصهيونية " الموساد " بتدريب رجال "التاميل" في الكيان!

ومؤخّراً، تسرّبت معلوماتٌ للصحافة من سيريلانكا مفادها أن عملاء " الموساد " ينتقمون لقرار إنهاء إقامتهم في سريلانكا بمحاولة إثارة الفتن في البلاد، بهدف زعزعة الأمن والاستقرار فيها.

* الفلبّين عبارة عن أربعة آلاف جزيرة، وتضمّ خمسين مليون نسمة. وكانت تتّصف بالميزة الفريدة لأيّ مستعمرةٍ أمريكيةٍ رسميةٍ بين عامي 1898 و1946. وقد وجدت المؤسسات الأمريكية وحكومة الأقلّية المحلّية أن الفلبّين تدرّ أرباحاً طائلة. وأصبح فردناند

ماركوس، بمباركة الولايات المتحدة، رئيساً في العام 1965. وفي سنة 1972، أعلن الأحكام العسكرية لأنه لا يستطيع الاستمرار كرئيسٍ لفترة ثالثة، وكان نظامه واحداً من عدّة أنظمةٍ في العالم الثالث، التي تُدار فقط بواسطة حكومة أقلّية، بل تملكها أسرة واحدة مع المتعاونين معها؛ كما كان الحال في إيران خلال عهد الشاه، وفي زائير خلال عهد موبوتو.

وبواسطة عددٍ من الوكالات الحكومية، والمؤسسات الحكومية والمؤسّسات الخاصة،

سيطرت أسرة ماركوس وأصدقاؤها على معظم الثروة التي ينتجها الشعب الفلبّيني، وعلى كلّ المساعدات المالية القادمة من الولايات المتحدة.

لقد كان للدولة العبرية سفارة نشطة في مانيلاً. لكن العلاقات بين الجانبين لم تجذب كثيراً من الانتباه، حتى أصبحت حاجة ماركوس وشركاؤه إلى أصدقاء جديرين بالثقة أكثر وضوحاً. ونتيجة لذلك، فإن فردناند وإيميلدا ماركوس، قد وصفا، قبل سقوطهما، "بأنهما مرتبطان بإسرائيل بألف خيطٍ وخيطٍ سرّيٍ وعلني". وبمناسبة زيارةٍ قامت بها البعثة التجارية الصهيونية في مدينة نيويورك في نوفمبر/تشرين الثاني 1981، تحدثت إيميلدا ماركوس عن تحالفٍ فلبّيني -"إسرائيلي"، وأعطت مقابلات لصحفيّين صهاينة، ملأتها بالمديح "لإسرائيل". وقد نقل عن مسؤول إسرائيلي قوله:"إنها، كما يبدو، تعتقد أن لنا علاقات ممتازة مع عالم رجال الاعمال هنا، وأننا نؤثّر على اليهود الأمريكيين، الذين يؤثّرون بدورهم على الإعلام الجماهيري و"المؤسّسات الأخرى"!وفي أوائل العام 1982، قام وزير التخطيط الاقتصادي الإسرائيلي آنذاك، يعقوب ميريدور، بزيارةٍ إلى مانيلا. وكانت حاشيته تضمّ مغنّين إسرائيليين، غنّوا أمام الضيوف في حلقة استقبالٍ أقيمت لإيميلدا ماركوس. وكانت الأغاني، بلغاتٍ ثلاث، حول عظمة السيّدة الأولى! ولقد كان للاتفاقات المعقودة بين البلدين صلةٌ عميقةٌ بالجوانب العسكرية والتجسّسية، ومنها اتفاقيّة التعاون الذرّي التي عقدت في مانيلا في 14 يناير/كانون الأول العام 1969. كما قامت المؤسّسات الفلبّينية الخاصّة بالتنسيق مع السفارة الإسرائيلية، وكذلك جمعيّة الصداقة الفلبّينية -"الإسرائيلية"، بتشجيع السياحة وتبادل الوفود وعقد المؤتمرات وإقامة المعارض. ومن الناحية الاقتصادية، حقّقت شركات "تسيم" و"كور "ومجموعة" إيزنبرغ" الإسرائيلية الكثير من النجاحات في الفلبّين، فقامت بتسويق أجهزة إطفاء الحرائق وعلف الدواجن والأسمدة والمواد الكيميائية وأجهزة الريّ... والتجهيزات الخاصّة بالمستشفيات. كما أن هناك مشروعين مشتركين يتعلّقان باستخلاص الزيت من ثمار الأفوكاد والكوكينت؛ إضافة لمشروع أغذية الخنازير، بالتعاون مع شركة آسيا – معبروت.

وعلى صعيد التعاون العسكري بين البلدين، ذكرت مجلة "جينز ديفنس ويكلي " أن "إسرائيل" عقدت صفقة لبيع 18 طائرة من طراز " كفير " للفلبّين، مقابل 144 مليون دولار. وشملت الصفقة 16 طائرة أحاديّة المقعد واثنتين للتدريب.

الهوامش

1 - مجلة هاعولام هازيه العبرية، 1982.
2 - مجلة هاعولام هازيه العبرية، 1986.
3 - صحيفة البيان، دبي، 1992/10/23.
4 - مجلة جينز ديفنس الدفاعية، 2000/7/5.
5 - صحيفة السفير، بيروت، 2000/5/25.
6 - مجلة الوسط، لندن، 2001/7/2.
7 - صحيفة السفير، بيروت، 2003/2/24.
8 - صحيفة الكفاح العربي، بيروت، 2004/2/21.
9 - صحيفة السياسة، الكويت، 2005/1/13.
10 - صحيفة السفير، 25 /2006/1.

مصادر ومراجع الكتاب

المصادر الأجنبية

1- David Ben Gurion, Rebrith and Destiny of Israel . Philosophical Library, 1954.
2- Merdechaikreinin , Israel and Africa , N. Y. Fredrick A. Prager , 1962.
3- Asia age , New Delhi, 10 Feb 1997.
4- Times of India , New Delhi , 5 March 1993.
5- G. H Jansen , Afro- Asia and Non Alignment , London , Faker and Faker, 1996.
6- Harry Essring and Abraham Segal , Israel today, N. Y union of American-Hebrew Congregation , 1994.
7- American Jewish Year book, 1993.
8- American Jewish Year book, 1995.
9- American Jewish Year book, 1998.
10- American Jewish Year book, 1999.
11- American Jewish Year book, 2002.
12- Kemal H. Karpat , Turkish and Arab – Israeli Relation , in Turkeys Foreign policy in Transition, Leiden , Bell , 2004.
13- Collin Legum: Middle East Contemporary Survey 1977- 1978 (London Newyork: Holmes and Meier), 1979.

الصحف والمجلات

1- Michael Brecher , Israel and Afro – Asia , International Journal , Vol. XVI. No.2, spring 1998.

2 - Latin America Region al Report Brazial , London , 9 Feb. 1999.

3 - Defense Magazine, No. 2 & 4, 2001.

4 - Defense Magazine, No. 9 & 17.

5 - Airet Cosmos No. 1530 & 1561.

6 - The Economist , London , 22 Nov. 1980.

7 - News Week , 23 Nov. 1980.

8 - Times , 15 April 1992.

9 - Jane's Intelligence Review , 25 March 1996.

10 - Jane's Defense Weekly.

الصحف العبرية

1 - معاريف،22 يوليو/تموز 1983.

2 - معاريف، 22 ديسمبر/كانون الأول 1997.

3 - جيروزاليم بوست، 24 يوليو/تموز 1983.

4 - جيروزليم بوست، 21 أغسطس/آب 1984.
5 - دافار، 12 أغسطس/آب 1991 .
6 - هآرتس، 11 ديسمبر/كانون الأول 1991.
7 - هآرتس، 14 مايو/أيار 1998 .
8 - هآرتس، 18 ديسمبر/كانون الأول 2001.
9 - هآرتس، 2 ديسمبر/كانون الأول 2005.
10 -هآرتس، 22 ديسمبر/كانون الأول 2004.
11 -هآرتس، 1 مايو/أيار 2005.
12 -معاريف، 10 مايو/أيار 2004 .
13 -عال همشمار، 20 فبراير/شباط 2005.

المصادر العربية: الكتب

1 - أسعد عبد الرحمن: التسلّل "الإسرائيلي" في آسيا، الهند و"إسرائيل"، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل/نيسان 1967.
2 - د. خير الدين عبد الرحمن: القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار إشراق، عمّان، ودار الجليل دمشق (1996).
3 - طلعت أحمد مسلّم: التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
4 - عمر مصالحة: السلام الموعود، دار الساقي، بيروت، 1994.
5 - منير الحمش: السلام المدان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.

الصحف والمجلاّت:

1 - معين أحمد محمود: مخاطر التحالف التركي-"الإسرائيلي"، مجلّة "درع الوطن "، أبو ظبي، فبراير/شباط 1999.
2 - معين أحمد محمود: السباق إلى آسيا الوسطى، جريدة الاتحاد -أبو ظبي، العدد 8 مايو/أيار1993.
3 - د. إبراهيم زعير: التغلغل " الإسرائيلي " في دول القفقاس وآسيا الوسطى، جريدة الثورة، دمشق، 9 سبتمبر/أيلول 1993 .
4 - د. طه المجذوب: المشروع القومي في الجمهوريات الإسلامية، الشرق، 19 مارس/آذار 1992.
5 - د. قيس نوري: التغلغل " الإسرائيلي " في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، جريدة القدس، الأعداد 24و 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 1996.

6 - هدى الحسيني: تركيا إلى أين ؟ جريدة الشرق الأوسط، 5 يونيو/حزيران 1996.
7 - جريدة الاتحاد ، أبو ظبي، 24 يناير/كانون الثاني 1992.
8 - جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 16 سبتمبر/أيلول 1992.
9 - جريدة الاتحاد، أبوظبي، 16 مارس/آذار 1993.
10 - جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 30 مارس/آذار 1993.
11 - جريدة الخليج، الشارقة، 24 يناير/كانون الثاني 1992.
12 - جريدة الخليج ، الشارقة، 8 مارس/آذار 1993.
13 - جريدة الخليج، الشارقة، 21 أبريل/نيسان 1193.
14 - جريدة الخليج، الشارقة، 25 سبتمبر/أيلول 1993 .
15 - جريدة الخليج، الشارقة، 8 مايو/أيار 1999 .
16 - جريدة الخليج، الشارقة، 10 مايو/1999.
17 - جريدة البيان، دبي، 13 يناير/كانون الثاني 1992.
18 - جريدة البيان، دبي، 23 أكتوبر/تشرين الثاني 1992 .
20 - جريدة البيان، دبي، 2 يوليو/تموز 1993.
21 - جريدة البيان، دبي، 26 فبراير/شباط 1994.
22 - مجلة القوّات الجويّة، أبو ظبي، مارس/آذار 1999.
23 - مجلة الدفاع العربي، بيروت، يونيو/حزيران 1997.
24 - مجلة الفكر العسكري، دمشق، العدد 1997/2.
25 - مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 25، أغسطس/آب 1971 .
26 - مجلّة الوسط، لندن، العدد، 86، 2 سبتمبر/أيلول 1993.
27 - جريدة النهار، بيروت، 27 أكتوبر/تشرين الأول 1998.
28 - جريدة الشرق الأوسط، لندن، 11 أكتوبر/تشرين الأول 1993.
29 - مجلّة المجلة، لندن، 27 يونيو/حزيران 1999.
30 - جريدة الأنباء، الكويت، 22 مارس/ آذار 1992.
31 - جريدة الأنباء، الكويت، 22 أكتوبر/تشرين الأول 1993 .
32 - جريدة الشرق، الدوحة، 21 يناير/كانون الثاني 1992.
33 - مجلة الدولية، لندن، 9 ديسمبر/كانون الأول 1991 .
34 - جريدة الثورة، دمشق، 24 فبراير/شباط 1993 .
35 - جريدة الثورة، دمشق، 10 يوليو/تموز 1994.

36 - جريدة عُكاظ، الرياض، 26 أكتوبر/تشرين الأول 1993 .
37 - جريدة الرياض، الرياض، 23 مارس/آذار 1992.
38 - جريدة السياسة، الكويت، 25 أكتوبر/تشرين الأول 1993.
39 - جريدة الأهرام، القاهرة، 10 فبراير/شباط 1992.
40 - جريدة الحياة، لندن، 29 يناير/كانون الثاني 1993.
41 - جريدة النهار، بيروت، 4 مارس/آذار 2000.
42 - جريدة الكفاح العربي، بيروت 11 مارس/آذار 2000.
42 - جريدة الحياة، لندن، 26 أبريل/نيسان 2000.
43 - جريدة السفير، بيروت، 25 مايو/أيار 2000.
44 - جريدة اللواء، بيروت، 14 فبراير/شباط 2002.
45 - جريدة الحياة، لندن، 1 سبتمبر/أيلول 2002.
46 - جريدة النهار، بيروت، 25 يونيو/حزيران 2004.
47 - مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثالث، مارس/آذار 2004.
48 - جريدة السفير، بيروت، 2005.
49 - جريدة السفير، بيروت، 2005/5/16.
50 - مجلّة الملك خالد العسكرية، العدد 83، ديسمبر /كانون الأول 2005.
51 - مجلّة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو/تموز 2006.
52 - الوكالة الإسلامية، 2006/10/11.
53 - صحيفة السفير، بيروت، 2007/5/19.
54 - صحيفة المستقبل، بيروت، 2007/2/16.
55 - صحيفة المستقبل، بيروت، 2008/1/13.
56 - مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69.
57 - تقرير للجزيرة نت، 2007/3/29.
58 - صحيفة هيندو، يوليو/تموز 2007.
59 - صحيفة الوطن، الدوحة، 2008/2/28.
60 - مجلة عكاظ الأسبوعية، الرياض، 2008/2/29.
61 - صحيفة الأيام، الجزائر، 2008/3/31.

مؤلفات الأستاذ معين أحمد محمود

1 - الطريق إلى فلسطين، 1965.

2 - قضية فلسطين : قضية العرب أجمعين، 1966.

3 - أسرار العسكرية "الإسرائيلية"، الطبعة الأولى، دار الصادق، 1968. الطبعة الثانية، دار الصادق، 1969. الطبعة الثالثة، دار عويدات، 1972. الطبعة الرابعة، دار المسيرة، 1978. الطبعة الخامسة، دار المسيرة، 1978.

4 - العمل الفدائي، ومراحل حرب التحرير الشعبية، المكتب التجاري، 1969.

5 - بيت المقدس: مدينة كلّ الأديان، دار الصادق، 1970.

6 - الصهيونية والنازية، المكتب التجاري، 1971.

7 - "فتح" والثورة الفلسطينية: من الرصاصة الأولى إلى مشاريع التصفية، دار الكاتب العربي، 1971.

8 - الجديد في العسكرية " الإسرائيلية "، دار عويدات، 1972.

9 - الفلسطينيون في لبنان: الواقع الاجتماعي، دار ابن خلدون، 1973.

10 -بالدم نكتب لفلسطين، الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، 1977

11 -صناعة الأسلحة في " إسرائيل "، دار المسيرة، 1977.

12 -يوميّات الإرهابي مناحيم بيغن (ترجمة وتقديم)، دار المسيرة، 1978.

13 -تاريخ مدينة القدس، دار الأندلس، 1979.

14 -الطائرات العسكرية والمدنية في العالم، دار الأندلس، الطبعة الأولى (1979)، الطبعة الثانية (1982)، الطبعة الثالثة (1984)، الطبعة الرابعة (1985)، الطبعة الخامسة (1986).

15 -الأسلحة الكيميائية والجرثومية، دار العلم للملايين، 1982.

16 -أبو جهاد : أمير الجهاد، بيسان للطباعة والنشر، 2006.

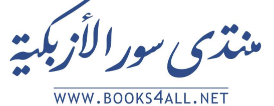
17 -" إسرائيل " واختراق جبهة آسيا، مركز باحث للدراسات، 2009.

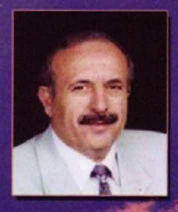
تحت الطبع :

18 -موسوعة نُظم وأساليب الحرب الحديثة.

19 -موسوعة العسكرية " الإسرائيلية ".

20 -يهود البلدان العربية : من حُلم أرض الميعاد إلى كابوس أرض الواقع





المؤلف والكتاب:

الاستاذ معين أحمد محمود: صحفي وباحث ومؤرِّخ، عمل في حقلي الأدب والصحافة منذ نعومة أظفاره، حيث بدأ مشواره في بلاط صاحبة الجلالة في العام ١٩٦٥. وإذا كان من غير المفيد الدخول في تعداد الصحف والدوريات التي ساهم معين أحمد محمود في تأسيسها، أو التي ترأسها، فتعدادها لا يزيد بكفاءته وبدوره المميز في خدمة قضية العرب الأولى، قضية فلسطين. وسنكتفي هنا بالاشارة إلى خمس منها، على سبيل المثال لا الحصر، وهي تبرز أهمّية الدور الذي لعبه معين أحمد محمود فيها، على قاعدة إحساسه بالمسؤولية تجاه القضية التي التزم بها، والتي وضعته فيها معارفه في الطليعة. وهذه الصحف هي: جريدة "اليوم" اللبنانية، جريدة "المحرَر" اللبنانية، "فلسطين الثورة"، "فلسطين المحتلة"، "مجلة القدس"، و"جريدة الاتحاد" الظبيانية.

الجدير بالذكر أن ثقافة الأستاذ معين أحمد محمود الواسعة، وعمله الدؤوب في مجال الصحافة والإعلام في العديد من الصحف العربية لمدّة تزيد على ٣٥ عاماً، قد ساعدته على أن يكون ذا ثقافة موسوعيّة في ما يتصل بميدان اختصاصه الأساسي، حيث كرّس حياته لخدمة القضايا العربية، وفي طليعتها قضية فلسطين. فهو الصحفي والباحث والمؤرّخ والمفكّر الطليعي الذي أعطى من جهده لاهتماماته السياسية كلّ ما يملك.

"إسرائيل" واختراق جبهة آسيا

دراسةٌ موضوعية تقدّم لنا رؤية في المجال الجيوستراتيجي، فتكشف مخطّطات الدولة العبرية لمحاصرة الواقع العربي بأضخم كتلة بشرية آسيوية. وتتميّز منهجية البحث بموضوعية مشهودة للأستاذ معين احمد محمود في مؤلّفاته العديدة القيّمة، حيث يضع القارىء أمام حقائق تاريخية وسياسية في سياق أكاديمي منتظم، فنجح، وبجدارة، في تقديم صورة شاملة عن التغلغل الصهيوني في آسيا، حيث تكتسب علاقات التعاون الصفة العسكرية، والتي تظلّ الركن الرئيس والثابت في مجالات العلاقات الثنائية بين تل أبيب وكلّ دولة من هذه الدول: الصين، الهند، تركيا، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ودول جنوب آسيا.

بيروت / لبنان
هاتف: 842882-01 تلفاكس: 843882-01 ص.ب: 25/408
E-mail: baheth@bahethcenter.net www.bahethcenter.net

